



كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع

الزواج في التجمعات الحضرية وتغير البنيات الأسرية
دراسة ميدانية حي بني سمير - عين الترك نموذجاً -

تحت إشراف: أ.د. بن زيان خيرة

من إعداد الطالب: بن خاطر كريم

لجنة المناقشة

الاسم/اللقب	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
بلحاج حسنية	أستاذة	رئيسا	جامعة وهران 2
بن زيان خيرة	أستاذة محاضرة (أ)	مقررا	جامعة وهران 2
حساين محمد	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا	جامعة وهران 2
كرايبة أمينة	أستاذة	مناقشا	جامعة مستغانم
فرفار جمال	أستاذ	مناقشا	جامعة معسكر
سالي مراد	أستاذ	مناقشا	جامعة خميس مليانة

السنة الجامعية 2025-2026

شكر وتقدير

تتويجا لهذا العمل المتواضع لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر و العرفان و الامتنان ،لكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذه المذكرة ، و في مقدمتهم أستاذتي الكريمة بن زيان خيرة، التي طالما أمدنتني بالعلم والمعرفة و الدعم اللازم، و التوجيهات القيمة دون أن أنسى زملائي طلبة مشروع مدن، ثقافات و مجتمع دفعة 2009 بجامعة وهران، و في مقدمتهم أستاذي رحمه الله و طيب الله ثراه الأستاذ لقجع عبد القادر، الذي ساهم طوال مشوار حياته في العطاء و إثراء علم الاجتماع بأبحاثه العلمية و في تكوين الأجيال.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير، لأعضاء اللجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءة المذكرة فجزاهم الله كل خير.

وأتقدم ببالغ الامتنان وجزيل العرفان،إلى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل وأخص بالذكر الوالدان الفاضلان، اللذان كانا لي سنداً طيلة مشواري الدراسي ، كما أشكر جزيل الشكر لزوجتي و أولادي على دعمهم الخاص لي في كل الأوقات.

كما أتقدم بشكري إلى جميع من ساهم في مد يد العون،لي أثناء مختلف مراحل البحث وشكري الجزيل إلى جميع أستاذة قسم علم الاجتماع بجامعة وهران.

بن خاطر كريم

ملخص الدراسة :

إن الزواج مؤسسة اجتماعية عرفتھا اغلب المجتمعات الإنسانية القديمة، و منها الحديثة على حد سواء مع اختلاف في أشكاله و صوره، إذ قد يكون أحاديا أو تعدديا داخليا أو خارجيا، و ذلك تبعا للثقافة السائدة في كل مجتمع، كما يختلف نظام الزواج من مرحلة زمنية إلى أخرى، و ذلك يرجع إلى التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، التي تحدث في المجتمع انطلاقا من بناء الأسرة باعتبارها منظومة ثقافية رمزية ضرورية منتجة للقيم والمعايير الاجتماعية، وانطلاقا من هذا نركز في موضوع بحثنا حول دراسة العلاقات الاجتماعية ما بين الجنسين، من حيث الاختلافات الثقافية و الاجتماعية، و دور التنشئة الاجتماعية في مقابل تحديد مفهوم الجنس.

فلا يمكن فهم التمثلات والممارسات، ما بين الجنسين إلا بالتطرف إلى فهم الفضاء العائلي .

الكلمات المفتاحية:

الزواج، الرابط الاجتماعي، التجمعات الحضرية، الأسرة، التحضر.

Le résumé :

Le mariage est une constitution sociale, la plupart des communautés humaines anciennes et modernes le savaient toutes deux. Les différenciations étaient dans ses formes et ses figures, elles pouvaient être monogames ou polygames, internes ou externes, basées sur la culture commune de chaque communauté. Le régime du mariage varie de temps à autre en raison des changements économiques, sociaux et politiques qui se produisent dans la société, en commençant par la construction d'une famille considérée comme une constitution culturelle symbolique nécessaire dans laquelle elle produit les valeurs et les normes sociales. De ce point de vue, nous avons tendance à mettre en lumière, dans nos recherches, l'étude des relations sociales entre les deux sexes dans les différences sociales et culturelles et la règle de l'élevage social dans la détermination du concept de sexe. Nous ne pouvons comprendre les similitudes et les interactions entre les deux sexes que si nous comprenons l'atmosphère de la famille.

Les mots clés : Mariage- lien sociale- Agglomération urbain- une famille- Urbanisation

Abstract :

Marriage is a social constitution; most ancient and modern human communities both knew this. The differentiations were in its forms and figures, they could be monogamous or polygamous, internal or external, based on the common culture of each community. The marriage regime varies from time to time due to the economic, social and political changes that occur in society, starting with the construction of a family considered as a necessary symbolic cultural constitution in which it produces the values and norms social. from this point of view, we tend to highlight, in our research, the study of social relations between the two sexes in social and cultural differences and the rule of social breeding in determining the concept of sex. We can only understand the similarities and interactions between the two sexes if we understand the atmosphere of the family.

The key words: Marriage - social bond - Urban Agglomeration - a family – urbanization.

الفهرس

الفصل الأول : التغير الاجتماعي وعلاقته بالزواج في المجتمع الحضري

50

تمهيد

54

I. التغير الاجتماعي بين المجتمع الريفي و الحضري

55

1. مفهوم التغير الاجتماعي

60

2. مفاهيم ذات صلة بالتغير الاجتماعي

60

1.2 التقدم الاجتماعي

61

2.2 التطور الاجتماعي

61

3.2 التحديث

63

4.2 التنمية الاجتماعية

64

3. تفسير عملية التغير الاجتماعي

65

4. عوامل التغير الاجتماعي

65

1.4 البيئة

65

2.4 السكان

65

3.4 العلم و التقدم التقني

66

4.4 الاتصال الثقافي

66

5.4 العامل السياسي

67

6.5 العامل الديني

67

7.5 العامل الايديولوجي

67

II. اثر التغيرات المجتمعية على الزواج

68

1. اثر التغير الثقافي و الاجتماعي

70

2. اثر التغير الاقتصادي

71

3. اثر العامل التكنولوجي

72

خصائص التغير الاجتماعي

72

1. التغير الاجتماعي قديما و حديثا

74	2. طبيعة التغير الاجتماعي
74	3. مظاهر و ملامح التغير الاجتماعي و علاقته بالزواج
74	1.3 المظاهر الايجابية
75	2.3 المظاهر السلبية
75	4. نظريات التغير الاجتماعي
76	1.4 النظرية الاقتصادية
76	2.4 النظرية التكنولوجية
77	3.4 النظرية النفسية
78	4.4 النظرية الفكرية
78	5.4 النظرية الاجتماعية
79	- خلاصة الفصل

الفصل الثاني: المنظور السوسيو ثقافي للزواج

81	تمهيد
82	I. الإطار المفاهيمي للزواج
82	1. الزواج قراء سوسيولوجية في المفهوم
82	1.1 مفهوم الزواج في المجتمع الحضري
83	2.1 الزواج إجرائيا
84	2. مميزات الزواج
85	1.2 البعد البيولوجي للزواج
85	2.2 البعد الاجتماعي للزواج
86	II. الإطار التاريخي لأشكال الزواج
87	1. المشاعية الجنسية Promiscuité
88	2. تعدد الأزواج و الزوجات معا Group par mariage
89	3. وحدة الزوجة مع تعدد الأزواج Polygamie

90	4. وحدة الزوج مع تعدد الزوجات Polygamie
91	5. الزواج الأحادي أو وحدة الزوج و الزوجة Monogamie
92	6. صور اختيار الزواج
93	1.6 الاندوجامية الدينية
94	2.6 الاندوجامية الطبقية
96	III. ظهور الأسر المصغرة و تكوين الأزواج
96	1. سيورة الزواج و اختيار الشريك
104	2. الأسر المصغرة نووية و استقلالية الأزواج
104	1.2 تغير نمط الأسرة
109	- خلاصة الفصل

المدينة و الحي مجال الدراسة

الفصل الثالث:

111	تمهيد
112	I. المدينة مفهوم نظري
113	1. تعريف المدينة
114	2. المدينة حسب منظور علماء الاجتماع
114	1.2 تعريف المدينة
115	2.2 التعريف الاجتماعي للمدينة
115	3.2 التعريف الإداري للمدينة
115	3. تصنيفات المدينة
116	1.3 مجتمع المدينة Town
116	2.3 المدينة الحضرية City
116	3.3 المدينة العاصمة Metropolis
117	II. مدينة عين الترك مقارنة وصفية
117	1. الخصائص الجغرافية و التاريخية للمدينة

118	2. الخصائص الديموغرافية
119	3. الموقع و السكان
119	.III حي بني سمير مجتمع الدراسة
119	1. تعريف حي بني سمير
119	2. خصائص حي بني سمير
121	-خلاصة الفصل

الفصل الرابع التغيرات الاجتماعية و أثرها على العلاقات الأسرية

123	تمهيد
124	I. الأسرة مدخل نظري
124	1. تعريف الأسرة
125	2. مميزات الأسرة
126	3. أنواع الأسر و مقوماتها الأساسية
126	1.3 الأسر النووية
126	2.3 الأسر الممتدة
127	3.3 الفرق بين مفهوم الأسرة و العائلة
128	4.3 الأسرة الأبوية و النظام الأبوي
129	.II طبيعة العلاقات الأسرية
129	1. تأثير الثقافة الأبوية في الفضاء العائلي
131	2. دور العائلة الموسعة في تكوين التماسك الأسري
135	3. التنشئة الاجتماعية و دورها في بناء شخصية الأفراد
136	1.3 التنشئة الاجتماعية الذكورية و قيم الذكورة
137	2.3 التنشئة الأنثوية و قيمها
138	.III التغيرات البنائية في الأسرة الجزائرية
138	1. تطور بنيات الأسرة الجزائرية عبر مختلف التعدادات الوطنية

139	1.1 الأسرة المعيشية الرحالة
139	2.1 الأسرة المعيشية العادية
140	3.1 تطور الأسر المعيشية الفردية
140	4.1 تطور الأسر المعيشية العادية من دون زوجين
142	5.1 تطور الأسر المعيشية العادية النووية
143	6.1 تطور الأسر المعيشية العادية الموسعة
143	7.1 تطور الأسر المعيشية العادية الممتدة
144	2. تغيير الأسرة الجزائرية و علاقتها بالتحضر
145	1.2 تغيير نمط الإنتاج
146	2.2 موجات النزوح الريفي و التحضر
146	3.2 انعكاسات برامج السكن الجماعي الحديث ZHUN
149	-خلاصة الفصل

الفصل الخامس سوسيولوجية الهجرة و تكوين الرابط الاجتماعي

151	تمهيد
152	I. المسارات الاجتماعية للأزواج في وضعية الهجرة الداخلية
152	1. الجذور التاريخية للهجرة
153	1.1 أنماط الهجرة و دوافعها
158	2.1 عوامل الهجرة و أنواعها
161	3.1 نظريات الهجرة
166	4.1 خصائص المهاجرين
168	5.1 نتائج الهجرة و أثارها
168	2. أهم الدراسات الميدانية حول موضوع الهجرة الداخلية
170	1.2 مفهوم الهجرة الداخلية و العلاقات الاجتماعية
174	2.2 مشروع الهجرة الداخلية للأزواج و الرابط الاجتماعي

175	II. الهجرة الداخلية و تأثيرها على الرابط الاجتماعي للأزواج
175	1. مفهوم الرابط الاجتماعي
179	2. علاقات الجوار
183	-خلاصة الفصل

الفصل السادس تمثلات و ممارسات : العلاقات الاجتماعية ما بين الجنسين

185	تمهيد
186	I. العلاقات الاجتماعية ما بين الأزواج بحج بني سميير
186	1. التقسيم الجنسي للعمل في الفضاء الاجتماعي
187	2. العمل المأجور
191	3. العمل المنزلي
192	II. سيرورة بناء العمل المنزلي
193	1. العمل المنزلي و الاقتصاد الغير الرسمي
195	2. تنظيم الوقت و استثماره في العمل
198	خلاصة الفصل
200	خاتمة عامة
204	قائمة المصادر والمراجع
223	الملاحق

مقدمة عامة

إن الزواج نظام عالمي عرفته المجتمعات البشرية ،منذ أقدم العصور لأنه يعد ضرورة بيولوجية و اجتماعية ضابطة للغريزة الجنسية، ومن تم تأمين استقرار الحياة و التواصل البشري ،فهو بمثابة خطوة شرعية لتكوين نظام اجتماعي هام ضمن النظم الاجتماعية الأخرى ،و عملية الزواج لا تتم بصفة اعتباطية أو عشوائية بل ترتبط بعدة عوامل يؤثر فيها باعتبارها سلوكا اجتماعيا ،لا يتحدد فقط برغبات الشخص المؤهل له بل كذلك وفق معايير اجتماعية ،و في حدود ما يرسمه المجتمع و يقرره من القواعد العامة و النظم ضمن النسق الثقافي السائد ،حيث تلعب كل من الأعراف و القوانين و الأديان ،دورا هاما في تثبيته و إضفاء الشرعية عليه، إلا أن تطبيقاته تختلف حسب ثقافة كل مجتمع و تقاليده و حضارته ،كما يختلف نظام الزواج من حيث أساليبه و أشكاله ،و النتائج المترتبة عنه باختلاف المجتمعات و الثقافات و الأزمنة بما تحمله من تغيرات اقتصادية و سوسولوجية.

وفي الواقع يُنظر إلى الزواج، باعتباره عقدا شرعيا بين الرجل والمرأة، يتم غالبا في كنف الأسرتين وتتحدد إجراءاته، بشكل رسمي وعند الحديث عن الأسرة والعلاقات الأسرية، لا بد وأن نتعرض للحقوق والواجبات والأدوار بين أفراد الأسرة ، تلك الأدوار التي تتعرض للتعديل كي تتناسب مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، كما ترتبط التغيرات في بنية الأسرة ارتباطا وثيقا بعمليات التحديث والتصنيع ، حيث أصبحت ساعات العمل أقل عن ذا قبل، وأصبح العمل اقل إرهاقا ، هذا فضلا عما طرأ من ارتفاع متوسط العمر ، وقلة عدد أفراد الأسرة من خلال تنظيم الأسرة خاصة بعد أن تغيرت وجهات نظر الأمهات، واتجه المجتمع لقبول مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة ،في الحقوق والواجبات والأدوار سواء في داخل الأسرة أو خارجها.

فلقد تعددت المناسبات التقييمية ،لمساره بتعدد التساؤلات التي يثيرها السوسولوجيين، حول تخصصهم من جهة، وحول مجتمعاتهم من جهة أخرى، و إن لم يكن ذلك بنفس الشكل في مختلف التخصصات.

فتخصص علم اجتماع العائلة، الذي اتخذ من الأسرة موضوعا له، وجد نفسه أمام ظاهرة محورية في تشكل المدينة، ألا وهي ظاهرة الزواج في التجمعات الحضرية و تغير بناء الأسرة، حيث أنها واكبت جميع مراحلها، أثرت و تأثرت بجميع جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية، السياسية و الثقافية، من خلال تمثلات الأسر النازحة للوسط الحضري كمجال يشهد للتغيرات التي عرفتھا.

فالمجتمع الجزائري التقليدي، شهد تصادم ثقافتين، جراء دخول الاستعمار الفرنسي الاستيطاني، و احتكاك ثقافته بالثقافة الغربية الحديثة، و انخراطه في مسيرة التحديث و التغير، و التي انعكست خاصة في تغير نمط الإنتاج من زراعي رعوي إلى صناعي حديث، و في النزوح الريفي و التحضر و توسع العمران، و لقد كانت لهذه التغيرات التي طرأت على المجتمع، انعكاسات على بنية و حجم الأسرة الجزائرية.

فعلى مستوى البنية و الحجم، صار لنا مؤكدا أن الأسرة الجزائرية، أصبحت تتجه نحو النمط النووي، و هذا و إن كان لا ينفي استمرار الأشكال الممتدة و الموسعة في التواجد، و على منظومة العلاقات بداخلها و على قيمها الاجتماعية، وذلك بفضل الإحصائيات المتوفرة لنا التي سجلت ارتفاع في عدد الأسر المعيشية العادية النووية من 2031167 أسرة في 1966، ليصل في التعداد السكاني الأخير إلى 5771441 أسرة معيشية، أي بزيادة 3740274 أسرة، إذ قدرت نسبتھا عام 1966 ب 61.30%، بينما لم تتجاوز نسبتھا عام 1977 بنسبة 59.08%، لتعرف بعد ذلك ارتفاعا محسوسا خلال التعدادين الآخرين و في القطاعين معا، إذ قدرت نسبتھا العامة على التوالي ب 65.14 % ثم 71.06 %¹.

و كذا الأسر المعيشية ممتدة أو مركبة، الذي ميز تطور نسبتھا المثوية نوعا من الاستقرار، خلال الفترة الممتدة بين عامي 1966 و 1987، إذ بلغت 21.27 % عام 1966 و 21.08% عام 1977، 20.80 % عام 1987.

¹ O.N.S Guide du recenseur, 5^{eme} recensement général de la population et de l'habitant, Alger, O.N.S, 2008 .P. 7

إلا أن التعداد الأخير، أظهر انخفاضاً واضحاً في نسبة هذا النوع من الأسر، إذ لم تسجل عام 2008 سوى 13.89% فقط¹، فهذه التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كان تأثيرها الأول على الأسرة بشكل كبير وواضح، باعتبارها مؤسسة اجتماعية هامة. و قد أدى خروج المرأة للعمل، إلى توفير مجال واسع لاكتساب معارف و خبرات و معلومات، فكل هذه التغيرات نتج عنها نوع من الازدواجية في النمط داخل الأسرة، فحسب الدكتور تومي الخنساء: "يعد خروج المرأة للعمل أيضاً من بين الدوافع القوية، للتأثير على الزواج و قيمته الروحية و النفسية و الاجتماعية، فعملها ليس عاملاً للتغير بقدر ما يدفع الشاب إلى أن يفكر في امرأة عاملة و موظفة، لان ارتباطه ليس للزواج و الاستقرار، و إنما الهدف مادي فخروج المرأة للعمل غير العديد من المفاهيم و الأدوار الوظيفية للأسرة و العلاقات الأسرية خاصة ما بين الزوجين"²

و تهتم الدراسات الاجتماعية، اليوم بدراسة التغير الحاصل في المدن، و كيف يتكيف الأفراد مع هذه التغيرات، و تهمل دراسة الأفراد المضادين للتغير، رغم أنهم لا يعيشون في بيئة لا تلائم أفكارهم و قيمهم، فموضوعنا إذا يهدف إلى إعطاء نظرة حول واقع الزواج لمعرفة مضمون العلاقة الزوجية، و معنى الرابط الزوجي في علاقته مع العائلة، هذا ما أكدته "ادوارد وسترمارك" في نفس المنوال بأن: "الزواج... أساس تكوين ونشوء العائلة، وعليه فالمضمون الاجتماعي للزواج: يتعلق بالموافقة الاجتماعية التي تكون على عقد شرعي توقعه الأطراف المعنية، التي تدخل في إطار الزواج...، وما يرافق الزواج حفلة اجتماعية عامة تشهد وتؤيد وقوع الزواج بين رجل وامرأة، وهذه الحفلة بكونها حفلة اجتماعية فإنها حفلة دينية وشرعية وقانونية موقرة، لها صفاتها الاجتماعية والأخلاقية التي يقرها المجتمع ويتمسك بها"³

¹ O.N.S Guide du recenseur, 5^{eme} recensement général de la population et de l'habitant, Op Cit .P. 7

² تومي الخنساء، الزواج و تغيير منظومته المجتمعية ما بين قديم متروك وحديث متداول، جامعة بسكرة، بدون سنة، ص 108

³ احسان محمد الحسن، علم اجتماع العائلة، دار وائل للطباعة و النشر، الأردن، ط 1، 2005، ص 48.

كما يضيف بيار بورديو، شرط قيام الرابط الزوجي مُشيرا: "يكون الزوجين وحدة أولية مشتركة يستحيل تقسيمها، إذا يهتدي كل واحد إلى نفسه في الآخر الذي يعترف به على أنه الآخر ذات نفسها. حتى حال الانصهار والتوحد، حيث يمكن أن يتلاشى أحدهما في الآخر، مع الاعتراف المتبادل عن الثقة"¹ في نفس السياق، تشير إلى ما جاءت به (Aline FURNEMONT)، كموجهة زوجية توضح لنا مسألة العلاقة الزوجية فتقول أن: "تشكيل علاقة زوجية تكون بالضرورة عالقة بين اثنين، ولكن يتحقق الرابط الزوجي، عندما طرفي العلاقة يفكرا كزوجين فينتجا معا تصوّرات خاصة للشراكة... فهما شخصين يبنيان معا مجال تصوّري موحد..، بمعنى أنا وأنت وعلاقتنا معا (couple Notre et Moi, Toi) وهذا يعني أن الزوجين لا يعتبرا كمعادلة جمع بين شخصين اثنين تكون واحد، ولكن هي علاقة بين فردين اثنين قابلين للانقسام، مع إمكانية تكوين علاقة من خلال تحقيق مجال مشترك بينهما"² وما تبين في معنى الرابط الزوجي ضمن الأسرة الجزائرية، أن العلاقة التوحيدية بين الزوجين والتصورات المشتركة بينهما التي عبّرت عليها (A FURNEMONT). "اكتشفنا أنها علاقة تخص كل طرف في علاقتهما مع الوالدين، والحب الأول والأخير هو للام التي تعد شريكة الحياة. فانحلال الرابط الاجتماعي، كان بسبب أزمة النزوع و القيم، إذ أن هذه المجتمعات قضت على كل المعايير التي كانت موجودة، و أصبح الفرد مكان الجماعة فحسب بورديو و صياد، "أن هذا التجمع أدى إلى التحول في النمط العائلي، فقد انتقل من العشيرة إلى العائلة النووية، و هذا ما أدى بالاستقلالية الذاتية مباشرة إما بانفراد بالسكن داخل العشيرة داخليا، أما خارجيا فيعيش الجميع و كأنهم يعيشون مع بعض"³

¹ بياربورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة سليمان قعفراني، مراجعة ماهر تريمش، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات 54 الوحدة العربية: بيروت، 2009. ص. 164-165.

² Centre d'Education à la famille et à l'Amour – CEFA asbl – mars 2008. **Les clefs d'un couple qui dure, apprentissage de la vie à deux**, P.2

³ BOURDIEU Pierre et SAYAD Abdelmalek, **Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie**, Ed minuit, Paris, 1964, P.77

إن الانتقال من الحياة الريفية إلى المدينة، جعل من الفرد يتكيف حسب النظم و القيم السائدة في المدينة، فضرورة التكيف مع الوسط الحضري و طريقة الحياة الحضرية، أدت إلى تغير بناء الأسرة الجزائرية و تقلص حجمها.

فالمدينة لا تمثل فقط شكلا جديدا للتنظيم الاقتصادي و بيئة فيزيقية، مختلفة و لكنها تمثل أيضا نظاما اجتماعيا جديدا له تأثير على الفرد و تفكيره.

ترى الأستاذة : كراية أمينة¹ أستاذة وباحثة جزائرية بجامعة مستغانم أيضا : أن الإسلاميين كانوا سببا في تقسيم المجتمع الجزائري، وتحويله إلى مجتمع تغطي عليه الفردانية (Individuisme)، رغم أنه مجتمع مسلم، إلا أنه أصبح يحتوي على روابط اجتماعية ضعيفة و منقسمة سياسيا و ثقافيا، و عقائديا و عسكريا، لهذا الفردانية تزيد يوما بعد يوم لان المشروع الإسلامي إذا لم يمارس بشكله الصحيح، ودون تزييف و ترهيب سيؤدي إلى تقسيم و تفكك اجتماعي، خاصة في العلاقات و الروابط الاجتماعية، وقد أدى التحضر إلى ظهور أسلوب جديد في الحياة، و ذلك من خلال زيادة حجم السكان و كثافتهم و تباينهم، فهذه الظواهر هي التي تؤثر على طبيعة العلاقات الاجتماعية و كثافتهم، و بالتالي تؤثر على طبيعة عملية التنشئة الاجتماعية و الطبيعة الإنسانية ذاتها.

فحسب بلخضر مزوار، في دراسته حول الدين و الرابط الاجتماعي في الجزائر ، يوضح لنا كيف يمكن للدين أن يكون عبارة عن رابط اجتماعي ، يساهم في تقوية الروابط الاجتماعية كما أنه قد يكون سببا في تقسيم هذه الروابط وضعفها، إذا لم يمارس بشكل صحيح هذا ما توصل إليه الباحث كما تقول الأستاذة ، كراية أمينة² على أن: المجتمع الجزائري مر بمراحل و تحولات اجتماعية، أدت إلى انقسام الروابط الاجتماعية فيه، و السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى ظهور جماعة الإسلاميين في الجزائر.

¹ كراية أمينة، أهالي بيداغوجية في مقياس السنة الثالثة، لسوسيولوجيا الرابط الاجتماعي ، بقسم العلوم الاجتماعية ، جامعة مستغانم، سنة 2022-2023، ص 100-101.

² كراية أمينة، نفس المرجع ، ص 100

كما عرف المجتمع الجزائري أيضا، نزوح كبير من الريف إلى المدينة، بسبب العنف الذي تعرضت له القرى و المداشر ، فتفرق الأفراد و ابتعدوا عن أهلهم و جيرانهم و أصدقائهم ، كل هذه الروابط تأثرت بسبب هذا النزوح و التحول السوسيولوجي في الجزائر.¹

و الهدف الأساسي من هذا البحث، يكمن في الوقوف على دراسة التمثلات و الممارسات المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية، بين الجنسين من خلال التركيز على دراسة المسارات الاجتماعية لبعض الأزواج الذين ينتمون إلى الأسر النازحة من ولاية غليزان (بمنطقة واد ارهيو - يلل)، من خلال الكشف عن بعض التغيرات الاجتماعية و الثقافية ، خلال فترة قبل و بعد عملية الهجرة الداخلية للأسر، و انتقالها إلى حي بني سمير و مدى دورها في تغيير طبعة العلاقات الاجتماعية بين الجنسين.

و من خلال هذا السياق ، و بسبب صعوبة الإحاطة بكل جوانب موضوع العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، ركزنا في بحثنا على بعض نواحي هذا الموضوع ، من خلال التطرق الى التقسيم الجنسي للفضاءات بما تتضمنه من فضاءات ذكورية، و فضاءات أنثوية أو ما يعرف بالفضاء العام و الخاص.

الإشكالية:

إن الفرد يولد في مجتمع موجود قبل وجوده، يحمل قوانين ومعايير ومعتقدات داخل النظام الثقافي السائد في المؤسسة الاجتماعية الأسرية، التي ينتمي إليها و نشأ ضمنها و اكتسب من خلالها حدود السلوك .

¹ كرابية أمينة، أمالي بيداغوجية في مقياس السنة الثالثة، لسوسيولوجيا الرابط الاجتماعي، نفس المرجع السابق، ص 100

حيث يتم الضبط الاجتماعي، يقول دوركايم " منذ أن تصبح الحياة وسط المجتمع ضرورية يتوجب علينا الالتزام بعدد من القواعد، إذ أن للنظام الاجتماعي مقتضياته الخاصة، و يقتضي القيام بهذه الواجبات أن يكون الوعي الجماعي قادرا على إنتاج رسالة تطبيع و نشرها، يحدد التلقي الجيد لهذه الرسالة لتصرفاتنا فنحن نمثل لضرورات و تعليمات، و يتجرد هذا القبول شبه الضمني في التقليد و هو يؤدي دور المنظم"¹ و يعتبر الزواج من أهم المواضيع التي تهتم بها الأسرة في علاقاتها مع الفرد، التي تقوم بعملية التنظيم الاجتماعي لمراحل الزواج، بدءا من الاختيار لقرناء الأزواج مروراً بمرحلة الفصل في القرار النهائي ضمن علاقات التعاقد الأسري، و هذه الفترة تعتبر حاسمة لما لها من رمزية اجتماعية قوية في بناء العلاقة الزوجية، فالعائلة تعد بناء اجتماعي، يحمل أهم وظيفة اجتماعية، تتمثل في تنظيم الروابط الزوجية وفقا لمعايير مقبولة في نظام سوسيو-ثقافي، لإنشاء أسرة زوجية تحت نظام تقليدي، أين الضمير نحن يلعب دورا كبيرا في بناء الروابط الأسرية إلى غاية الفترة ما بعد الزواج.²

إن العلاقات الزوجية في المجتمع الجزائري، مبلورة منذ سنين في ظل العلاقات العائلية حيث يتم اختيار الزوجة بإشراف الوالدين، و بموجب التحولات الاجتماعية التي عمت المجتمع مع انتشار التعليم و العمل لكلا الجنسين، بدا الاختيار الفردي للشريك يتبدى تدريجيا مع توسع شبكة العلاقات الاجتماعية، كما أن الزوجة في علاقاتها مع أسرة الزوج، لم تعد المرأة التقليدية المحصورة أعمالها ضمن المجال الخاص فقد تعددت أدوارها و أوضاعها بعدما اقتحمت المجال العام.

على اثر هذه التغيرات تولد لنا فضول، لمعرفة إلى أي مدى مس التغيير في المفاهيم المتعلقة بموضوع الاختيار، لقرناء الأزواج كما أردنا بلوغ أهم ما يميز التفكير الأسري التقليدي، حيث نرصد بنية العلاقات الأسرية بعد الزواج.

¹ سالم ليبيز " الجنوسة و النوع (الجندر) في الثقافة العربية": في المستقبل العربي، العدد 348 السنة 2008 ص 41

² قرطي فائزة، الزوجان و العلاقات الأسرية، رسالة نيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع العائلة، جامعة وهران، سنة 2016، ص 02

نحاول من خلال دراستنا، الكشف عن طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، و ذلك من خلال التطرق إلى التقسيم الجنسي للعمل، فيما يخص العمل المنزلي بالنسبة للنساء و العمل خارج المنزل بالنسبة للرجال، و ذلك لان انقسام المجتمع إلى ذكور و إناث أمر طبيعي، لا يختلف حول اثنان و لكن المختلف حوله هو الوظائف و توزيع الأدوار المترتبة عن ذلك الانقسام، فهذه الوظائف لا شك متأثرة من تصورات ثقافية، بالإضافة إلى محاولتنا التطرق إلى التقسيم الجنسي للفضاء بنوعيه الذكوري و الأنثوي، فهذه الفضاءات محكومة بمجموعة من القواعد المحددة لكل جنس.

و هنا تلعب الأسرة دورا رئيسيا في هذا التقسيم، حيث تحدد السلوكات و المواقف الخاصة بالذكور و الإناث في الفضاء الاجتماعي، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها كل منهما. لا يمكن فهم التمثلات و الممارسات، التي ترتبط بالعلاقات الاجتماعية بين الجنسين بصفة عامة، و سيورة بناء الأنوثة و الذكورة على وجه الخصوص، إلا بالتطرق لدور الأسرة في ذلك.

كل هذه العوامل جعلت الاهتمام بموضوع الزواج في التجمعات الحضرية، يكشف لنا عن مدى تأثير العلاقات الاجتماعية، على الجنسين من خلال تطور البنيات الأسرية، و لكن قبل التطرق للحديث عن دراستنا الميدانية لا بد من الإشارة لأهم الدراسات الميدانية في المجتمع الجزائري، و في هذا الصدد اعتمدنا في موضوعنا على دراستين هما:

- تتمثل الدراسة الأولى، في ذلك العمل الميداني الذي قام به فوزي عادل من خلال أطروحته حول " تكوين الرابطة الزوجية و النماذج الأسرية في الجزائر (1990)، و التي ركز فيها على دراسة التمثلات و الممارسات الخاصة بالأزواج، أثناء سيورة تكوين الرابطة الزوجية و بروز النماذج الأسرية الجديدة في المجتمع الجزائري.

لقد تميزت دراسة فوزي عادل، بالتنوع و الثراء في المعطيات المنهجية و الميدانية، حيث توصل من خلالها إلى تصنيف ثلاثة نماذج أسرية جديدة في المجتمع الجزائري¹ تتمثل في:

¹Bourqia, R, Charrad ,M,et Gallagher ,N, (sous la direction de) Femmes cultures et société au Maghreb-1 culture , Femmes et famille, Casablanca, Ed Afrique orient,2000,P.148

1- نموذج غير منقسم: و يتميز هذا النموذج من خلال اختيار الشريك، الذي يتم بتدخل عائلي قوي فالزواج ، يبقى شانا عائليا مرتبط بروابط القرابة و المصاهرة.

2- نموذج الانتقال :من خلال الحراك الاجتماعي الذي لا يؤدي إلى قطيعة مع الوسط الأصلي لكنه يتيح إمكانية الاختيار الحر للشريك بالإضافة إلى خروج المرأة للفضاء العام كالزيارات و قضاء بعض متطلبات الحياة اليومية.

3- النموذج الزوجي: و يتميز هذا النوع من خلال قطيعة مع النموذجين السابقين، و ذلك من خلال ظهور جيل جديد من الأزواج، يتميز بمسارات اجتماعية مختلفة عن الوسط العائلي التقليدي. في هذا النموذج تصبح تمثلات و ممارسات الأزواج، مخبرا لأفكار جديدة حول العلاقات بين الزوجين وحول الرابطة الزوجية.

- تتجلى الدراسة الثانية: التي اعتمدنا عليها في موضوعنا ،في ذلك العمل الميداني الذي قام به بيار بورديو حول الهيمنة الذكورية التي اعتبرها كعنف رمزي "ذلك العنف الناعم واللامحسوس و اللامرئي، من ضحاياه أنفسهم، و الذي يمارس في جوهره بالطرق الرمزية الصرفة للاتصال و المعرفة"¹، و ذلك من خلال دراسته الانثروبولوجية للمجتمع القبائلي.

تعد الأطروحة التي قدمها بيار بورديو ،تكرسا نوعا من الهيمنة الذكورية في الفضاء الخارجي ،و نوعا من التقاسم للسلطات في الفضاء الداخلي.

نحاول من خلال دراستنا هذه الوقوف ،على تشكيل التجمعات الحضرية التي عرفتتها مدينة عين الترك و ذلك ،من خلال التركيز في بحثنا على دراسة حي بني سمير الذي يقع في مدينة عين الترك ،حيث يشكل هذا الحي تجمعا فرعيا عن مدينة عين الترك ،و عرف هذا الحي هجرة داخلية لعدد من السكان كثير منهم من أصل مدينة غليزان من منطقة وادي أرهيو وبلل.

¹ بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، مرجع سابق، ص16

يندرج عملنا ضمن هذا الانشغال، لمحاولة دراسة بعض التغيرات الاجتماعية و الثقافية المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية، بين الجنسين لهذه الأسر بعد الانتقال من المنطقة الريفية إلى حي بني سمير، و هذا من خلال تركيزنا على دراسة المسارات الاجتماعية، أثناء عملية الهجرة الداخلية من جهة ، و من جهة أخرى معرفة ما مدى الدور الذي تلعبه العلاقات الاجتماعية بين الجنسين في عملية التنشئة الاجتماعية .

فعندما نتكلم عن السيورة الحضرية ، يمكننا أن نستحضر التغيرات الحاصلة على مستوى الأسرة الجزائرية الحديثة، فبعد العمل الاستطلاعي والتجربة الميدانية و قراءتنا لبعض المراجع، قمنا بطرح تساؤلنا العام و هو :

✓ كيف يمكننا قراءة هذه التغيرات، انطلاقا من عامل الهجرة الداخلية للأسر، و انتقالها من مناطق داخلية للوطن، إلى المدن الكبرى الحضرية بتشكيل أسر زواجية داخل التجمعات الحضرية ؟

ومن خلال هذا التساؤل العام تتفرع عنه أسئلة فرعية:

✓ ما هي التمثلات و الممارسات المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية، بين الجنسين جراء عملية الهجرة الداخلية في التنشئة الاجتماعية و علاقتها بتغير المجال الحضري؟

✓ كيف يتم تأثير العلاقات الاجتماعية بين الجنسين في التقسيم الجنسي لهذه الأسر؟

.الفرضيات :

لقد أصبحت عملية التحضر من أهم السمات التي طبعت التغير الاجتماعي، لمختلف المجتمعات الحديثة، و التي غيرت الكثير من مكونات البناء الاجتماعي، وهكذا نجد أن من تركيبة العناصر المؤثرة لها انعكاسات على نشاط المجال الصناعي، الذي زاد من التقسيم و التخصص في العمل.

ومن هنا تسارعت وتيرة ديناميكية التفرد و الفردنة (Individualisation -individuation)، ولهذا عرفت الجزائر سيرورة مماثلة للمجتمعات الحديثة، الطامحة إلى التقدم الصناعي، و الثقافي، و من خلال هذه الفترة التاريخية قامت الجزائر ،بإنشاء مختلف المؤسسات الاقتصادية، و الصحية و التعليمية، موفرة بذلك الجو المناسب للعائلات التقليدية للإطلاع، على أحدث التطورات التي تمر عليها العائلات الأخرى في المدينة.

و عليه فمن خلال هذا التحليل ،يظهر لنا بوضوح طرح الفرضيات التي يتبناها هذا البحث التي تضم بعض مسالك البحث للاقتراب، من موضوع الدراسة من اجل الوصول إلى بعض النتائج ،التي قد تثبت أو تنفي مسالك البحث و التي تأتي فيما يلي:

-الفرضية الأولى: إن عملية الهجرة الداخلية ،تقوم بتغيير في بناء العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، لهذه الأسرة،(تغير في بناء الأسرة) ،بعد انتقالها من مجال حضري بمدينة غليزان ،إلى تجمع حضري بمدينة عين الترك بحى بني سمير، بحيث نسعى من خلال هذه الفرضية إلى دراسة العناصر و الخصائص، و صفات العائلة الحضرية ،و الوقوف على الصعوبات و المشاكل التي تواجه العلاقات الاجتماعية ،و مدى التفاعل بين أفرادها، لا سيما العائلة الحضرية في المجتمع الحضري و بالتحديد في مدينة عين الترك.

-الفرضية الثانية: إن العلاقات الاجتماعية، تؤثر على التقسيم الجنسي للفضاءات بين الجنسين، في عملية التنشئة الاجتماعية و تغير في بنى الأسرة.

إن التغير في بناء و نمط الأسرة ،يعد من المؤشرات القوية في عملية التغير الاجتماعي، باعتبار الأسرة هي مركز العلاقات الاجتماعية، و مكان للتربية و التنشئة الاجتماعية و حلقة أساسية في حلقات البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع .

أسباب اختيارنا لموضوع البحث

فاختيارنا لموضوع البحث، ينطوي على مجموعة من الأسباب الكامنة وراء اختياره، و نحن في ظل اختيار موضوع الزواج في التجمعات الحضرية يعود إلى أسباب متعددة ، منها أسباب ذاتية و أخرى موضوعية ، فمن **الأسباب الموضوعية** المحركة لهذا البحث هو :

فطموحنا من خلال هذا الموضوع في إثراء مجال علم الاجتماع النوع، و ذلك بدراسة العلاقات الاجتماعية بين الجنسين و،هي الدراسة التي عرفت تغيرات اجتماعية و ثقافية مست تمثلات و ممارسات الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع الجزائري.

و من **الأسباب الذاتية**، لاختيارنا لدراسة الموضوع ،و خاصة اختيار المجال الجغرافي بجي بني سمير هو أننا نعرف جيدا هذا الحي ،أما سبب اختيار الأسر النازحة من ولاية غليزان ،فذلك لكوننا تمت دراستنا الثانوية في هذا الحي، مما سمح لنا من تكوين أصدقاء سهل علينا القيام بعملية الاتصال و المتابعة ،بمجتمع البحث و خلق العلاقة الضرورية للقيام بهذه الدراسة.

فاختيار موضوع البحث و تحديده، لم يتم إلا من خلال قراءة أهم المراجع من منظور أنثروبولوجي، و سوسيولوجي باعتبارها عناصر بيبليوغرافية ،من أجل إقامة علاقة الألفة (**Familiarité**) ،بموضوع الدراسة بالإضافة إلى الاستفادة من مختلف نتائج الدراسات و التحقيقات الميدانية الاجتماعية و الثقافية.

أهداف البحث :

الهدف الأساسي من هذا البحث، يكمن في الوقوف على دراسة التمثلات و الممارسات المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية، بين الجنسين من خلال التركيز على دراسة المسارات الاجتماعية لبعض الأزواج الذين ينتمون إلى الأسر من ولاية غليزان (بمنطقة واد ارهيو- يلل) ،من خلال الكشف عن بعض التغيرات الاجتماعية و الثقافية خلال فترة قبل و بعد عملية الهجرة الداخلية للأسر، و انتقالها إلى حي بني سمير و مدى دورها في تغيير طبعة العلاقات الاجتماعية بين الجنسين.

مفاهيم الدراسة :

تعد عملية تحديد المفاهيم ، من بين الخطوات الرئيسية في العلوم الاجتماعية، تتجلى المفاهيم في تلك التصورات الذهنية لمجموعة متنوعة من الظواهر الاجتماعية، التي نريد ملاحظتها إذ يعد "بناء المفاهيم بناء مجرد ، يستهدف تفسير ما هو واقعي و لهذه الغاية فإنها لا تتناول كافة الجوانب في الواقع المعني، بل تتناول فقط ما يعبر عما هو جوهري في هذا الواقع من وجهة نظر الباحث"¹ و لهذا ارتأينا أنه من الضروري في بحثنا تحديد المفاهيم التالية:

1. مفهوم الزواج:

يختلف مفهوم الزواج ،اختلافا بين المجتمعات الإنسانية فهو ظاهرة معقدة و متشابكة، تستمد خصائصها من عادات و تقاليد المجتمعات، و من ثم كان التنوع الكبير في أنماط الزواج و المؤشرات المرتبطة به.

لغة: هو تثنية الشئ بأخر من جنسه، أي ضم الشئ لمثله "²و بهذا المعنى ورد لفظ الزواج في الكتاب الكريم قوله عز و جل " و إذا النفوس زوجت " (سورة التكويد الآية:7)³، و هو الاقتران و الاختلاط قرن بعضهما ببعض أي قرنت أبدأهما و أعمالهما.

و من الناحية البيولوجية، هو الاتحاد الطبيعي بين الجنسين لإشباع الغريزة الفطرية في الإنسان، و هذا فهو يظل عقد شرعي اجتماعي يعترف به المجتمع ،و تتبعه مسؤوليات يتولاها الرجل و المرأة ،أما من الناحية القانونية عرفت المادة الرابعة من قانون الأسرة الجزائري الزواج بأنه: " عقد يتم بين الرجل و المرأة على الوجه الشرعي، و من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة و التعاون ،و إحصان الزوجين و المحافظة على الأنساب"⁴

¹Blanchet, A, Gotman, L'enquête et ses méthodes ; L'entretien, Paris, Ed Nathan Université, 1992, P. 40

² عبد العزيز سعد، الزواج و الطلاق في قانون الأسرة الجزائرية : دار هومة طبعة الثالثة، 1996، ص43

³ القرآن الكريم ، سورة التكويد ، ص 7.

⁴وزارة العدل، قانون الأسرة المادة الرابعة -الجزائر، الديوان الوطني للأشغال التربوية، طبعة الثالثة، 2002، ص5

- الزواج إجرائيا: ويمكن أن نعرف الزواج إجرائيا، هو ذلك الرابط المقدس والموثق بين الرجل والمرأة، والذي يكون بهدف إشباع الرغبة وتأسيس أسرة وفق ما تقتضيه مبادئ الإسلام و ثقافة المجتمع. ما يمكن قوله هو أن الزواج نظام عالمي، من أهم النظم الاجتماعية و هو ظاهرة عالمية و عامة، و مهما تغيرت أنماطها و تعددت أساليبها و شروط تحقيقها، تبقى من أبرز و أكبر و أوسع السلوكات البشرية الهادفة لبناء التجمعات البشرية، و توسيع نطاقها لذلك كان من الصعب تقديم تعريف واحد شامل و عام لمفهوم الزواج، في مختلف المجتمعات الإنسانية، ذلك أن الزواج هو مجموعة من الأنماط الثقافية التي تختلف باختلاف الثقافات والتوجهات الدينية، لكل مجتمع .

لكن يبقى القول أن الزواج عبارة عن علاقة تجمع الرجل بالمرأة في إطار شرعي و قانوني، و تنطوي هذه العلاقة على مشاركة الطرفين احدهما للآخر، في العواطف و الأحاسيس و الأفكار، لتحقيق التكامل والتكافل والاستمرار، انطلاقا من الالتزامات التي تقع على عاتق كل فرد و المتمثلة في الحقوق والواجبات التي تفرضها العلاقة و يقررها عقد الزواج.

2. مفهوم التغير الاجتماعي:

هو تحول أو تعديل في العلاقات الاجتماعية، و في البناء الاجتماعي بدون تحديد لاتجاه هذا التحول وبدون تقويم له و هو عملية تطويرية أو تعبير مستمر يتجه من التجانس أو التماثل، في التركيب والوظائف إلى اللاتجانس، ويظهر ذلك عند الانتقال من المجتمعات البسيطة إلى المجتمعات الحديثة أو المعقدة.

-اصطلاحا: يعني انتقال أي شيء أو ظاهرة من حالة إلى حالة أخرى، أو هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون، أو هيكل شيء، أو ظاهرة.

ويقصد باصطلاح اجتماعي: الشخص وعلاقاته وتفاعله مع الآخرين، أما مصطلح التغير الاجتماعي، (Changement Social)، فإنه يشير إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة، يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة، في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات، أو في الأدوار الاجتماعية¹

- لغويا: التغير هو التحول أو التبدل من حال إلى حال آخر، أي مجموعة من الآليات التي تسمح بعملية تحول المجتمعات²

-التعريف الإجرائي: وإجراء التغير الاجتماعي، هو تحول يقع في المجتمع بحيث يظهر الاختلاف مقارنة بحالة سابقة له³

3. العلاقات الاجتماعية:

هي اتصال أو تفاعل أو تجاذب بين شخصين أو أكثر، بغية سد حاجات الأفراد الذين يكونون هذه العلاقة الاجتماعية أو تلك وإشباعها.

أما ماكس فيبر، يذهب إلى أن مصطلح العلاقة الاجتماعية⁴، يستخدم غالبا لكي يشير إلى الموقف الذي من خلاله يدخل شخصان أو أكثر في سلوك معين واصفا، كل منهم في اعتباره سلوك الآخر بحيث يتوجه سلوكه على هذا الأساس، و يقصد بالعلاقة الاجتماعية كذلك، الروابط المتبادلة بين الأفراد و جماعات المجتمع التي تنشأ من اتصال بعضهم ببعض و تفاعل مع البعض الآخر.

¹ محمد عمر الطنوبي، التغير الاجتماعي، منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه، جامعة الإسكندرية ج.م.ع، جامعة عمر المختار ليبيا، 1996، ص. 52.

² بورحلة حكيم، " التغير لاجتماعي و الثقافي و تأثيره على البنى القبلية"، أطروحة نيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة وهران 2، 2024-2025، ص 19-20

³ بورحلة حكيم، نفس المرجع، ص 20.

⁴ جابر عوض سيدخ التكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 174.

و يعرف جلال عبد الوهاب، العلاقات الاجتماعية بأنها " تفاعل فرد معين مع أفراد آخرين، متأثرا بهم أو مؤثرا فيهم ، وهذه العلاقة قد تكون واضحة أو خفية، أولية أو ثانوية مباشرة أو غير مباشرة "¹

التعريف الإجرائي للعلاقات الاجتماعية :

" هي كل علاقة أو رابطة تربط فرد بفرد أو فرد بجماعة، أو جماعة بجماعة أخرى في إطار منظم كالعلاقات الرسمية التي تنظمها اللوائح والقوانين الداخلية للمؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى قد تكون في إطار غير منظم وهي التي لا يمكن أن تضبطها أي قوانين أو لوائح ،بل تكون تلقائية عشوائية. والعلاقات الاجتماعية حسب العديد من المختصين، قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية، فالإيجابية من أشكالها التماسك الاجتماعي الناتج عن ولاء واندماج ورضا الفرد داخل الجماعة، والسلبية من أشكالها الصراع الناتج عن التنافس وعدم المشاركة وانعدام الثقة والاحترام بين الأفراد "².

4. مفهوم الحضرية:

يشير مصطلح الحضرية لدى علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا الحضرية، إلى: " الطابع المميز للمجتمع المحلي الحضري، وتعني أسلوب أو نمط حياة يتميز بها سكان المدن، تفرضه الطبيعة الإيكولوجية والاجتماعية و الثقافية للمدينة ،و التي تكسب سكان المدن ثقافة خاصة تسمى بالثقافة الحضرية، كما أصبح معلوم أن الحضرية هي الحصلة النهائية لعملية التحضر، أي هي تلك التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتحضر أو الهجرة أو بظهور المدينة في مواطنهم الأصلي، الذي نشأوا فيه بسبب إقامة الأفراد في المدن، بغض النظر عن كيفية الوصول إلى ذلك سواء بالميلاد "³.

¹ جلال عبد الوهاب، العلاقات الإنسانية والعلم، دار المعرفة الجامعية، السويس، 1996، ص 148.

² أحمد هداجي، التحضر وأثره في تغيير العلاقات الاجتماعية، أطروحة نيل شهادة دكتوراه ل م د، جامعة احمد دراية ادرا، سنة 2023، ص 103

³ أحمد هداجي، نفس المرجع، ص 33

ويعتبر البعض الحضرية، نموذج معين من الثقافة تنشأ نتيجة تركيز عدد كبير من السكان، فهي تعني نماذج الثقافة و التفاعل الاجتماعي، الناتج عن تركيز عدد كبير من السكان في مناطق محدودة نسبياً، فهي صورة عن تنظيم المجتمع في حدود تقسيم العمل المعقد و مستويات عالية من التكنولوجيا ، وسرعة التنقل الاجتماعي و الاعتماد الشخصية¹، المتبادل بين أعضائها في أداء الوظائف الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية غير الشخصية.

تعتبر الحضرية حصيلة التفاعلات و العلاقات الاجتماعية، الحضرية الناتجة عن الإقامة في المدينة، التي ينتج عنها ثقافة خاصة بالبيئة الحضرية، تكتسب من خلالها أنماط الحياة الحضرية وذلك عن طريق التكيف الحضري، وبالتالي فإن الحضرية و خصائصها ما هي إلا حصيلة نهائية لعملية التحضر² تجدر الإشارة إلى أن الحضرية : هي اتجاه يتجسد في ظاهرة تشهدها ، كل المجتمعات البشرية وتعني إقامة الناس واستقرارهم في تجمعات حضرية ،قد تأخذ شكل المدن وتتلور في التغير النوعي الذي يحدث في أنماط تفكيرهم وسلوكهم، اتجاه الأنشطة السائدة ونمو التنظيمات القائمة والحضرية.³

5.التحضر:

هو ظاهرة اجتماعية ،تتصل بالتغير الاجتماعي، و تتبعها زيادة سكان المدن عن طريق هجرة القرويين إلى المدن و توزيعهم و إقامتهم فيها،فالتحضر هو عملية أو نتيجة انتقال اجتماعي من حالة التريف إلى حالة التحضر، بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطبائع و عادات سكان الريف حتى يتكيفوا مع المعيشة في المدن ، يشير المعنى العام للتحضر إلى أنه: ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية،و بعد انتقالهم يتكيفون بالتدريج مع طرق الحياة و أنماط المعيشة الموجودة في المدن،و هو أساسا يعني تركز السكان في المدن و تغير اجتماعي و ثقافي، و تدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية.

¹ بوثلجة الحاجة، الأسرة النووية وروابط القرابة في الوسط الحضري ،أطروحة نيل شهادة نيل الدكتوراه، في علم الاجتماع الحضري، جامعة مستغانم، 2021، ص 150

² بوثلجة الحاجة، نفس المرجع، ص151

³ بوثلجة الحاجة ، نفس المرجع ، ص151

يعرف معجم علم الاجتماع على أنه : الانتقال من الحياة الريفية إلى العيش في المدينة، عن طريق الهجرة، لكن على الشخص أو الجماعة التكيف مع النظم والقيم السائدة فيضطر للعودة إلى الريف¹ ، وينجر عن عدم التكيف سوء وتدهور الحالة المادية و المعنوية، وبالتالي يضطر للعودة إلى الريف في حين يذهب الديمغرافيون في تعريفهم للتحضر أمثال " **Tridal.H** " على أنه عملية التمرکز السكاني وتأتي في شكلين أساسيين هما:

الشكل الأول: تعدد نقاط التمرکز أي نمو مراكز حضرية متنوعة .

الشكل الثاني: زيادة حجم السكان في أي قرية من القرى ويمكن أن تتحول إلى مدينة، باعتبار أن المدينة مناطق أو مراكز تمرکز السكان²

وفي تعريف عام للتحضر يشير " **محمود الكردي** " في كتابه " التحضر دراسة اجتماعية"، على أنها الإقامة في المراكز الحضرية والعمل على تعميرها و توسيع نطاقها الحضري، وهي ظاهرة عالمية وغير مقتصرة على منطقة معينة دون غيرها رغم التفاوت الواضح بين المناطق من حيث التباين في الدرجة أو المستوى.

وعليه فإن التحضر ،هو العملية التي ينجر عنها زيادة سكان المدن، أو عن طريق هجرة سكان الريف نحو المدن، و ينتج هذا الانتقال تغيرات مختلف في طرق العيش و العادات و الاتجاهات، و المواقف و السلوك بما يتناسب و الحياة الحضرية السائدة في المدينة.

6. التجمعات الحضرية:

هي عبارة عن مناطق لاستقبال البرامج السكنية الوطنية المخصصة للمدينة، والتي يتم تحديدها ضمن المخططات والبرامج التنموية، تتكون من مجموعة من العمارات التي تحتوي على العديد من الشقق السكنية، وهي عبارة عن آلية تهدف إلى التحكم الأمثل في الأوعية العقارية ،داخل الوسط الحضري ،و التحكم في التوسع العمراني للمدن.

¹ بوثلجة الحاجة ، الأسرة النووية وروابط القرابة في الوسط الحضري، مرجع سابق ، ص151

² بوثلجة الحاجة، نفس المرجع ،ص32

إضافة إلى الشقق والعمارات المشيدة فإن التجمعات الحضرية تضم فضاءات للعب ومساحات خضراء للتنزه وطرقا كبيرة وحظائر للسيارات، وهي تهدف إلى تحقيق حياة يسودها النظام و الرفاهية لقاطنيها.

7. السكن الاجتماعي :

السكن في مفهومه البسيط هو تأليف من جدران و سقف، وهو ذلك الحيز المكاني الذي يتطلع له الإنسان حتى يحقق العيش بأريحية و استقرار، أما السكن الاجتماعي فهو عبارة عن مجموعة من السكنات التي توفرها الدولة للأسر، و يكون ذلك على شكل إعانات متعددة كإعانات الاستثمارية والتي تخفض من قيمة سداد الدفعات بالنسبة للحائزين على السكن، وكذا الإعانات الممنوحة تحت شرط الدخل، والتي تتيح الحصول على سكن حسب قيمة الدخل الشهري للأسر المستفيدة.، وتعتبر صيغة السكن الاجتماعي صيغة عمرانية موجهة لأصحاب الدخل المتوسط في المجتمع.

- لغويا: " سكن الشيء يسكن سكونا إذ ذهبته حركته¹، و يعني أيضا : "كل ما سكنت إليه و اطمأنت به من أهل و غيره²

- اصطلاحا : حسب تعريف الديوان الوطني لإحصائيات، السكن هو مكان مغلق و مغطى يسكنه شخص واحد أو أكثر أو غير مسكون، و لكنه مخصص للسكن، يعني بصفة عامة هو عبارة عن مجموعة من الغرف، أو غرفة واحدة، مخصصة للسكن، و لكن في بعض الأحيان نجد مكانا غير مخصص للسكن و لكنه في الواقع تسكنه أسرة أو أكثر مثل : مرأب، محل، كوخ...الخ.

8. الحراك الاجتماعي :

هو ظاهرة اجتماعية، يكون الانتقال إليها سواء الفرد أو الجماعة من مستوى اجتماعي اقتصادي إلى طبقة أخرى أو مستوى آخر، وقد ينتج عنه تغيير على حساب الطبقة ودخل الفرد، فإننا يكون هذا الانتقال إلى الأعلى أم الأسفل، فكل الظروف التي تحدث في العلم أو في أوطاننا فهي نتيجة التغيرات في العلاقات الاجتماعية، وذلك على حساب الموقع الجغرافي والتوقيت³.

¹ ابن المنظور، "لسان العرب"، بيروت دار صادر، المجلد ثالث عشر، بدون تاريخ، ص 111.

² ابن المنظور، نفس المرجع، ص 111

³ ابن هلمة نسيم، الفضاء السكاني و الحراك الاجتماعي، أطروحة نيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة وهران 2، 2021، ص 29

هناك عدّة تعريفات حول **الحراك الاجتماعي**، ولكن كلها تصرّح بأنه تلك الحركة التي يفتعلها الفرد والتي تكون على مستوى الطبقات، أو على أساس الجماعات المهنية للاندماج داخل هذه الحركة، فأقدم تعريف للحراك الاجتماعي، هو التعريف الذي حدّده العالم الاجتماعي الروسي وذلك سنة 1927، وهو **سوروكين** " Sorokin. P »، عرفه على أنه: ¹ "انتقالاً للأفراد أو الطبقات داخل المجال الاجتماعي، ويفرق بين الحراك الأفقي والحراك العمودي، حيث يعتبر أن الأول "انتقال فرد أو جماعة من وضع اجتماعيه إلى وضع آخر مماثل والمهجرات والتغيير في المهنة، أما الحراك العمودي فهو انتقال الأفراد أو الجماعات من طبقة إلى أخرى، وهذا التحرك قد يكون صاعداً، عندما ينتقل الفرد من جماعة أدنى إلى جماعة أدنى، أو عندما تحس جماعة مستوى معيشتها أو مكانها في التدرج السياسي أو المهني، أو عندما تصعد جماعة بأكملها درجة في السلم الاجتماعي يكون التحرك نازل، عندما يهبط الفرد من وضع اجتماعي أعلى إلى وضع اجتماعي أدنى، أو عندما تنحل الجماعة بأكملها فنجد أن مكانتها تهبط بالنسبة للمجتمع ككل²

نجد أيضاً في قاموس علم الاجتماع ماييلي: "يبين الحراك الاجتماعي، تحسناً أو تغيراً في الوضعية أو في الدور، وبين أيضاً امتيازات اجتماعية تدهوراً نالها الفرد بالنسبة لأبيه، أو الامتياز الذي يحصل عليه الشخص في مؤسسة، فيتسم بتغير في إطار الحياة أو السكن، في هذه الحالة هو قريب من التحليلات التي تخصص للهجرة الداخلية .

يعرف **الحراك الاجتماعي**، بشكل أكثر تحديداً بأنه: الوضع الذي يشير إلى إمكانية تحرك الأشخاص أو الجماعات، إلى أسفل أو إلى أعلى الطبقة أو المكانة الاجتماعية، في هرم التدرج الاجتماعي . يرى باحثون آخرون أن مصطلح "حراك" يستخدم أيضاً، ليدل على الحركة المكانية أو الهجرة السكانية، وهذا ما يسمى "الحراك الفيزيقي"، أما الانتقال من وضع اجتماعي إلى آخر داخل البناء الاجتماعي يسمى "الحراك الاجتماعي"، بمعنى انتقال الفرد أو مجموعة من الأفراد من مستوى طبقي إلى مستوى آخر، مما يدل على أن الحراك الاجتماعي يتطلب وجود مجتمع طبقي.

¹ بن هلمة نسيمية، نفس المرجع السابق، ص 30

² بن هلمة نسيمية، نفس المرجع، ص 30

يعرف **الحراك الاجتماعي**، بشكل أكثر تحديدا بأنه: الوضع الذي يشير إلى إمكانية تحرك الأشخاص أو الجماعات، إلى أسفل أو إلى أعلى الطبقة أو المكانة الاجتماعية، في هرم التدرج الاجتماعي . يرى باحثون آخرون أن مصطلح "حراك" يستخدم أيضا، ليدل على الحركة المكانية أو الهجرة السكانية، وهذا ما يسمى "الحراك الفيزيقي" ، أما الانتقال من وضع اجتماعي إلى آخر داخل البناء الاجتماعي يسمى "الحراك الاجتماعي" ، بمعنى انتقال الفرد أو مجموعة من الأفراد من مستوى طبقي إلى مستوى آخر، مما يدل على أن الحراك الاجتماعي يتطلب وجود مجتمع طبقي.

يعتبر الحراك الاجتماعي أحد أقوى المقومات في المجتمع المتحضر ، وكذلك يغير ظاهرة جديدة في المجتمع الحديث.

منهجية البحث:

لقد استعملنا في بحثنا أساليب و أدوات مرتبطة بالمنهج الكيفي، ساعدتنا لالتقاط المعلومات و الإلمام بالموضوع و التمعن أكثر في الظاهرة لإدراكها و فهمها و تحليلها.

المرحلة الاستطلاعية : إن دراستي **الاستطلاعية الأولى**، هي المرحلة التمهيدية للبحث " **Préliminaire**" فمن خلالها يتم تشخيص للظواهر وكذلك صياغتها بدقة ، فلقد تطرقنا إلى كل ما يتعلق بحياة الأسر، و مسارهم من أول نقطة دخولهم لمدينة عين الترك، و فرض أنفسهم داخل الوسط الحضري ، فكانت معطياتنا عبارة عن كل من : مراجع ، مقالات و كذلك دراسات و التي سهلت لنا الفصل بين الأحكام الذاتية المسبقة و العامة ، وكذلك بين المعلومات الموثوق بها، ودامت هذه الدراسة حوالي سنة ونصف ، حيث سمحت لي بتحديد عناصر مفتاحية، و أبعاد مهمة لدراستنا ، و كذلك التعريف بمواصفات المبحوثين من كلا الجنسين.

لذلك قمنا في هذه المرحلة، بإجراء مقابلات حرة ، معهم و ذلك من خلال التعريف بموضوعنا بشكل بسيط ، حتى نقيم علاقة ثقة و ألفة مع المبحوثين، تسمح لنا بالإحاطة بجمل موضوعنا، كما اعتمدنا أثناء دراستنا على استخدام يومية الباحث ، حيث قمنا بتسجيل كل المعطيات الميدانية المهمة لموضوعنا و ذلك عن طريق تسجيل الوقائع و الأحداث التي ترتبط بموضوع دراستنا.

-فيما يخص المواصفات الخاصة بالمبحوثين موضوع دراستنا ،نرفق لكم الجدول (انظر الى الملاحق)
الذين يشكلون اسر غليزانية يعود أصلهم الاجتماعي، الى منطقتي واد ارهيو و يلل، انتقلوا الى مدينة
عين الترك بوهران ،في فترة أواخر التسعينيات في مرحلة الإرهاب ،و نتيجة للظروف الغير الأمنية التي
كانت تعيشها الجزائر أناداك ،تتراوح أعمارهم ما بين 30-40-50-60 سنة، كانوا يعيشون في
منطقتهم الأصلية، ثم عرفوا نوعا من الحراك المهني و الاجتماعي، بممارسة مهنة البناء بعد انتقائهم الى
حي بني سميير بعين الترك في أواخر التسعينيات.

-أما المستوى التعليمي لكلا الجنسين ،فمنهم التجار و الحرفيين الموظفون الذين لهم مستوى ثانوي، و
منهم الذين لا يعرفون القراءة ،أما فيما يخص النساء منهم الماكثات في البيت يزاولن نشاط غير رسمي
،من خلال نشاط الخياطة و بعض الصناعات الحرفية، أما فيما يخص عدد الأطفال المبحوثين يتراوح ما
بين 2 الى 3 أطفال.

- كما تم تقسيم مجموع هذه الأسر إلى أربع أسر مصغرة لأزواج، من فئة الشباب تتراوح أعمارهم ما بين
32 سنة الى 40 سنة أما مهنهم تتمثل في الإدارة- التعليم- مقال... .

و قد اعتمدنا من خلال دراستنا على دراسة حالات الأزواج، لأربع اسر مصغرة لأزواج ،من فئة
الشباب، أي اعتمدنا على المقاربة الكيفية التي تهدف لفهم ظاهرة ما ،من خلال التركيز على معنى
الأقوال.

كما استخدمنا الملاحظة المباشرة، التي تسمح لنا بالوقوف على مواقف و تصرفات المبحوثين من
خلال تواجدهم في بعض الأحيان ،على مستوى بيوت احد المبحوثين مما سمح لنا بملاحظة الفضاء
المنزلي.

-إضافة إلى المقابلة النصف الموجهة مع الأزواج، من هذه الأسر التي ساعدتني على تبادل الآراء و الأقوال مع المبحوثين.

-أما الإطار الزمني و المكاني لإجراء هذه المقابلات مع المبحوثين ،فقد جرت هذه المقابلات مع الرجال خلال شهر رمضان من سنة 2024 ،في مختلف الفضاءات العمومية كمحطة انتظار الحافلة و هذا لصعوبة إجراء المقابلات داخل الفضاء المنزلي لبعض المبحوثين، مما تعذر علينا القيام بها خارج البيوت.

-أما بالنسبة للنساء فجرت مقابلتهم في بعض الفضاءات العامة ،و لقد استغرقت زمن إجراء هذه المقابلات من نصف ساعة الى ساعة مما سمح لنا بتقسيم دليل المقابلة إلى خمسة محاور هي:

معلومات حول الأسر المبحوثة-الزواج و الحالة العائلية- الهجرة الداخلية للأزواج و الرابط الاجتماعي- العلاقات القرابية- العلاقات الاجتماعية الجوارية.

- حي بني سمير مكان للدراسة

. المجال الزمني للدراسة: قد بدأت دراستي لذات الموضوع المتعلق بالزواج في التجمعات الحضرية في الفترة المعاصرة ،نتيجة للتغيرات الاجتماعية التي عرفتتها الأسرة الجزائرية، واستغرقت مني هذه المرحلة وقتا كبيرا ،نتيجة للانقطاع المتكرر في تجميع المعطيات تارة، و تارة أخرى لظروفي و ارتباطاتي المهنية التي كنت أعيشها مدة هاته الفترة ، كوني لم أساير موضوع بحثي بصفة مستمرة و دائمة، أما المرحلة الثانية ،فعملت فيها على ضبط الجانب المنهجي للدراسة من ضبط إشكالية البحث واقتراح الفرضيات المناسبة، واختيار العينة وتقنيات ومناهج البحث، وكان ذلك قرابة سنتين كاملة.

وقد شرعت في المرحلة الثالثة، بتدوين المعلومات النظرية والاعتماد على المصادر الأساسية في ذلك، وكان ذلك لمدة ثلاث سنوات أي لغاية نهاية سنة 2023 ،أما المرحلة الرابعة نزلت فيها للميدان من أجل إجراء المقابلات والملاحظات، وذلك طبعاً بعد ضبط دليل المقابلة، والتسلح بالروح العلمية، والدراسة الموضوعية للبحث.

. المجال المكاني :

لقد أجريت هذه الدراسة بمدينة عين الترك، و بالضبط بحي بني سمير الذي يقع على بعد 700 م، عن مركز مدينة عين الترك في الجهة الغربية لبلدية عين الترك، و هو يبعد عن مركز مدينة وهران ب 20 كلم، به 15 مقاطعة و 350 مسكن، تتوزع على مساحة تفوق 5 هكتارات، و قدر عدد سكانه في عام 1998 ب 877 نسمة، أما في التعداد الأخير للسكن و السكان لسنة 2008 فقد قدر ب 1030 نسمة، فلهذه المدينة الخصوصية الاجتماعية والثقافية التي ساعدتنا في القيام بعملنا السوسيولوجي.

تقنيات البحث المستعملة:

لابد من الاستعانة بتقنيات البحث في العمل الميداني، لجمع أكبر قدر من المعلومات تساعدنا في الإجابة على فرضية البحث، و إن لتقنيات البحث علاقة بموضوع البحث والمنهج المتبع في ذلك، ولهذا استعملنا تقنيتي بحث رأيها مناسبة، وهي: تقنية المقابلة وتقنية الملاحظة المباشرة.

فبعد التحقيق الميداني الذي قمنا به في الحي، تمكنا من الوصول إلى أن هذا الحي، عرف هجرة كثيفة إليه، حيث قدرت ب 44% من العائلات الريفية، التي كانت تسكن في الريف وقامت بهجرة مكان إقامتها بحثا عن العمل و الاستقرار.

ويعتبر هذا الحي عبارة عن وسط حضري تقطنه 953 أسرة، نزحت إليه خلال الفترة الممتدة من 1959 إلى 1967 وخلال التسعينات، و من بين ذلك الحراك الجغرافي الذي عرفته بعض الأسر من ولاية غليزان، حاولنا أثناء بحثنا الميداني، معرفة الأصل الجغرافي للمبحوثين من كلا الجنسين من خلال مناطقهم الأصلية أين تبين لنا أن أغلبهم يعودون من نفس الأصول الاجتماعية و الجغرافية، كونهم ينتمون إلى بلدية واد ارهيو- و يلل بغليزان، كما قمنا أثناء عملنا الميداني، بإجراء بعض المقابلات الحرة مع عدد من الأزواج، من خلال التركيز على تمثلاتهم و ممارساتهم، من أجل معرفة وجهة نظرهم حول بقائهم في تلك المنطقة، و عن رأيهم عن الذين انتقلوا إلى حي بني سمير .

يتعلق مجال البحث الميداني، في هذه الدراسة في حي بني سمير بمدينة عين الترك، فهو يقدم أفضل تفسير للإشكالية المطروحة، و يستجيب للأهداف المحددة، فنجاح أي دراسة ميدانية، في أي بحث علمي أو اجتماعي، يتوقف بصورة عامة على الاختيار الدقيق للعينة الممثلة لمجتمع البحث، و من أجل ذلك قمنا بعدة زيارات للأسر، التابعة لهذا الحي لجمع البيانات والمعلومات عن المجال المدروس، كما قمنا بدراسة استطلاعية لمجال البحث، للتعرف على خصائصه، وإحصاء الأسر المنتشرة في هذا الحي. فمن خلال دراستنا لم نهدف إلى التركيز على الجانب الإحصائي، الذي يتطلب استعمال العينة التمثيلية، بل سعينا وراء فهم تمثيلات و ممارسات مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية، بين الجنسين خلال الاعتماد على دراسة حالات للأزواج، بدراسة حالة عشرون أسرة تضم من خلالها على 10 أسر مصغرة لأزواج من فئة الشباب، هذا ما جعلنا نعتمد على منهج المقاربة الكيفية، الذي يهدف لفهم ظاهرة ما من خلال التركيز على معنى الأقوال التي يجمعها الباحث، أو السلوكات التي يلاحظها. إذ يعتبر المنهج الكيفي " استراتيجي في البحث يستعمل تقنيات جمع و تحليل نوعية من اجل هدف شرح و فهم السلوك الإنساني"¹ يتطلب هذا المنظور الكيفي، استخدام تقنية الملاحظة المباشرة التي هي نفسها تتضمن عملا ثلاثيا من التصور و عملية في الذاكرة و التدوين"² إذ أنها تتيح للباحث الفرصة للوقوف بنفسه على مجريات بحثه من خلال الاستبيان، أو حتى المقابلة الموجهة التي تعطي للمبحوث الفرصة للتصنع وتزييف الواقع، وقد تكون هذه الملاحظة بالمشاركة والتي تتطلب الاندماج في حياة الأشخاص محل الدراسة مع مراعاة عدم تغير أي شيء في الوضع³

¹Muchielli, Alex, **La méthode qualitative**, Paris, PUF. 1991. P.9

²Beaud, Stéphane, Weber, Florence, **Guide de l'enquête de terrain**, Paris, Ed la Découverte, 1997, P.139.

³ مورييس انجلز، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، دار القصة للنشر، ط2، الجزائر، 2004. ص111

للوقوف عن قرب من مواقف و تصرفات المبحوثين، بالإضافة إلى استغلالنا فرصة تواجدها بإحدى بيوت المبحوثين، حيث قمنا بملاحظة الفضاء المنزلي ومختلف النشاطات المنزلية التي تزاوّلها المرأة و علاقتها بالجيران.

كما اعتمدنا على **المقابلة نصف الموجهة** مع الأزواج من الأسر، التي تعتبر هذه التقنية أن لها القدرة على تجميع المعطيات الكلامية¹، حيث يتم فيها تبادل حقيقي بين الباحث و المبحوث، هذا الأخير يعبر من خلال هذه التقنية عن ادراكات و مواقف المبحوثين.

المقابلة نصف الموجهة هي تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة، وفي بعض الأحيان مساءلة الجماعات بطريقة نصف موجهة، تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين²، وهو ما نحتاجه في بحثنا من أجل التقرب أكثر من المبحوثين، خصوصا إذا كان هؤلاء المبحوثين الذين نكون معهم علاقة صداقة، واستعمال تقنية المقابلة يتلاءم مع طبيعة بحثنا ذي الطابع الكيفي، كما نلتزم من خلاله مصداقية مبحثنا، وذلك من خلال ملاحظة حركاتهم وإيماءاتهم أثناء الحديث.

كما تم الاستعانة **بالمنهج التاريخي**، لأن هذه الدراسة، تندرج ضمن بحوث الأنثروبولوجيا الحضرية فإن الخطوة المنهجية الأولى، كانت تنصب عن القراءة العلمية لكل ما يتعلق بموضوع الدراسة، المتعلق بالزواج في التجمعات الحضرية، فاحتجت إلى المقاربة التاريخية، وهي مقاربة تفيدنا في وضع موضوع دراستنا، في إطاره التاريخي ومتابعة تطوره، خلال الفترة الزمنية النظرية، وذلك باستخدامنا لبعض الحقائق التاريخية التي تعلق بالزواج و أنماطه و نظمه، في المجتمعات التقليدية مع التطرق لمختلف التغيرات المتتالية التي مر بها نظام الزواج، والأسرة وبنيتها بصفة خاصة في الجزائر.

¹موريس انجلز، نفس المرجع السابق، ص26

²Banchet, A, **L'enquête et ses méthodes : L'entretien**, Paris, Ed Nathan Université, 1992, P. 40

إضافة إلى هذا استندنا بالمنهج المقارن، وذلك من خلال مقارنتي للظاهرة، بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري في بعض الحالات، دون أن أذكر كل أوجه التشابه والاختلاف، وكذلك من خلال حديثي على التغير، الذي طرأ على الأسرة الجزائرية عبر مراحل وفترات مرت بها، لأننا كلما نتحدث على التغير، فنحن بصدد المقارنة.

كما تم أيضا الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما في العلوم الاجتماعية، وذلك لماله من خصائص تتلاءم والظاهرة الاجتماعية، ويعرف بأنه جمع أوصاف ومعلومات دقيقة عن الظاهرة المدروسة، كما توجد في الواقع ولا يكتفي هذا المنهج بالوصف فقط بل يتعدى ذلك الى محاولة معرفة الأسباب الكامنة وراء ذلك، وهذا ما نحتاجه في دراستنا من أجل فهم وتفسير وتحليل كل ما جمعناه من معلومات ميدانية.

المقاربات النظرية:

تعد النظرية قالبا فكريا منظما، يبدأ بمجموعة من التخييلات العقلية والتي تسمى بالفروض العلمية، حيث تحتوي على مجموعة من المتغيرات، هذا ما يجعلها تساعد الباحث على تفسير العلاقة بين هذه المتغيرات تفسيرا منهجيا، يعني هذا "أن النظرية هي مرحلة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، حيث تساعد الباحث على تنظيم الوقائع وبناء الفرضيات والوصول إلى نتائج، حتى وإن كانت هذه النظرية محدودة أو غير دقيقة، ولهذا حاولت في دراستي هذه الاعتماد على النظريات الأكثر علاقة بموضوع بحثي، والتي تخدمه بشكل أفضل، كالبنائية والوظيفية وكذلك التفاعلية الرمزية .

1. النظرية البنائية :

تنظر إلى الأسرة على أنها بناء يتكون من عناصر و أجزاء تحتل أوضاع وادوار، كل جزء له وظيفة خاصة تحدد واجباته وحقوقه في علاقات التفاعل مع الأجزاء الأخرى، فلا يمكن التحدث على وظائف الجماعة دون التحدث عن بنائها...

و لا يمكن أن نهتم بالبناء دون الوظائف الاجتماعية، حيث العناصر المكونة للكل هي متكاملة فيما بينها، و مرتبطة إلى حد أي تغيير يطرأ على احد الأجزاء يؤثر بالضرورة على بقية الأجزاء الأخرى، فالناس يعيشون في أسر و جماعات تعتمد بعضها على الآخر، للبقاء و الاستمرار والاستئناس الاجتماعي، و تحقيق الذات فإذا حدث اكتئاب لشخص في الأسرة يؤثر على سبيل المثال على جميع أفراد الأسرة، و من ثم يعتبر الاكتئاب مشكلة أسرية و ليست فردية¹

يرى راد كليف براون (Radcliffe-Brown)، أن " ...البناء الاجتماعي يتكون من شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية، و الاتصالات المتبادلة التي تنظم تدفق التفاعلات بين الأفراد² كما يعرف " بارسونز " البناء الاجتماعي، على أنه يشمل الأنماط العرفية التي تحدد ما يجب الشعور به في مجتمع ما، على أنه نمط مناسب أو شرعي... ووصف ميريتون « Merton » هذا " البناء الثقافي " ³

الذي هو نظام اجتماعي ، يشكل وحدة اجتماعية تحمل نصوص و قواعد السلوك موجودة قبل وجود الفرد فهذا الأخير " يولد في نظام اجتماعي ، قائم بالفعل بقيده و من ثم يتخذ سلوكا يفرضه عليه المجتمع فالقيم و المؤسسات و الثقافة الخاصة بالمجتمع، تحدد سلوك الفرد و أدواره في الحياة، فيبدو هذا الإطار النظري جبريا قهريا⁴

¹ محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الأسري وتحليل التوافق الزوجي والعنف الأسري، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، 2010، ص.167

² جون سكوت، علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية، تحرير: جون سكوت، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر علي موال: بيروت ، 2009، ص 78-80

³ جون سكوت، نفس المرجع، ص 78.80

⁴ محمد نبيل جامع، نفس المرجع، ص. 169-170.

ولكن لا يعتبر حتمي فهو قابل للتغير، ضمن النسق العائلي في علاقته مع البناء الاجتماعي، و أمام وعي الفرد بذاته المستقلة حيث يوجه سلوكه على أساس اتجاهاته ورغباته و دوافعه، فتوضح لنا نظرية الفعل الاجتماعي أو النظرية التفاعلية الرمزية اثر الفاعل الاجتماعي على المحيط الذي يعيش فيه حيث يقوم بالتغيير فالفرد فاعل اجتماعي نشط 'كما يقول "ايمانويل ليفيناس" : ' نحن من نؤسس النظام و ليس العكس "¹

2. التفاعلية الرمزية:

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية، هي أن الفرد يعيش في عالم من الرموز والمعارف المحيطة به في كل موقف أو تفاعل اجتماعي يتأثر بها، ويستخدمها يوميا وباستمرار من خلال معانيها للتعبير عن حاجاته الاجتماعية ورغباته الفردية مثل اللغة، كما تركز هذه النظرية على فهم وتفسير السلوك البشري الممارس من قبل الفرد ، في إطار محيطه الاجتماعي، منطلقة من افتراض مؤداه أن الإنسان يتحول إلى كائن اجتماعي نتيجة لإخضاعه لمؤثرات عملية التفاعل الاجتماعي في محيطه الاجتماعي. وعلى هذا ترى هذه النظرية، أن الأسرة مثلا ،هي وحدة من الشخصيات المتفاعلة، فالسلوك البشري يتحدد من خلال عالمهم الرمزي، أي من خلال ما تعلموه من رموز وما يحيط بهذه الرموز من معتقدات وقيم وإذا كانت الرموز والمعتقدات والقيم، هي في أساسها أبنية عقلية فإن سلوك البشر يُفهم في ضوء متغيرات عقلية ،وليس في ضوء متغيرات بيولوجية ودافعية على ما تذهب إليه الاتجاهات السلوكية.

كما يحتل مفهوم الذات مكانا جوهريا في التفاعل، فالبشر يميلون في سلوكهم إلى أن يطوروا تصورات عن ذواتهم.

¹معجم مصطلحات علم الاجتماع، تأليف جيل فيريول، ترجمة وتقديم: أنسام محمد السعد، مراجعة وإشراف: بسام بركة، دار ومكتبة الهلال: بيروت، ط 1، 2011، ص 81-80

فالعالم الرمزي يساعد الأفراد على التمييز بين ما يخصهم ،و ما يخص الآخرين وللذات البشرية مستويات يبدأ أولها بالمستوى الفيزيقي، أي الجسم البشري ، ثم المستوى النفسي الاجتماعي، الذي يتمحور حول الدور الذي يلعبه الفرد في مجتمعه ،أو حول مجموعة الأدوار التي يلعبها، وتعمل الذات بهذه الطريقة حلقة وصل بين الإنسان وعالمه فالفاعل إذن هو محور العلاقات الاجتماعية¹

ويبقى المنهج التفاعلي الرمزي، قد نال اهتمام الكثير من الباحثين ، الذين يتخذونه موضوعاً لهم في علاقات الأفراد داخل المحيط الأسري، مثل العلاقات الزوجية و القرابية ومكانات الأفراد وأدوارهم و التنشئة الاجتماعية و أنماط السلطة داخل الأسرة، وعمليات الاتصال و الصراع و كفاءات حل المشاكل وغيرها²

و بما أننا ندرس الأسرة كوحدة أساسية ،حيث كانت كل مقابلاتنا مع مجموعة من الأسر الحضرية ، فكان تبني النظرية التفاعلية الرمزية يساعدني في فهم العلاقات ،من خلال دراسة التفاعلات داخل الرابطة القرابية و تحديد الدور و الوظيفة التي يقوم بها كل الأفراد المتفاعلون داخل التكوين الأسري والقرابي.

فلكل فرد دور خاص ، ووظيفة خاصة يقوم بها قد تساعد على تماسك الأسر،عن طريق الروابط الاجتماعية فالباحث الاجتماعي المهتم بالروابط الاجتماعية، يسعى إلى فهم أنماط التفاعل الواقع بين مختلف الشخصيات المكونة لها، و يسعى أيضاً إلى إبراز أثر التغير الثقافي و الاجتماعي على صيغ التواصل و الاتصال، و التأثير و التأثير بين الأفراد المتفاعلون ،لان العلاقات القرابية هي علاقات اجتماعية ديناميكية، يطرأ عليها التغير و لا تحدث علاقة أو رابطة اجتماعية، إلا بالتفاعل أفرادها . ولهذا نجد للتفاعل الاجتماعي دور كبير في تشكيل الروابط الاجتماعية، فبدونه لا يحدث أي ترابط و أي علاقة اجتماعية، فهو إذن شرط أساسي لوجود الرابطة الاجتماعية بكل أنواعها لهذا يعتبر مصطلح التفاعل من المفاهيم الهامة في موضوعنا.

¹ مجموعة من الباحثين، الأسرة والطفولة، دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية، مصر، الاسكندرية، ط1، ب،س، ص31.

² سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 156، 157

نستنتج إذن أن: "الرابطة الاجتماعية تنشأ بين الأفراد داخل المجتمع، من خلال عناصر مكونة لها والمتمثلة في اتصال مكاني واتصال نفسي، أي تجاوب الأفراد مع بعضهم البعض مما يؤدي أو يساعد على تفاعل واتصال اجتماعي يُكون رابطة اجتماعية تنشأ أولاً بين الأقارب، أي تتولد من الأسرة لتتوسع نحو الأقارب البعيدين، إلى الأصدقاء والجيران، الغير أقارب، وكل هذا يحدث داخل ما يسمى بالمجتمع، كما يمكن تصوير ثلاث مجموعات من الروابط الاجتماعية، حسب جان فرانسوا دورتيه¹ في معجمه، مُعتبراً أن الرابط الاجتماعي هذا المصطلح السوسيولوجي، الغامض عامة، وبإمكانه أن يتخذ عدة معاني، وهي **الرابط المدني**: وهو مجمل الروابط التي توحد الفرد بالحياة الاجتماعية، كالمشاركة الانتخابية، الإنخراط في الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية عامة"².

الرابط الاقتصادي والتجاري: وهو الذي يُربط بواسطة عقد عمل بين مأجورين ومُستخدمين، حيث يستند هذا الرابط إلى المصلحة المتبادلة وعلاقات الثقة، كما توجد روابط تنشأ في المجتمع من خلال التأمينات والضمان الاجتماعي، الخدمات الاجتماعية، لأن التأمين عبارة عن رابط تكافلي اجتماعي. وحسب تقسيم **أرسطو** للصدقة قسم الروابط إلى عدة أقسام، لهذا يمكن ظهور ثلاث مجموعات من الروابط.

-الرابطة الاجتماعية (**Le lien communautaire**): تقوم في الأصل على المعتقدات غالباً ما تكون غير اختيارية وغير طوعية، يتقبلها الفرد ويخضع لها بصورة تلقائية.

-الرابطة السياسية **Le lien politique**: هي التي تقوم على الميول، وهي ذات مبادئ سياسية ثابتة، وتعتمد على الارتباطات الاختيارية وتكون هذه الرابطة في الأصل طوعية غير قهرية.³

¹ كرابية أمينة، طبيعة الرابطة الاجتماعية في المجتمع الحضري، دراسة سوسيوانثروبولوجية لرابطة القرابة بالسانيا، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة وهران 2، سنة 2016-2017، ص 51

² دورتيه جان فرانسوا، معجم العلوم الانسانية، تر: جورج كتورة، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 436

³ كرابية أمينة، نفس المرجع، ص 51

الرابطه الاقتصادية والرابطه التجاريه،(le lien économique et le lien marchand) والتي هي ضرورية وقهرية تمليها شروط السوق والتبادلات التجاريه،إنها روابط اجتماعية تحفزها وتديرها بالدرجة الأولى المنفعة المادية و المالية¹ تعتبر هذه الأنواع تقسيم أرسطو للرابطه بصفة مجمله ثلاث أنواع هامة تنشأ بين الأفراد حسب الدور و المنفعة.

و في الأخير يمكننا تعريف الرابطه الاجتماعيه تعريفا إجرائيا على أنها: " هي ذلك الخيط أو الرباط الذي يشد أفراد الجماعة و ينشأ من خلال مجموعة من العوامل ، تبدأ بالتفاعل بين الأفراد و الاتصال الاجتماعي، ليشكلوا علاقات اجتماعية بعد ذلك، حيث أن كل علاقة، يربطها رباط اجتماعي كرباط القرابة، الصداقة، الجيرة، الدين، المواطنة...يجعلها تشكل رابطه اجتماعية معينة"² .

كما لا يمكن للفرد أن يُكون علاقة اجتماعية، إلا بوجود رباط يربطه بطرف العلاقة، والرباط هنا هو الخيط الاجتماعي، الذي يشد الرابطه الاجتماعيه، حيث يعرف **معن خليل العمر** الروابط القريبية: "وهي علاقات تقوم على التفاعلات المباشرة، أي أن الأفراد، يحتكون ببعضهم وجها لوجه، دون الحاجة الى وسطاء"³

والمقصود بذلك إجرائيا هو أن الرابطه القريبية، وهي كل صلة مباشرة، بين شخصين أو مجموعتين ينحدرون من نسب واحد حيث تكون هذه الصلة مستمرة ودائمة، حتى نهاية حياة الفرد أو الجماعة، لأن الصلة تتطلب التواصل المستمر، وبانقطاع هذا الأخير، تنقطع الصلة الرحمية أو تضعف مع الزمن.

¹عبد الكريم بويحيوي، تفكك الرابطه الاجتماعيه عبر وسائل الاتصال من الأنوميا إلى ظاهرة الخواء الاجتماعي، فعاليات الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع يوم6 و7نوفمبر2006، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ص 21

² كرابية أمينة، مرجع سابق، ص 52

³ كرابية أمينة، مرجع سابق، ص 52

3. نظرية التبادل :

علاقة التبادل قد تكون علاقة مادية أو عاطفية، يشعر الطرفان بالارتياح في علاقة التفاعل المتساوية. يقول "آدم سميث": لاستمرار التبادل لا بد أن يشعر كل الطرفان بعدالة التبادل¹ وكل صلة اجتماعية يعرفها "Mauss.M" بكونها عقدا تبادليا فلا يمكننا أن نعطي دون أن نأخذ والعكس بالعكس .

في نفس السياق، نورد ما أشار إليه "singly De" ، أن الاقتران بالشخص ذي ثروة مالية كبيرة يتطلب واجب تعويض عاطفي وعلائقي... المرأة التي تتزوج رجل يفوقها مرتبة اجتماعية من المنطق أن ترى نفسها مدينة لشريكها بقدر أكبر من العاطفة²

والعاطفة لها أهمية في علاقات التبادل المترجمة في المكافآت المعنوية، التعاون والتآزر، الحب والتقدير والاحترام هذه العلاقة تولد الارتباط الموفق ما سماه "هومانز" بـ"قانون الاتفاق" ، أما العلاقات الغير متكافئة فتولد قانون اللامساواة تؤدي إلى الصراع³ فعلى سبيل الذكر، الزوجة تعمل جاهدا لكسب رضا الحماية محاولة الاندماج ضمن الأسرة والحصول على مكانة أسرية قيمة تُشعرها بتقدير الذات. و لكن ستجد أنها لن تجلب أبدا رضا الحماية رغم ما تقدمه من فضل، وكأنها تعطي دون أن تأخذ -من الحماية- ولو قدر بسيط من التبادل العاطفي أو المكافآت المعنوية، فستشعر الكنة بالاستياء وعدم الرضا، مما يجعلها تتعاقس في استوفاء دورها اتجاه أسرة الزوج و يولد الصراعات.

4. النظرية التطورية لدراسة الأسرة دراسة فريديريك لوبلاي:

ينظر إلى الأسرة كوحدة من شخصيات متفاعلة، إلا انه لا ينطلق من التفاعل ولا من السلوك المتأثر بالسلوك وإنما من دورة حياة الأسرة و مراحل التطور التي تمر بها الأسرة وأفرادها"

¹ E, GOFFMAN, *La mise en scène de la vie quotidienne*, les éditions de minuit, Paris, 1973 P.11.

² فيليب بالنشيه، *التداولية*: من أوستن إلى غوفمان ، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع: سوريا، ط1، 2007، ص. 91 .

³ أنظر ، Kaufmann J-C. مرجع سبق ذكره، ص 104-105

تدرس هذه النظرية التغيرات التي تطرأ على مرفولوجية الأسرة عبر الزمن، والتغيرات التي تمس شبكة العلاقات والتفاعل بين أعضائها، هذه النظرية التطورية أو ما تسمى بـ"النظرية التنموية تتوافق مع النظرية البنائية الوظيفية فالتغير في أي جزء يمس الأجزاء الأخرى للنسق الأسري، كما تلتقي مع نظرية التفاعل الرمزي في إعطاء الأهمية للأوضاع والأدوار والعمليات التفاعلية، إلا أن الميزة الوحيدة والتي تنفرد بها هذه النظرية هي محاولتها التمسك ببعد الزمن عن طريق استخدامها مفهومات منها: تسلسل الأدوار¹

فهذه الأخيرة تختلف باختلاف موقع الفرد، داخل النسق الأسري الذي يتميز بديناميكية التغير من الناحية المرفولوجية، فمن أسرة ممتدة إلى أسرة زوجية نحو أسرة نووية، فالفرد يخرج من مرحلة ويدخل إلى نمط حياة مختلفة مغايرة عبر السيرة الأمنية أين تتغير علاقات التفاعل.

-دراسة فريديريك لوبالي " (1806-1882) Play Le.F " ،يعطي الأهمية لديناميكية العائلة، حيث حدد ثلاث أنماط عائلية ، كل نمط و إلا يمثل مرحلة معينة من الزمن:

أ. الأسرة المستقرة: هي العائلة المعروفة بنمطها وطابعها التقليدي في مجتمع ما قبل التصنيع، وسميت بالمستقرة ،لان أعضائها يحملون اديولوجية مشتركة تكون تماسك أفرادها تحت نظام التضامن الجمعي، هذا النمط يسيطر ويهيمن على كل أعضاء الأسرة تحت نظام القيم والأخلاق والعادات والتقاليد، كما يحمل شكل الأسرة الممتدة أين يتزوج الأبناء داخل نفس السكن الأبوي وتحت مسؤولية رب العائلة.

ب. الأسرة المتنقلة أو الفرعية: هي في طريقها إلى التحول من عائلة مستقرة تقليدية ،إلى عائلة غير مستقرة تتميز ببعض صفات العائلة المستقرة ،وبعض صفات العائلة الغير مستقرة، وكأنه مزج بين ما هو تقليدي ،وما هو عصري فيتم التعلق بالقيم التقليدية من جهة ،والتأقلم مع مستجدات الحياة.

ج . الأسرة الغير مستقرة: تتأثر بالتغيرات الاجتماعية ، فيتخلى أفرادها على الايديولوجية التقليدية وتتكون الذات الحرة ،باحثة عن الاستقرار الفردي دون الجمعي، فالابن يكتسب أفكار وآراء وقيم تختلف عن أفكار وآراء و قيم أبيه.

¹ عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدنية العربية: دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص61.

وتكون ظروفه الاقتصادية والاجتماعية غير متشابهة مع ظروف الأب، وأمور كهذه تسبب عدم استقرار الأسرة أي عدم وجود مع مدخلي التفاعل العلاقات الاجتماعية القوية والمتماسكة التي تربط أفرادها.¹ ومع بروز ظاهرة الفردانية وتحقيق الذات المستقلة، يصبح النمط الأسري المستقر² يخلق نوع من "الاختناق" وبذلك يبرز نمط أسري مختلف عن النمط التقليدي ، بعدما كان الأبناء يتزوجون وينشؤون أسر ضمن السكن الأبوي مكونين بذلك أسرة ممتدة تعيش تحت كنف رب العائلة إلى غاية وفاة الوالدين.

أصبح الآن الزوجين يبحثان عن حياة مستقلة في سكن مستقل ،مكونين أسرة نووية، تعيش لنفسها حيث دورة حياة هذه الأسرة تختلف عن سابقتها.

كما استعار علماء الأسرة الأوائل كثيرا من مفهومات علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية، و خاصة تلك التي تتعلق بالقرابة و الثقافة، فكثير من الدراسات التي تمت على المجتمع المحلي، مثل دراسات "سوانسيا "swanseaé" ، التي قام بها ريموند فيرث وزملائه ،هي في الواقع دراسات انثروبولوجية حديثة ،تستخدم القرابة كمفهوم رئيسي،و أن الثقافة كان لها أهمية خاصة، حيث تنتشر افتراضات الحتمية الثقافية في كتابات الأسرة على سبيل المثال، العلاقة بين الثقافة و التنشئة و الثقافة و الشخصية، وكذلك اثر التكنولوجيا على إحداث التغيرات في الأسرة ،عن طريق توفير موانع الحمل ، الغسالات وسائل النقل و الكثير من الاختراعات الاخرى³

فلقد قام كل من مالينوفسكي، وتلميذه راد كليف براون وأتباعهما في العشرينات و الثلاثينات من هذا القرن بتطوير نظرية وظيفية للثقافة ،و خاصة الأنثروبولوجيا الاجتماعية، بينما قام هربرت سبنسر في منتصف القرن 19 م بوضع أساس النظرية الوظيفية للمجتمع.

¹Le Play, F, Les ouvrier Européens, paris, 1877, P.20.

²عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، مرجع سابق، ص 60

³.مهدي محمد القصاص، علم الاجتماع العائلي، عامر للطباعة و النشر، المنصورة 2008، ص 60

فلقد قام كل من مالينوفسكي، وتلميذه راد كليف براون وأتباعهما في العشرينات و الثلاثينات من هذا القرن بتطوير نظرية وظيفية للثقافة، و خاصة الأنثروبولوجيا الاجتماعية، بينما قام هربرت سبنسر في منتصف القرن 19 م بوضع أساس النظرية الوظيفية للمجتمع.

عندما طور نموذج عضوي للمجتمع، فقد شبه المجتمع بالكائن البيولوجي الذي يتكون من أبنية مختلفة، يرتبط كل منها بالآخر لتكون في النهاية كلا مترابطا، فأجزاء هذا الكائن يعتمد كل منها على الآخر و لذلك فان التغيرات التي تحدث في عضو ما تؤدي الى تغيرات أخرى في الأجزاء المختلفة من هذا العرض إنما تصور لعلم الاجتماع على انه تحليل للمؤسسات بما فيها الأسرة و علاقاتها المتشابكة¹

فقد أوضح فريدريك لوبلاي « F.Le Play »، وهو من علماء الاجتماع الأوائل المهتمين أساسا بالأسرة مستخدما النموذج الوظيفي للمجتمع، أن العمال ليسوا فقط وحدات عمالية، ولكن لهم أسر كما استطاع أن يثبت من خلال المعلومات الامبريقية، التي جمعها من ستة دول أوروبية، أن خبرات الأسرة تؤثر على أداء العمل، و من ثم على الاقتصاد و من هذه البدايات و غيرها نمت مجموعة من الآراء التي تؤكد على الاعتماد المشترك بين الأسرة و العمل مثال العلاقة بين الإحباط الوظيفي و السلوك المتعطرس في المنزل، وكذلك كيف أن الأسرة ترتبط بغيرها من المؤسسات الكبرى مثل النظام التعليمي. كما تسهل الأسرة و مؤسسة الزواج التي تتم بها، الهدف الاجتماعي الخاص بإبدال السكان، ولكن الزواج كمكون لنظام الأسرة يختص أيضا بدور الرضا الشخصي لهؤلاء المشاركين فيه.

و يرى تالكوت بارسونز « T.Parsons » الذي طور هذه الأفكار كجزء من نظرية نظام اجتماعي كبير أن يدرج كل شكل من أشكال المجتمع، داخل خطة نظرية شاملة و معالجة الأسرة، على أنها البناء الذي يربط خبرات الفرد في أدواره بالأجزاء الأخرى للنظام الاجتماعي، فعلى سبيل المثال يرتبط دور الأب كعائل للأسرة بالاقتصاد²

¹ مهدي محمد بوقصاص ، علم الاجتماع العائلي ،مرجع سابق، ص 60

² السيد عبد العاطي و آخرون، الأسرة و المجتمع، مرجع سابق ص 342-344

كما اعتمد كارل زيمرمان « Carle Zimmerman » في كتابه "الأسرة والحضارة"، على مادة تطويرية مقارنة استقفاها من المجتمعات المتخلفة و أنماط أخرى من المجتمعات، وصولاً إلى المجتمعات المتقدمة، وقد اعتمد تحليله أقصى حد على ما يعرف باسم "التقاليد الغربية" التي ظهرت ابتداءً من اليونان القديمة و التي امتدت خلال روما و العصور الوسطى حتى القرن 20 في أمريكا.

وقد التزم في الكتاب بفكرة هامة و هي انه، توجد علاقة وثيقة بين طبيعة الأسرة وتنظيمها و بين طبيعة المجتمع الكبير، ولذلك فان حدوث تغير في احدهما يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع الآخر، وقد وجد زيمرمان من خلال تتبعه لتاريخ الغرب ثلاثة نماذج أسرية هي:

-نموذج أسرة الوصاية -نموذج الأسرة العائلية - و الأسرة النواة، و اسمها الحقيقي القائلة بان الأعضاء لا ينظر إليهم كأعضاء في الأسرة، بل كأوصياء على اسمها و أملاكها و نسبها و الأسرة في حد ذاتها "خالدة" بغض النظر عن وجود الأفراد ، و إلى جانب درجة عالية من "الأسرية" فليس هناك أي تصور لحقوق الأفراد أو أي تساؤل عن رفاهية الفرد ترتبط برفاهية الأسرة كجماعة.

تم يأتي بعد ذلك ، في سلم تطور نظام الأسرة " الأسرة العائلية " ، و هي نوع متطور أو مشتق من أسرة الوصاية حيث تضعف سيطرة الأسرة على أفرادها و تزداد سلطة الدولة التي تحد من حق الأسرة في معاقبة أفرادها، و تهيأ الظروف لممارسة الحقوق الفردية لكي يتمكن أعضاء الأسرة من مواجهة سلطتها و مع أن نظام العشيرة يميل إلى الاختفاء إلا أن الأسرة كوحدة تبقى قوية على الرغم من نمو فكرة الحقوق الفردية و إمكانيات تحطيم القيود المفروضة على الطلاق.¹

أما الأسرة النواة، فهي على النقيض من النوع الأول، حيث حلت الفردية محل الأسرية و تناقصت قوة الأسرة و سلطتها إلى الحد الأدنى، و أصبحت الدولة أساساً منظمة لأفرادها ، و إذا كانت التضحية بالنفس في سبيل أهداف الجماعة من السمات المميزة لأسرة الوصاية، فان مذهب النفعية أو اللذة هو ما يميز الأسرة النواة.

¹. سناء الخولي، الزواج و العلاقات الأسرية، مرجع سابق ، ص 351-353.

وقد أصبح الزواج عقدا مدنيا ليست له القدسية ،التي كانت له في الماضي، مما جعل الطلاق أمرا شائعا وهذا الى جانب أدلة أخرى على تفشي الفردية، مثل الحركات النسائية وعدم الرغبة في الإنجاب، و مشاكل الشباب، و كثير من الاضطرابات التي ترتبط بحياة الأسرة عامة.

ومن اجل هذا يرى **زيمرمان**، أن الأسرة النواة فقدت المقدرة على انجاز وظائف الأسرة الضرورية، لم يعد بإمكانها إرضاء المتطلبات المتزايدة للفردية، و قد انتهى **زيمرمان** من تحليله لتطور نماذج الأسرة خلال تاريخ المجتمع الغربي منذ عام 1500 ق. م حتى الآن.

إلى أن التغير الاجتماعي عامة، و تغير النسق الأسري يتفاعلان بصورة حتمية حيث يتبادلان موقع السبب و النتيجة، أما التغير الاجتماعي في الوقت الحاضر فانه يسير في طريق غير واضح،و يتنبأ كما يتنبأ الكثيرون بان الحضارة الحديثة سوف تنهار كما انهارت الحضارات القديمة.

و تعتبر الأسرة النواة أكثر الأنماط شيوعا في المجتمعات الأكثر تحضرا، وقد أصبحت النمط السائد في المجتمع نتيجة لقوى و عوامل داخل الأسرة و خارجها، وقد كان السبب في ظهورها الرغبة في معاملة أكثر عدلا من جانب أعضاء الأسرة إلى جانب تأثيرات الحكومة و الدين، وهي لذلك لا تشبه أسرة الوصاية، حيث أنها لا تحمل داخلها بذور انهيارها و لكن التغيرات ما لبثت أن دقت بابها من الخارج، حيث بدأت نظم أخرى غيرها تحدد سلطتها كما زادت القوانين التي تمنح الحقوق للأفراد¹

. الدراسات الغربية السابقة:

وعلى الصعيد الموضوعي للدراسة تم الاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة الميدانية ،التي تسير في نفس اتجاه المخصص للدراسة بداية من الدراسات الأمريكية، حول النظام الأسري من خلال تحليل و كشف طبيعة العلاقة بين الأسر الحضرية، و النسق القرابي داخل المجتمع الأمريكي، أين توصلت أنه لا وجود لعلاقات مادية (علاقة مصلحة) بين الطرفين .

¹.مهدي محمد القصاص، علم الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص 63-64.

كما لا يمكن إسقاط قضية العزلة التي جاء بها "بارسونز" (Parsons. T) ،على الأسر النووية المنتشرة في المجتمعات الغربية الحضرية، فهي بحسب الشواهد و الدراسات لا تزال تحتفظ بالقيم الثقافية و القرابية لما لها من أهمية و دور على أنماط التفاعل الأسري، هنا نجد دور السياسة الأمريكية في منح قروض بنكية كمساعدة للأسر، بدلا من لجوء إلى الأقارب بالإضافة إلى ذلك تقديم تأمينات اجتماعية، لأفراد الأسرة خاصة فئة المسنين

من أجل التقليل من الأعباء الاقتصادية على الأبناء في رعاية الوالدين، لكن هذه السياسة لم تجعل علاقة تعاون و تفاعل و تبادل بين الطرفين أمر مستحيل¹

يرى مارتين سيقلان : (Segalen. M) أن : المؤرخون الاجتماعيون و الأنثروبولوجيون اهتموا بإعادة اكتشاف أهمية القرابة ،نظرا للأهمية البالغة لها في خلق نوع من التفاعل المتبادل بين الأقارب والأسرة في المجتمع سواء في الريف أو المدينة، و تكمن قيمتها الحقيقية في قدرتها على أن تكون مصدر مكمل للأسرة النواة المنعزلة التي تنتمي بيولوجيا و اجتماعيا ،إلى هذه الجماعة الأولية المتسمة بالوحدة والتماسك و التي يلتمس الفرد من خلالها إشباع مختلف حاجاته بالإضافة إلى المكانة الاجتماعية له...²

دراسة ديكلووتر و ديزي (Debezi et.R.Dexloitre)³: حول تحديد أهم الدوائر القرابية المتحركة في بنية العلاقات الأسرية ،للعائلة الجزائرية والتي من خلالها يمكن فهم وتحديد و ترتيب العلاقات القرابية، إلى جانب ذلك خصص "روبير ديكلووتر" كتاب حول "نظام القرابة و البنيات الأسرية في الجزائر" حيث استعرض فيه عدة نقاط:

- تغير البنية الشكلية للأسرة من الممتد إلى النووي
- تعدد أشكال العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة و خارجها
- انحلال الرابط الاجتماعي و بروز الفردانية و الانعزال

¹ بوثلجة الحاجة، الأسرة النووية وروابط القرابة في الوسط الحضري ،مرجع سابق، ص 34.

² بوثلجة الحاجة، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

³ بوثلجة الحاجة، نفس المرجع السابق ، ص 37

دراسة لويليامز : (Williams.R)، الذي قدم دراسة عن المجتمع الأمريكي ، و هو عنوان كتابه الذي حاول من خلاله التطرق لعدة نقاط جوهرية للأسرة الأمريكية و هي على النحو التالي¹

تميز البناء القرابي للأسرة النووية بدرجة عالية من البساطة، و هذا نتيجة انحصارها أصدقائها داخل دائرة القرابة.

الأسرة الأمريكية ذات جيل واحد فقط، و إذا تعدت ذلك فترجع الأسباب إلى العامل الاقتصادي و الاجتماعي (أزمة اقتصادية حادة، أزمة السكن).

— (استقلالية الأسرة المعاصرة (النووية) بالمسكن الفردي ، لا يعني قطع علاقة التواصل و التفاعل القرابي، دور وسائل الاتصال في جعل استمرارية دائمة، و تفاعل قوي بين الأسرة النووية ، و دائرة القرابة خاصة في المدن مقارنة بدرجة التفاعل و التواصل في الريف.

الدراسات السابقة الجزائرية:

إن تتبع تطور الأسرة، في بنائها الوظيفية و الهيكلية مرتبطة بسيرورة التمدن، فالديناميكية التي يشهدها المجتمع الجزائري ،دفع الكثير من الباحثين في المجال السوسيولوجي، إلى طرح الكثير من النظريات حول التغيرات السوسيو-ثقافية، التي يشهدها المجتمع خاصة في الوسط الحضري، و ما واكبته من تغيرات في العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة و الأقارب و الجيران.

وفي هذا السياق ،نذكر المساهمة العلمية في تنويع البحوث حول التغيرات البنائية الأسرية في المجتمع الجزائري، و التي لها علاقة بموضوع بحثنا، استلهمنا من خلالها مضمون العلاقات الزوجية، في زمن بدأت تظهر فيه مؤشرات التغير والتطور ، و منها:

أعمال عبد القادر جغلول (A.Djaghloul) الذي تناول الخلفية التاريخية التي تفسر تغير الأسرة الجزائرية.

¹ بوثلجة الحاجة، الأسرة النووية وروابط القرابة في الوسط الحضري ، نفس المرجع السابق، ص 37

كما تناول مصطفى بوتفنوشنت، في أعماله التطور في خصائص العائلة الجزائرية، من النمط التقليدي إلى النمط الحديث في ظل التحولات التي شهدتها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، خاصة في فترة السبعينات.

بدوره قدم محمد بومخلوف، دراسة إحصائية و تحليل نظري لأنماط الأسرة الجزائرية.

كما تناولت رشيدة بن خليل، الوضعيات الراهنة التي تعيشها الأسر الجزائرية، وتقديم نظرة استشرافية للأسرة الجزائرية في السنوات المقبلة.

إضافة إلى دراسة محمد سويدي، الذي تناول دراسة المجتمع الجزائري دراسة سوسيولوجية لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر.

كما تطرق عدي الهواري، بالدراسة و التحليل إلى التحولات الاجتماعية، التي حدثت في المجتمع الجزائري خلال القرن 20 م، من خلال دراسته التي نشرها في كتابه الموسوم، تحولات المجتمع الجزائري، الأسرة و الروابط الاجتماعية¹ نمودجا للتحول على أن المجتمع الجزائري عرف تحولات كبيرة بعد الاستقلال.

حيث ظهر هذا التغير بوضوح على الأسرة الجزائرية، وشمل كل الروابط الاجتماعية المختلفة، فبدأ بالنزوح الريفي نحو المدن مما أدى حسب رأيه إلى حدوث ما سماه، بأزمة الرابطة الاجتماعية في الجزائر، وذلك بتحول طبيعة الروابط الاجتماعية، بعدما كانت دموية قوية، إلى روابط مصلحة حديثة، مما سبب في ظهور الأسرة النووية، أو كما يسميها "بالأسرة الزوجية" في المدينة، قاصدا بالزوجية أن الرباط بينهم رباط الزواج، وليسوا أقارب، كما كان الزواج بين الأقارب في السابق.²

¹ كرابية أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 120

² كرابية، أمينة، نفس المرجع، ص 120

كما اهتمت **خوجة سعاد**، في دراساتها للتغير الذي حدث للأسرة من خلال تغير مكانة و دور المرأة داخل و خارج البيت، ففي هذا السياق تناولت **دليلة ارزقي** في دراساتها لمظاهر الأزمة و اللاتجانس في الأسرة الجزائرية المعاصرة، كنتيجة للتحويلات التي عرفتتها جراء دخول المجتمع الجزائري في عملية التحول و الانتقال.

وقد ركز **فاروق بن عطية**، في دراساته على عمل المرأة الجزائرية خارج المنزل، و تأثيراته كما يؤكد في دراساته على أن تغير الأسرة الجزائرية كان عنيفا، لكنه لم يقضي نهائيا على ملامح و جذور الأسرة التقليدية الأبوية¹

فقد قام الدكتور، **عبد القادر القصير 1999** ، بدراسة ميدانية في عدة أحياء في لبنان الغرض منها: "القيام بالكشف عن التغيرات التي طرأت على أوضاع الأسرة في مجتمع المدينة في لبنان ،محاولة تفسير عمليات التغير في البناء القرابي و الأسري ،من خلال اقتراح عمليات مجتمعية عامة، بمثابة متغيرات مستقلة منها التحضر ، التحديث، التكنولوجيا.

-تحليل التغيرات التي طرأت على الأسرة الحضرية، فيما يتعلق بظروف الزواج و حجم الأسرة ، وظروف السكن، العلاقات الجوارية، شبكة العلاقات القرابية و العلاقات الاجتماعية الأسرية.²

الدراسات المحلية:

كما أجريت بعض الدراسات الأخرى في ولاية وهران ،حول الرابطة الاجتماعية منها دراسة مجموعة من الباحثين الاجتماعيين بجامعة وهران، على رأسهم، **حجيج الجنيد ومصطفى عمشاني ومصطفى غماري**، في إطار مشروع CNEPRU³

¹ BENATIA, Farouk, **le travail féminin en Algérie**, SNED, 1980, P.42.

²بوثلجة الحاجة ، مرجع سبق ذكره ، ص 41

³Projet de recherche CNEPRU N°01820080049,Djounid HADJIDJ, **Ville et liens sociaux-Les grands ensembles à Oran entre adaptabilité et sociabilité**, Université d'Oran, Faculté des sciences social, Département de sociologie, 2011.

وكذلك استعنا في دراستنا بما توصلت إليه، الباحثة كرابية أمينة،¹ حول طبيعة الرابطة الاجتماعية في الوسط الحضري.....

لدراسة العلاقات والروابط الاجتماعية، بين الأفراد داخل الجماعات، تحديدا في مجال، طبيعة الرابطة الاجتماعية في المجتمع الحضري الجزائري، وبالأخص ظاهرة القرابة كرابطة اجتماعية - بدائرة السانية حي الرائد شريف يحي - ولاية وهران.

فهي توضح من خلال الدراسة التي قامت بها، حول طبيعة الرابطة الاجتماعية في المجتمع الحضري أن الدراسة التي قام بها **بوتفنوشت**، توصل لجملة من النتائج أهمها :

- أن كل عائلة مركبة، تقابلها عائلة بسيطة، وتطور العائلة المركبة نحو العائلة البسيطة، يتم ببطء شديد، رغم السرعة في تحول بعض البنيات الاجتماعية الاقتصادية، التربوية- حيث يتحكم العامل الاقتصادي، بشكل واسع في الوضعية العائلية، وبنيتها وبمجرد ما يتجسد الاستقلال الاقتصادي، في بيت جديد، يحدث تغير جذري في الوضعية العائلية، فيكون تحررها أكيدا

فتطور البنية الاجتماعية الجزائرية لها علاقة بنظام القيم، لأن البنية الاجتماعية عرفت ولا زالت تعرف أو تكتسب بعض الخصائص الجديدة، وذلك عن طريق الاستعمار الثقافي، بالاتصال مع الغرب من جهة، ومع القيم والتقنيات العالمية من جهة أخرى²

حيث توصل هؤلاء الباحثين، إلى أن العلاقات الاجتماعية، أصبحت ضعيفة أو غائبة في مدينة وهران، فهي تعيش أزمة هوية عميقة، لأن السكان يعيشون حالة من الفردانية، فأصبح يقل التواصل بين الأسر، في الأحياء التي درسوها و هي حي الصباح وحي الياسمين، نظرا لضعف رباط الجيرة أو انعدامه، في بعض الأحيان إلا عند الضرورة.

¹. كرابية أمينة، طبيعة الرابطة الاجتماعية في الوسط الحضري، مرجع سبق ذكره، ص 121

². كرابية أمينة، نفس المرجع، نفس الصفحة.

كما يرى الدكتور **حجيح**، من خلال بحثه "**بجي خميسي ايسطو بوهران**"، على أن رغم القرب المجالي بين الأسر، إلا أنه يفتقر للقرب الاجتماعي بينهم، قاصدا بذلك أن التباعد الاجتماعي، هو العامل الطاعي في الحياة اليومية للأفراد، وذلك لغياب العلاقات الاجتماعية فالأفراد يسكنون بالقرب من بعضهم البعض إلا أنهم لا يتعايشون إلا للضرورة.

في ذات السياق دراسة **لمهدي سويح¹**، و التي تناولت موضوع العمران و الرابط الاجتماعي تحت عنوان « Espaces périphériques: urbanité et lien social, Approche anthropologique de: Ain El Beida, Sidi El Bachir et El-Amel quartiers oranais : Université d'Oran 2, en 2015. »، حيث استهل الباحث دراسته بمقاربة أنثروبولوجية، للأحياء السكنية الواقعة على مستوى ضواحي مدينة وهران حي عين البيضاء، سيدي البشير، و حي الآمال، إضافة إلى أحياء أخرى، مركزا على المصطلحات السوسيولوجية و دالاتها السوسيولوجية و الحضرية، مثل استخدام مصطلح "دوار" و الذي يشير إلى تسمية هذه الأحياء أنها تمثل أسلوب حياة خاص بالأفراد الذين يعيشون في هذه المناطق "دوار".

فالديناميكية التي عرفتها المناطق المحيطة بالمدينة "الدوار"، و زيادة كثافتها السكانية كان بسبب **النزوح الريفي**، فهي تعتبر نقطة التقاء الجماعات الوافدة من مختلف المناطق الريفية و النائية، و أيضا فضاء شبه حضري من خلاله يكتشف سكان الريف المدينة، فالباحث اعتبرها مناطق هجينة تجمع بين نمط الحياة الريفية، و ظروف المعيشة الحضرية حيث تكاد هذه المناطق النائية أن تصبح كيانات منفصلة، و أقاليم لها ثقافتها "الحضرية" الخاصة بها و طريقتها في الحياة .

و بناءا على ذلك، فإن المدينة هي مجرد منطقة التقاء و اتحاد مجموعة من المناطق المختلفة، من حيث الخصائص و التركيبة الاجتماعية و التي تشمل الفضاء المركزي و الفضاء المحيطي².

¹ M. SOUIAH, « Espaces périphériques : Urbanité et lien social, Approche anthropologique de : Ain El-Beida, Sid El Bachir et El-Amel – quartiers oranais, Thèse de doctorat en sociologie, Université d'Oran 2, 2015 P.46.

²M. SOUIAH, Ibid., P.46

لقد عرفت الأسرة الجزائرية، تغيرات اجتماعية و ثقافية عميقة ،خلال السنوات التسعينيات من القرن العشرين ،حيث ترك سكان الريف قراهم لينتقلوا نحو المدن الكبرى، سواءا بحثا عن العمل الذي كانوا يفتقدون إليه أو بحثا عن الاستقرار و الأمن، و قد أدت هذه العملية إلى إفراغ جزئي للأرياف من سكانها بحيث عمل هؤلاء المهاجرين على إعادة تشكيل أسرهم، عن طريق إقامة تجمعات سكانية بضواحي هذه المدن الكبرى.

عرفت هذه الأخيرة حراكا جغرافيا، من ولايات مجاورة ،و في هذا الصدد يشكل " في كل هذا حقل الحراك رأسمال ،من أجل فهم التحولات التي تخضع لتأثير من خلال المجتمع و المجال"¹ و هذا ما نحاول أن نتناوله أثناء دراستنا للحراك الجغرافي، الذي عرفته بعض الأسر النازحة من ولاية غليزان إلى حي بني سمير بمدينة عين الترك، هذه الأخيرة أخذت تنمو و تتوسع من جهة ،و لكن من جهة أخرى ،حافظ هؤلاء المهاجرون على روابطهم القرابية التي تربطهم بقراهم.

هذا ما جاءت به فعاليات الملتقى الرابع لقسم الاجتماع المنعقد بالجزائر 2006 ، التي تناولت عدة أبحاث حول نمط الأسرة النووية و علاقتها بالشبكة القرابية، و التحولات الاجتماعية التي عرفتتها الأسرة عربيا وعالميا ،مثل الدراسة الانتروبولوجية، التي قام بها بيار بريشو ،حول الأسرة الفرنسية بين الأفكار التقليدية و الأفكار الحديثة، حيث يرى الباحث الفرنسي "أن الأسرة الفرنسية بدأت تفقد العديد، من خصائصها التقليدية في الزواج و في الإنجاب، القرابة، و أصبحت تتجه نحو الفردنة و الانعزال"²

في ذات السياق، وتماشيا و أهداف البحث، و القراءات النظرية و التحقيق الميداني ، قمنا بوضع الخطة التالية: حيث احتوت هذه الدراسة على ستة فصول مع الدمج بين النظري و البحث الميداني.

¹Abed, Bendjedid, « Texte introductif : Réalités contemporaines de l'aménagement des villes algériennes »in Abed bendjdid villes d'Algérie formation vie urbaine et aménagement Oran E.d crasc 2010 p.16

²بن عدة حراث، التغير الاجتماعي في الجزائر من خلال الأسرة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة وهران2، 2015،

وهذا لغرض التعمق من جهة أولى في تحليل كلام المبحوثين، ومحاولة التحقق من صحة الفرضيات والمقاربات والنظرات، التي اعتمدت عليها في دراسة الزواج وعلاقته بالتغيرات الاجتماعية، ومن جهة ثنائية الدمج ساعد على اختصار والكتابة العامة البعيدة عن الغموض والتعقّد، الذي جعل كثير من الدراسات، واسعة و هائلة .

الفصل الأول تم تخصيصه للحديث عن التغير الاجتماعي وعلاقته بالزواج في المجتمع الحضري، من خلال الكشف عن ما طرأ من تغير كمي و كيفي، في نمط التفاعل و في المعايير و القيم الأخلاقية ، و أن التغير الاجتماعي يتناول كل مقومات الحياة الاجتماعية، و النظم و العلاقات الإنسانية، و يجب أن يقوم التغير الاجتماعي على فكر واضح ،و على حشد قوي وعلى تخطيط دقيق، لبناء الدولة العصرية التي تستند إلى العلم و التكنولوجيا، و هذا يقتضي المواجهة العلمية المستنيرة لما قد يتمخض عنه التغير الاجتماعي، من مشكلات و متناقضات و مطالب و احتياجات.

الفصل الثاني، قمنا فيه بالحديث عن المنظور السوسيو-ثقافي للزواج، وذلك ابتداء بعرض الإطار المفاهيمي ،و الإطار التاريخي للزواج في المجتمعات القديمة، وصولا إلى تحديد أكثر للعلاقة الزوجية المتمثل في أحادية الزوج و الزوجة ثم إلى توضيح صور الاختيار له.

أما في الفصل الثالث ، خصصناه لمدينة عين الترك و حي بني سمير، مجال الدراسة في مقارنة وصفية حيث ذكرنا خصائص المدينة الجغرافية، التاريخية الاقتصادية، و الديموغرافية، من اجل فهم السياق العام الذي تشكل منه المدينة من اجل فهم الرابط الاجتماعي الذي يجمع أفراد هذا المجتمع بشكل عام.

الفصل الرابع تناولنا فيه مختلف التغيرات الاجتماعية و أثرها على العلاقات الأسرية ،و فيه تم التطرق إلى إعطاء تعاريف و مفاهيم أساسية، حول الأسرة و تصنيفها ووظائفها، تم ذكر الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية من خلال العلاقات الأسرية، و التغيرات البنائية التي طرأت على الأسرة الجزائرية

-الفصل الخامس ،و فيه تحدثنا عن سوسيولوجية الهجرة الداخلية للازواج و تكوين الرابط الاجتماعي،من خلال ظاهرة النزوح الريفي الذي شهده المجتمع الجزائري ،هذا الأخير الذي عرف عدة تحولات اجتماعية و ثقافية واقتصادية أثرت على التركيبة الاجتماعية الأسرية، و من ضمن هذه

التحولات الهجرة الداخلية كظاهرة اجتماعية، بارزة لا زمت الأفراد و الجماعات أثناء و جودهم ، و لا تزال إلى اليوم في استمرار بشتى أشكالها و اتجاهاتها، فهي تعبر عن حراك جغرافي للأفراد والجماعات من فضاء لآخر داخل نفس المجتمع.

-الفصل السادس قمنا بالتطرق إلى تمثلات و ممارسات العلاقات الاجتماعية ما بين الجنسين (الأزواج) في الفضاء العام و الخاص، و علاقات الجيرة، و إلى مشاركة المرأة في صنع القرار داخل الأسرة، تم تطرقنا إلى قيام الزوجة بمهام الاتصالات الخارجية، و أخيرا التطرق إلى علاقات الجوار في الحي المدروس و كيفية تأثيرها على العلاقات الاجتماعية .

وجاءت الخاتمة بعد ذلك لرصد كل النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

التغير الاجتماعي وعلاقته بالزواج في المجتمع الحضري

تمهيد

I. التغير الاجتماعي بين المجتمع الريفي و الحضري

1. مفهوم التغير الاجتماعي

2. مفاهيم ذات صلة بالتغير الاجتماعي

1.2 التقدم الاجتماعي

2.2 التطور الاجتماعي

3.2 التحديث

4.2 التنمية الاجتماعية

3. تفسير عملية التغير

4. عوامل التغير الاجتماعي

1.4 البيئة

2.4 السكان

3.4 العلم و التقدم التقني

4.4 الاتصال الثقافي

5.4 العامل السياسي

6.4 العامل الديني

7.4 العامل الايديولوجي

II. اثر التغيرات المجتمعية على الزواج

1. اثر التغير الثقافي و الاجتماعي على الزواج

2. اثر التغير السياسي

3. اثر التغير الاقتصادي

III. خصائص التغير الاجتماعي

1. التغير الاجتماعي قديما و حديثا
2. طبيعة التغير الاجتماعي
3. مظاهر و ملامح التغير الاجتماعي و علاقته بالزواج
 - 1.3 المظاهر الايجابية
 - 2.3 المظاهر السلبية

4. نظريات التغير الاجتماعي

- 1.4 النظرية الاقتصادية
- 2.4 النظرية التكنولوجية
- 3.4 النظرية النفسية
- 4.4 النظرية الفكرية
- 5.4 النظرية الاجتماعية

خلاصة الفصل

تمهيد

يعتبر موضوع التغير الاجتماعي، من الموضوعات التي شملتتها العديد من الدراسات بالبحث و الدراسة و التحليل منذ نشأت المجتمعات، وذلك لكونه ظاهرة عرفها الإنسان في طريقة معيشته، وفي علاقاته الاجتماعية و في تغير القيم و العادات و في تغير الحضارات و المؤسسات منذ فجر التاريخ.

و يعتبر التغير سنة من سنن الحياة، فليس هناك جانب من جوانب الحياة الاجتماعية نال الاهتمام الذي ناله موضوع التغير الاجتماعي كظاهرة أساسية تتميز بها الحياة الاجتماعية في سبيل بقائها و نموها و نهايتها الى التوازن مع الواقع و الاستقرار الاجتماعي¹

و التغير ظاهرة تتناول كل مقومات الحياة الاجتماعية، و النظم و العلاقات الاجتماعية و هذه الظاهرة من الأهمية بمكان حتى إن كثيرا من الباحثين اهتموا بدراستها، و ذلك لكون التغير ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية فهو سبيل بقائها و نموها، و بالتغير يتهيأ لها التكيف مع واقعها و بالتغير يتحقق التوازن و الاستقرار في أبنيتها و أنشطتها، و عن طريق التغير تواجه المجتمعات متطلبات أفرادها وحاجاتهم المتجددة، ولا يحدث التغير الاجتماعي في كل الظواهر الاجتماعية بطريقة واحدة أو بنسبة واحدة بل إن ذلك يختلف من ظاهرة إلى أخرى.

وتكاد تجمع كثير من الدراسات السوسيولوجية الحديثة، على أن علماء الاجتماع يفتقدون نظرية شاملة متكاملة في التغير الاجتماعي، وقد نكون أكثر دقة إذا قلنا أن علماء الاجتماع في دراساتهم لتغير الاجتماعي، لا يعانون من قلة النظريات بل يعانون من كثرتها و تعددها، و من هنا نقول أن موضوع التغير الاجتماعي يعتبر ظاهرة معقدة و التعقيد لا يحيل عن الغموض بل على الطابع المركب لعناصر الظاهرة.

و تعتبر ظاهرة التغير في الوقت الماثل من أهم المسائل التي تشغل الفكر الاجتماعي الحديث، وخاصة بعد الحربين العالميتين فقد أخذت الجهود تتجه نحو التغير المخطط من اجل إحداث تنمية حقيقية هادفة، وهكذا فلم يعد حدوث التغير يسير تلقائيا دون توجيه واع، و إنما يتم وفق خطة مدروسة فهو إذا تغير مقصود و إرادي و أصبحت المجتمعات في العصر الحاضر تستحدث المناهج و الوسائل من اجل توجيه عملية التغير نحو إحداث و تحقيق التنمية بوجه عام.

¹ حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب القاهرة، 1972، ص 244.

I. التغير الاجتماعي بين المجتمع الريفي و الحضري:

إن اختلاف الحياة الريفية عن الحياة الحضرية يكشف عن مدى اختلاف التغير بينهما، ويبدو الاختلاف في عدة مظاهر أهمها¹:

- العزلة النسبية في الحياة الريفية خاصة عزلة العائلة من مهامها

- إشباع حاجات أفرادها الاقتصادية و الاجتماعية، و من المعروف إن العائلة تضم مجموعة من الأسر التي تتميز بالعمل الجماعي و الإنتاج- المشترك، وسيطرة العادات و التقاليد على سلوك أفرادها بشكل واسع الأمر الذي يؤدي الى صعوبة التغير الاجتماعي بوجه عام، أما في الحياة الحضرية فان الحياة الأسرة فيها أكثر تعقيدا في العلاقات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، و هي تستدعي توافقا في هذه العلاقات، مما يؤدي بالتالي الى سرعة التغير في العديد من المجالات، فالتجمعات الحضرية تكون مراكز للتغيير نتيجة للتفاعل المباشر بين أفرادها أما في التجمعات القروية فان التغير يضعف لبساطة مثل هذه التفاعلات بين الأفراد فيها.

بدائية تقسيم العمل و التخصص في المجتمع القروي، وبشكل العمل الزراعي القيمة العليا لديه، حيث يقوم التخصص في الغالب على أساس الجنس و السن ليتناسب و العمل المطلوب تحقيقه، أي أن طبيعة العمل الزراعي في القروية لا يستدعي التجديد، و إنما يتميز بالرتابة والثبات النسبي، ولذلك يكون التغير ضعيفا وفي مجال محدود، أما في المجتمع الحضري فيكون تقسيم العمل واسعا و التخصص متنوعا الأمر يتطلب توسيع حجم السوق مع تنوع النشاط الاقتصادي ووجود مجالات عمل جديدة تفتقر إليها الحياة القروية، و لهذا فان مجالات التغير تكون عديدة و متسعة، ويبدو ذلك بوضوح في المجتمع الصناعي

- الثبات النسبي للبناء الاجتماعي في المجتمع القروي، ويظهر ذلك في صعوبة الحراك الاجتماعي واستاتيكية القيم والعادات المتبعة، الأمر الذي يؤدي إلى إعاقه التغير في حين أن المجتمع الحضري يتصف بدينامكية تغير البناء الاجتماعي بشكل عام و بالتكيف السريع مع عملية التغير.

¹ بن عدة حراث، التغير الاجتماعي في الجزائر من خلال الأسرة، مرجع سابق، ص 8

1. مفهوم التغير الاجتماعي:

ربما تكون أصعب القضايا المفاهيمية في دراسة التغير الاجتماعي هي تعريفه، و هذه مشكلة كل العلوم الاجتماعية بوجه عام، ولهذا يختلف الباحثون في تحديد هذا المفهوم فتعددت التعاريف بتعدد المراحل لدراسة التغير ، وتحديد المفاهيم المتعلقة بميدان معين يعتبر أول الطريق نحو دراسة هذا الميدان.

و المشكلة في العلوم الاجتماعية بوجه عام هي مشكلة التعريف فكثيرا ما يكون هناك عدم اتفاق على تعريف محدد، أو يكون التعريف مصدرا لسوء الفهم أو تغلب عليه العمومية أو تغلب عليه الضحالة فلا يكون شاملا إلى حد ما للمفهوم الذي يقصد به.

يعتبر التغير واقع حتمي، وحركة طبيعية متواصلة، لا سبيل لإيقافها أو منعها فالكون برمته يخضع لتغيرات متواصلة عبر ملايين السنين، و الكائنات كجزء من هذه المعمورة بحضارته وثقافته و معارفه يخضع لعمليات تغير متواصلة و مستمرة وفقا لعلاقة تداخل و تفاعل و تبادل متواصلة.

فمجتمعات اليوم تعيش تغيرات كمية ونوعية في جميع مجالات الحياة الإنسانية ، فالتغير الاجتماعي الحادث اليوم نتيجة للانفتاح الاقتصادي، أدى بدوره إلى تغيرات جوهرية في الهياكل و المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، أفرزت هذه الحركية العديد من الآثار في بناء وظائف المجتمع.

لقد شكل موضوع التغير الاجتماعي أو الدينامية الاجتماعية، في الوقت المعاصر أهم و أصعب مسائل علم الاجتماع و اتجاهاته، و أصبح علماء الاجتماع يبحثون في تحديد عوامل التغير و الآليات التي تكشف عن قوانين الحركة و التغير في المجتمعات، لقد اهتم المفكرون و الفلاسفة اليونان و من بعدهم فلاسفة العرب المسلمون، ثم جاء دور مفكري عصر التنوير و من أتى من بعدهم و مثلت أعمال هؤلاء العلماء رصيда للمتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية المعاصرين و تطور النظر لأسباب و حجم الظاهرة و نتائجها عبر الزمان، و يظهر هذا بوضوح في استخدام

المفاهيم التي تعبر عن الظاهرة في محاولة لدراستها مثل التقدم، و التطور و النمو و التنمية و التحديث، و تجدر الإشارة إلى أن اصطلاح التغير الاجتماعي قد استخدم أول مرة و بصورة عرضية في كتابات ادم سميث « **ADAM Smith** » و على الأخص في كتابه المشهور "ثروة الأمم" الذي نشر في القرن الثامن عشر، لكن لم ينشر و يصبح واسع التداول إلا بعد نشر عالم الاجتماع الأمريكي **وليام أوجبرن** كتابا يحمل عدا العنوان في عام 1922، وهو يشير فيه إلى التحول في البناء الاجتماعي و النظم و الأدوار و القيم وقواعد الضبط الاجتماعي كما رأى أن التغير ظاهرة عامة و مستمرة و متنوعة، ولا لزوم لربطها بصفة معينة¹ لذلك وجد في اصطلاح التغير الاجتماعي مفهوما متحررا من التقييم، و لا يرتبط بصفات موجبة أو صفات سالبة، وقد يكون اتفاق مع تعريف **اوجبرن** البعض وعارضه آخرون و لهذا و منذ ظهور هذا المفهوم أول مرة، و العلماء يقدمون تعاريف و تحليلات متعددة و مختلفة له، و يرجع تعدد التعاريف إلى تعدد و جهات نظر العلماء، وتعدّد الظاهرة نفسها من هذا المنظور نعتبر موضوع دراسة التغير الاجتماعي من الموضوعات الهامة و المجالات الأساسية التي يسعى علماء الاجتماع لدراستها، خاصة و أن اهتمامهم الأول يتركز حول دراسة مظاهر التباين و الاختلاف الذي يحدث على البناءات و النظم و الأفراد و الجماعات الاجتماعية.

كما نجد أن هناك من العلماء الذي يعرف علم الاجتماع ذاته بأنه العلم الذي يهتم بدراسة التغير داخل المجتمع² إلى جانب اهتمامهم على أهمية دراسة طبيعة المجتمع الحديث و معرفة مظاهر التغير السريعة التي طرأت على جوانبه المختلفة، و أحدثت أنواعا متعددة من التغيرات على نوعية البناءات و المؤسسات و النظم الاجتماعية، و التي لا تزال في حالة من الديناميكية المتغيرة كما يصنفها **أجست كونت** و جاءت عملية التغير الاجتماعي في إطار مجموعة من الأفكار و التصورات التي تؤكد على أن التغير ضرورة حتمية للمجتمعات.

¹ أحمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق، دار مجدلاوي، عمان، ط2، 1996، ص47

² مجيد الدين، عمر خيرى خمش، علم الاجتماع الموضوع و المنهج، دار مجدلاوي، عمان، 1999، ص23

تطرق أنطوني سميث « **Anthony Smith** » في كتابه المميز عن التغير الاجتماعي أن دراسة ظاهرة التغير سواء كانت اجتماعية أو تاريخية، تعتبر ظاهرة واسعة و كبيرة¹ وهذا ما يجعل نوع من الغموض و التداخل حول وضع تعريف مميز للتغير الاجتماعي.

و يعرف ديفيز « **Divise** »، التغير الاجتماعي على أنه " مجموعة الاختلافات التي تحدث داخل التنظيم الاجتماعي، و التي تظهر على كل البناءات و النظم التي تحدث في المجتمع"²

و لما كانت النظم في المجتمع مترابطة و متداخلة و متكاملة بنائيا ووظيفيا، فإن أي تغير يحدث في ظاهرة لا بد وأن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية، التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة.

كما تعرض كل من جيرث (Gearth) وميلز (Meelz) إلى ماهية التغير الاجتماعي و يعتبران أن التغير الاجتماعي: " هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن"³

ويذهب جنزبرج (M.Ginzburg)، إلى أن التغير الاجتماعي : " هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل و الجزء و في شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن"⁴ أي أننا إذا حاولنا تحليل مجتمع في ضوء بنائه القائم وجب أن ننظر إليه من خلال لحظة معينة من الزمن أي ملاحظة اختلاف التفاعل الاجتماعي الذي حدث له.

¹ سامية حسن الساعني، الاختيار للزواج و التغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 68

² حسين عبد الحميد احمد رشوان، التغير الاجتماعي والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 14

³ حسين عبد الحميد احمد رشوان ، التغير الاجتماعي والمجتمع، نفس المرجع ، ص 16

⁴ المرجع سبق ذكره، ص 19

كما عرف جي روشي (Guy Rocher) ، التغير الاجتماعي بأنه: "كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتا سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع و يغير مسار حياتها"¹

كما أضاف بان للتغير الاجتماعي صفات وذكرها كالآتي:²

-التغير الاجتماعي، ظاهرة عامة توجد عند أفراد عديدين و تؤثر في أسلوب حياتهم، وأفكارهم
-التغير الاجتماعي، يصيب البناء الاجتماعي، أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء.

-يكون التغير الاجتماعي محددًا بالزمن أي يبدأ بفترة زمنية و ينتهي بفترة زمنية معينة.
كما تناول محمد عاطف غيث المفهوم و أشار أن " التغير يشير إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي و النظم و العادات وأدوات المجتمع، نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو نتيجة لتغيير أما في بناء فرعي معين أو جانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية والاجتماعية³ و يرى أن التغيرات الاجتماعية في صور شتى⁴:

أ-التغير في القيم الاجتماعية تلك القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية و التفاعل الاجتماعي، كالانتقال من النمط الإقطاعي إلى التجاري و الصناعي

¹Rocher Guy, **Introduction a la sociologie Générale**, Tome3, Le Changement Social, Edition Hurtubise HMH, 1995, P21

² Ibid, P22

³محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 72

⁴فادية عمر الجولاني، التغير الاجتماعي: مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص 33

ب- التغير في النظام الاجتماعي أي في البناءات المحددة مثل صورة التنظيم و مضمون الأدوار، أي في المراكز و الأدوار الاجتماعية، كالانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج و الزوجة.

ج- التغير في مراكز الأشخاص، ويحدث ذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت.

وعرفه **مصطفى الخشاب** بقوله: أن التغير في ذاته ظاهرة طبيعة تخضع لها مظاهر الكون وشؤون الحياة بالإجمال وهو أكثر وضوحا في الحياة الاجتماعية لأنها في تغير دائم و تفاعل مستمر وهذا ما حدا ببعض العلماء إلى القول بأنه ليست هناك مجتمعات ولكن الموجود تفاعلات وعلاقات اجتماعية في تغير دائم و تفاعل مستمر¹.

و لا يسعني هنا أن أقدم جميع التعريفات التي قدمها علماء الاجتماع لظاهرة التغير الاجتماعي، ولكن يمكن القول أن اقو لان التغير الاجتماعي بمعناه العام يشمل التغيرات البنائية، أي أن التغيرات في جميع أنواع العلاقات الاجتماعية و أطرافها، و التغيرات الثقافية إذن يتضمن مفهوم التغير الاجتماعي جميع المستويات الاجتماعية و الثقافية و بذلك يمكن القول أن التغير يكون في:

- مستوى الفكر بظهور الأفكار أو إعادة تشكيلها و ظهور العقائد الإيديولوجيات
- مستوى الفعل و السلوك و ما ينتج عن هذا من عمليات تفاعل و علاقات اجتماعية
- مستوى المصالح حيث يظهر في تشكيل أو إعادة توزيع الفرص و المصالح
- مستوى التنظيم و النظم و يظهر التغير في تأكيد أو رفض القيم و القواعد أو قيام النظم و الأنساق الأخلاقية و القانونية أو انحلالها أو تعديلها.

¹ محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 50

مما سبق ذكره، يتبين أن المفكرين اتفقوا أن التغير الاجتماعي، هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف و القيم و الأدوار الاجتماعية خلال فترة محدودة من الزمن و يمكن أن نعطي تصورا مقترحا لمفهوم التغير الاجتماعي، و الذي يمكن تحديده على انه نوع من التباين و الاختلاف الذي يحدث على مكونات البناء الاجتماعي الذي يؤدي الى حدوث تغير في انساق التفاعل و العلاقات و أنماط السلوك، و يعد السمة المميزة لطبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة.

2. مفاهيم ذات صلة بالتغير الاجتماعي:

1.2 التقدم الاجتماعي: استخدم في البداية ليشير إلى التحسن، و قد عرفه "دافيد هيوم" على انه: " التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني، في انتقاله من حالته الفطرية إلى حالة أعظم كمالاته " ¹ حيث يرى علماء الاجتماع، أن التقدم الاجتماعي يبحث عن مجتمع أفضل بينما يهتم التغير الاجتماعي بالمجتمع في الواقع، وهو يرتبط برؤية تنظر إلى عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية ² أي أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل من سابقتها.

فهذا المفهوم يتصف بالتحيز القيمي، قائم على افتراض لا يمكن التحقق من صدقه و هو أن الحياة الاجتماعية تميل إلى أن تتغير بشكل أفضل، حيث أننا لا نستطيع أن نحدد ما الأفضل و لان هذه الأمور نسبية.

و يختلف مفهوم التقدم من مجتمع لآخر، فقد كان يعني في القرن 18 م للمجتمعات الأوروبية التحرر من تقاليد العصور الوسطى، و يعني في القرن 19 للولايات المتحدة الانطلاق نحو تعمير الأجزاء الوسطى و الغربية من القارة، و الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و يعني اليوم للعالم العربي الحرية و إنهاء التبعية، ومحاربة التخلف بكل أشكاله.

¹عبد الباسط عبد المعطي وعادل الهواري، علم الاجتماع والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص10

²علي غربي و آخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003، ص38

2.2 التطور الاجتماعي:

اكتسب مفهوم التطور شهرته نتيجة استخدامه الناجح في ميدان علم الحياة و ما كتبه " داروين " عن تطور الأنواع، كما استخدمه " سبنسر " بنجاح حتى اقترن اسمه بهذا المفهوم و نجده أيضا في الماركسية حيث استخدم في المادية التاريخية لوصف عمليات التحول الاجتماعي تاريخيا¹ ، و قد عرف على انه ذلك التغير التدريجي للأشياء من حال إلى حال آخر، و يأخذ في ذلك فترات طويلة و يسود الاعتقاد بان التطور يرتبط بالظواهر الاجتماعية كما يرتبط بالظواهر الكونية و العضوية، و يستند مفهوم التطور على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة في مسلك يندرج من ابسط الأشكال إلى اعقدها مع الإشارة إلى أن أساس التطور هو التمايز و التعقيد.²

3.2 التحديث:

تتعدد تعريفاته باختلاف اتجاهات العلماء، حيث يرى الاقتصاديون التحديث من خلال استخدام الإنسان للتكنولوجيا و سيطرته على الطبيعة، بينما ينظر علماء الاجتماع إلى التحديث من خلال التباين و التمايز بين المجتمعات، و الطرق التي تظهر بها الأبنية الاجتماعية الجديدة، و كذا مساوئ التحديث كالانحراف و الصراعات، أما علماء النفس فيتمثل التحديث عندهم في الاعتماد على النفس و اكتساب الفرد لخصائص و قيم تدفعه إلى مزيد من الانجاز. كما ذهب البعض إلى أن التحديث، يعني التغريب أي اكتساب الثقافة الغربية بينما ذهب البعض الآخر إلى تحديد مدلول التحديث، من خلال التغير و التنمية و يرون انه يشير إلى العملية التي يتحول بها المجتمع من مرحلة إلى أخرى، بافتراض أن المجتمع يسير نحو الأفضل ، و رغم تباين وجهات النظر لدى علماء حول تحديد مدلول التحديث إلا انه يمكن الإشارة إلى الاتجاهات الكبرى في نظرية التحديث و التي تكشف عن ثلاث طرق في عرض ملامح هذا المفهوم .

¹براهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999، ص335.

²علي غربي و آخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، مرجع سابق، ص37

أ-الاتجاه الأول:ويحل عملية التحديث و يفهمها، على أنها عملية تباين و تفاضل مستمر في البناء الاجتماعي و تخصص في الوظائف يشمل كافة مجالات العلاقات الاجتماعية، و أن هذا التباين او التفاضل ينطوي على تنسيق و تكامل في مستوياته، وذلك عن طريق القواعد و المعايير المنظمة ذات الطابع الأخلاقي العام.

ب-الاتجاه الثاني: يحلل مفهوم التحديث، بالإشارة إلى التحول الشامل للأنساق التقليدية،و هو ما حدث في المجتمعات التي أصبحت الآن متقدمة، و التحول الذي أصاب مجمل المعايير و التوجهات القيمية التي كانت مسيطرة.

ج-الاتجاه الثالث: يفهم التحديث على انه تكامل بين العناصر التقليدية،و الحديثة، في سياق التواصل الاجتماعي و الثقافة السياسية¹

بالمقابل هناك فريق من علماء الغرب يتحدثون عن أربعة مفاهيم مترادفة و هي التحديث و التنمية و التغريب و التقدم على أنها عملية إحلال النظم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الفكرية للغرب محل النظم القائمة في المجتمعات التقليدية² و مع هذا فثمة فروق بين مفهومي التغير الاجتماعي و التحديث و ذلك بالرغم من وجود بعض العلماء ممن ينظر إلى التحديث على انه عملية مصاحبة للتغير الاجتماعي، فالتحديث عملية تركز على عناصر التكنولوجيا أسلوب الحياة، أسلوب الإنتاج، التنظيمات الاجتماعية المختلفة أي نقل النماذج الثقافية الغربية إلى المجتمعات التقليدية بناء على وجود ثنائية (تقليد-حداثة) ، بينما التغير عملية إرادية مقصودة تهدف إلى تغيير الواقع المجتمعي و استغلال الطاقات المادية و البشرية و توظيف الإمكانيات الذاتية بشكل يدعم نموه و تطوره³

¹علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، مرجع سابق ص 41.

²علي غربي وآخرون، نفس المرجع ، ص 39.

³علي غربي وآخرون، نفس المرجع ، ص 42.

4.2 التنمية الاجتماعية:

يعرف د. حسن سعفان: "التنمية الاجتماعية، هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية و المادية ، المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي و الدخل الفردية، و مستويات اعلي للمعيشة و الحياة الاجتماعية في شتى مناحيها كالتعليم و الصحة و الأسرة و الشباب، و من ثم الوصول إلى تحقيق اعلي مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية، و هي تعني التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية و الاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة ¹ و لا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية نظرا للترابط الوثيق بينهما.

ويرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث، الذي يعني التحول من نمط التقليدية إلى نمط التكنولوجيا و من الواضح أن مفهوم التنمية و مفهوم التحديث يمكن أن يكون لهما علاقة وثيقة بعملية التغير، فالتحديث و التنمية يحدثان تغيرا اجتماعيا، و لكنهما ليس بديلين لمفهوم التغير لأنهما يعبران عن حالة خاصة تتعلق بتحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات نامية أو حديثة، أما التغير فهو يشتمل على مفهوم اشمل من مفهوم التنمية وله أبعاد أكثر اتساعا.

إن مفهوم التنمية الاجتماعية، هو اقرب المفاهيم للتغير الاجتماعي مقارنة بمفاهيم التقدم و النمو و التطور.

و خلاصة القول أن مفهوم التغير الاجتماعي، يصعب حصره حصرا دقيقا نظرا لهذا التداخل بين المفاهيم السوسيولوجية للتباين الإيديولوجي من جهة و اختلاف المكان و الزمان بين المجتمعات.

¹ حسن سعفان، مقال في كتاب حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي، الجزائر، 19-26 مارس 1973، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، إدارة الثقافة ، ص 225.

3. تفسير عملية التغير :

هناك من يرى بأن أي موقف اجتماعي، يكون نتيجة لأربعة عوامل أساسية في كل تغير اجتماعي ومنها: المظاهر البيولوجية و السيكلولوجية و تتمثل في البيئة الطبيعية والجماعات الإنسانية و الثقافة السائدة للأفراد¹

وذلك فان أي تغير في عامل أو أكثر، من هذه العوامل فانه يستدعي تغيرات توافقية في الأنساق المرتبطة بالسلوك الاجتماعي، فالتغير الحادث لا يحدده عامل واحد و إنما يتم بمساعدة عوامل أخرى، و تكون عملية الفصل بين العوامل من باب الفرضية من اجل التحليل و الدراسة، ويرى هيربرت ليون برجر (H.LBerger) أن هناك سلسلة من المراحل يمر بها الفرد قبل أن يأخذ بالنمط الجديد، و هي مرحلة الإحساس وهي تتمثل في أول سماع أو معرفة أو معرفة بالموضوع الجديد .
-مرحلة الاهتمام و هي مرحلة تجميع المعلومات حول الموضوع الجديد، بغرض تحديد درجة فائدته

-مرحلة التقييم و هي مرحلة اختبار المعلومات المستقاة عن الموضوع الجديد ودراسة مدى ملائمتها من اجل الأخذ بها وتفسيرها وفق الظروف السائدة.
-مرحلة المحاولة و هي مرحلة اختيار الفكرة، و هي مرحلة التسليم بالموضوع الجديد و اعتماده ليأخذ مكانه في النمط الجديد.

إن هاته المراحل الخمس السابقة الذكر لا تأتي دائما مرتبة، وإنما قد يطرأ عليها تغيير بإضافة عناصر جديدة أو حذف بعضها وقد تتداخل بعض المراحل مع أخرى.

¹د. صالح العبد، التغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص63

4. عوامل التغير الاجتماعي:

يتطلب التغير الاجتماعي عدة عوامل أساسية تساعد على حدوث عملية التغير، و تختلف تلك العوامل باختلاف الظروف و المجتمعات و لقد تحدث كثير من علماء الاجتماع عن عوامل التغير الاجتماعي و عددوا الكثير منها و قسمها بعضهم إلى عوامل داخلية تنبع من داخل المجتمع و عوامل خارجية نابعة من تأثيرات أخرى و من ظروف خارجية عن المجتمع، نذكر منها:¹

1.4 البيئة:

يعد مفهوم البيئة مفهوماً واسعاً متعدد الجوانب، فهناك البيئة الطبيعية و البيئة الاجتماعية و البيئة الأسرية، فاستغلال الإنسان لبيئته الطبيعية و استغلاله لقدراته و طاقاته في تسخير تلك البيئة وتوجيهها نسبياً لصالح التغير يترتب عليه تغير في البيئة يتبعه تغير في الطرق التي تتبع في التكيف معها و الملائمة بينها و بين أساليب الحياة للأفراد و الجماعات و تغير في أنماط معيشتهم و علاقاتهم.

2.4 السكان:

تعتبر القوى البشرية العنصر الأساسي الفعال وراء كل تغير و هي المحركة له و المدعمة لجوانبه المختلفة و يتعلق بذلك توزيع السكان و معدلات زيادتهم و تقاليدهم و معاييرهم و قيمهم. 3.4 العلم و التقدم التقني:

للعلم و استخداماته التطبيقية علاقة مباشرة بعملية التغير الاجتماعي، فالاختراعات تعد من أهم عوامل التغير فالمجتمعات الإنسانية تتغير إذا ما ظهرت اكتشافات أو حدثت مخترعات، و يعتبر العامل التقني احد العوامل التي تستحث التغير في الجانب المادي، من ثقافة المجتمع إذ بتغير المخترعات و الآلات و نمط استعمالها تتغير مظاهر المجتمع من عادات و تقاليد، مما قد يكون له أثره على العلاقات الاجتماعية...

¹ أحمد عودة، أساليب الاتصال و التغير الاجتماعي، تقديم السيد محمد خير، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص 42

و التغيرات المادية تتبعها تغيرات اجتماعية كبيرة ، فعناصر الثقافة نوعان عناصر مادية و عناصر غير مادية و التغير يحدث في كليهما ، و لكنه كثيرا ما يحدث في العناصر المادية ، أولا و يكون على العناصر غير المادية أن تتكيف تبعا لذلك إلى جانب أن التغير في العناصر المادية يتبعه تغيير في شكل الحياة و تعقيد الحياة الاجتماعية و ظهور طبقات جديدة وخدمات وقد يؤدي إلى تغير كثير من القيم و العلاقات بظهور قيم جديدة.

4.4 الاتصال الثقافي:

تعتبر سهولة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات ، نتيجة للتقدم في وسائل الاتصال الفكرية المختلفة ، من العوامل التي تؤثر على سرعة التغير الاجتماعي لأثرها الواضح في نقل الأفكار واحتكاك الثقافات و تبادل الأفكار بين الأفراد¹ فالاحتكاك و الاتصال يترتب عليه ، تغير في أساليب الحياة و تغير في الاتجاهات و تنمية لبعض العادات ، و تغير فيما يرمي إليه الإنسان من أهداف وارتفاع في مستوى طموحات الأفراد ، وتغير في طريقة التفكير مما لا يمكن أن يغفل أثره و خاصة في المجتمعات الحديثة التي تتميز بالتقدم السريع في وسائل الاتصال.

5.4 العامل السياسي:

يلعب العامل السياسي دورا هاما في التغير الاجتماعي لان العملية تتعلق بالسلطة السياسية العليا ومالها من تأثير وذلك عن طريق التخطيط المباشر لإحداث التغير المطلوب و يتعلق الأمر كذلك بما تملكه السلطة السياسية من موارد مادية و بشرية و ما تملكه من معلومات تؤهلها للسيطرة على عملية التغير و دفعها.

¹سناء الخولي، التغير الاجتماعي و التحديث، دار المعارف الجامعية ، 2003، ص67

6.4 العامل الديني:

للدين اثر كبير في توجيه الإنسان و تهيئة طاقاته لمواجهة تغيرات الحياة، و التقدم نحو المثل العليا، و الكمال الخلقي و بما يزود به الأفراد من معتقدات يكون لها اكبر الأثر في تغيير أفكارهم، و مفاهيمهم و حثهم على التغيير و بما يقدمه من نظام تربوي، يغير الأفراد فتتغير بهم المجتمعات، و من هنا تبرز أهمية الجانب العقائدي كباعث أساسي في عملية التغيير، و ليس هناك عامل واحد فقط من الممكن أن يكون باعثاً لتغيير، إلا أن الدين بنظرته الشاملة التي يتناول بها الإنسان و المجتمع من الممكن أن يتضمن كل العوامل الأخرى التي تحدث التغيير.

7.4 العامل الإيديولوجي:

يقصد به التغيرات التي تحدث في اديولوجية الجماعة، معتقداتها مذهبها الفكري، فلسفتها و أخلاقياتها و قيمها فكل جديد في هذا الجانب يتحدى واقع الجماعة، و كل تغيير في الأصول الفكرية و المذهبية يؤدي إلى تغيير بعيد الأثر في النظم و الأوضاع، و تمثل الإيديولوجية الجانب الفكري و العقائدي للثقافة، و هي من المصطلحات الجديدة المستحدثة و الإيديولوجية نفسها، لا تخلق الحركات الاجتماعية و لكنها تؤدي وظيفة الإثارة و تساندها و تبعث الفوضى في النظام القائم لتخلخل البقاء الاجتماعي، و تجعل الأفراد غير واثقين و غير قابلين للأحداث التي تجري حولهم فيعملون على تغييرها.¹

II. اثر التغيرات المجتمعية على الزواج :

تصير العديد من الدراسات السوسيولوجية، التي أجريت حول الزواج إلى أن هذا الأخير شهد تغيرات ملموسة فيما يخص الظروف المساعدة على وجوده، حيث أصبحت الأسرة اليوم تعيش وسط تغيرات عديدة...

¹ سناء الخولي، التغير الاجتماعي و التحديث، مرجع سابق، ص85

مما اثر على تكوينها و بنيتها المختلفة في ظل التحولات المادية و الفكرية و الإعلامية، الأمر الذي جعلها واقعة أحيانا أمام اختيارات كثيرة، في مجتمع تسيطر عليه مشاكل التطور و التحول و الثورة على التقاليد البالية و العقليات المقاومة للتغير التحول.

و أمام التغير السريع الذي حطم كل هياكل الزواج التقليدي، و الذي لم يعد يتماشى ومتطلبات العصر الحديث سعت الأسرة في المجتمع الحضري، إلى إعادة بناء هياكل الزواج العصري و البحث عن نوع جديد يتكيف مع الظروف الحضرية، و يتماشى و مقتضيات العصر والتي فرضت على الأسرة أسلوب عيش جديد، و هو ما تؤكده العديد من الدراسات السوسيولوجية، التي تشمل نوعية واسعة من الاتجاهات و التي تؤكد وجود جملة من التغيرات التي تفسر الاختلافات التي تظهر بمرور الوقت في نسق الأسرة بصفة عامة و الزواج بصفة خاصة.

لا يمكن إذا، فهم الزواج كظاهرة منعزلة بل لابد من النظر إليه في ضوء ما يصيب النظم الاقتصادية، السياسية و الثقافية و الدينية، من جراء التغير و التحول الذي شهدته لأنها عوامل لها تأثير فيما يلحق بالأسر من تغيرات مست العلاقات و الروابط العائلية، فالأسرة اليوم داخل الوسط الحضري تعيش اهتزازات كبيرة و لابد أن تتوقع ما ستعرض إليه من صعوبات قد تبلغ درجة الصراع القيمي و المفهمي، و يمكن لنا أن نفصل العوامل بالشكل التالي:

1. اثر التغير الثقافي و الاجتماعي:

للعامل الثقافي دور فعال في هذا الإطار، فالانفتاح على العالم الخارجي يحرر الأفراد تدريجيا من سيطرة و سلطان العادات و التقاليد، حيث ساهم بشكل كبير في إحداث تغيرات كبيرة داخل الأسرة، هذا الانفتاح كان بمثابة جملة من العوامل، منها دور الاتصالات المتعددة من خلال ما أفرزته التكنولوجيا الحديثة في تحقيق الاتصال بالآخرين، عن طريق الأقمار الصناعية والانترنت، و غير ذلك من الوسائل الاتصالية الأخرى التي كان لها تأثير في تغيير عقليات الشباب.

و من ثم التأثير في كل الظواهر التي تحيط بالمجتمع، و منه ظاهرة الزواج حيث فتحت فضاءات أخرى للتعارف بين الجنسين قبل الزواج.

كما أن التقدم العلمي و انتشار التعليم و التربية، ساهما في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد خاصة في مجال رعاية الأطفال و الشباب، و تكوين شخصيتهم و تهيئةهم لحياة عصرية ذات طابع، يختلف عن طابع الحياة الذي ساد المجتمعات التقليدية، أين كان الفرد مسلوب الإرادة و شخصيته مطموسة ودائبة في شخصية الأسرة إلى حد بعيد.

إن الوعي الثقافي، جعل الفرد يعتقد أن مسألة الزواج تتعلق به شخصيا لا بأهله، فتعلم المرأة و خروجها للعمل و انتشار ظاهرة الاختلاط سواء كان في المؤسسات التعليمية أو المهنية، و تبادل الآراء و ظهور حركات تحرر المرأة و برامج تنظيم الأسرة، كلها تشكل عوامل لها تأثير حالي و مستقبلي على نمط الأسرة في المجتمع الحضري، و هو ما ساهم في خلق ظواهر جديدة كتأخر سن الزواج و تزايد نسبة العزوبة، ويبدو أن مجال الاختيار لم يعد يجعل الزواج الداخلي ذلك الزواج المفضل، فاختيار الشريك لم يعد بدوره محصورا في نطاق ابنة العم أو الخال بل ظهر أسلوب الزواج الخارجي، و ما ساعده في ذلك الاعتبارات السابقة " انتشار التعليم، إتاحة فرص العمل للمرأة.....".

إن مسألة الزواج و اختيار القرين، لم تعد تتطلب موافقة الأهل و الأقارب، و إنما أصبحت هذه الفئة مؤهلة لاختيار شركائهم بأنفسهم، كما أصبح بإمكانهم الزواج بأجنبيات لمن يهاجر أما للعمل أو لطلب العلم إذ لم يعد هذا الزواج مرفوضا بالشكل الذي كان عليه من قبل، و هذا ما أتاح فرصة التعرف على ثقافات أخرى مما يمكن الفرد من الزواج خارج الدائرة القرابية، بل خارج الدائرة الدينية و هذا يمكنهم من تحديد الصفات أو المميزات التي على أساسها يختار الشريك، كالمستوى التعليمي و الثقافي إضافة إلى الأخلاق و الجمال و النسب المشرف....

فالتغيرات الاجتماعية، لعبت دورا هاما لصالح الفرد، من خلال إضعاف دور المجموعة في ومسالة الزواج و ترك الأولوية للفرد، بان يتزوج بمن يريد أن يتزوج من خارج عائلته أو عقيدته الدينية، أو طبقته الاجتماعية فهذا شأنه، و بهذا المعنى تكون السلطة في يد الفرد وحده فهو المسؤول عن نجاحه أو فشله دون التفكير طويلا في موقف المجتمع المحلي أو ظروف المجتمع الذي يعيش فيه.

فالتغيرات و التحولات التي عرفها الوسط الحضري، أجبرت الأفراد اليوم على الخروج عن المعايير و الأسس التي تحكم المجتمع التقليدي ذلك إن وعي الفرد أو تطلعه إلى إبراز شخصيته يستوجب منه التخلص من قيود الأسرة الكبيرة بعد أن كانت فردية الأبناء ضعيفة جدا و شخصية الابن تذوب في شخصية والديه أو أسرته .

و على هذا الأساس، نجد أن الزواج في الوسط الحضري له وظائف مختلفة عن تلك التي توجد في النمط السابق في المجتمع الريفي، إضافة انه يدعم مبادئ مختلفة منها الاستقلالية و الاعتماد على النفس، و هي من الأسباب التي تفسر الزواج على المستوى الشخصي، أما على المستوى الاجتماعي فان جميع المجتمعات تقبل أسس معينة وترفض أخرى، إلا انه من المؤكد أن العوامل الشخصية للزواج تعمل من خلال حدود اجتماعية واضحة ووظائف يؤديها الزواج من خلال المضمون الثقافي و الاجتماعي للمجتمع.

إضافة إلى هذه العوامل الاجتماعية و الثقافية، هناك أيضا العامل الاقتصادي الذي كان له الأثر الكبير في تغيير العلاقات الداخلية داخل الأسرة وخارجها و تبعا لذلك تغيرت القيم المتعلقة بالزواج.

2. اثر التغير الاقتصادي:

يعتبر العامل الاقتصادي من أكثر العوامل استخداما في نظريات التغير، وله تأثير كبير على الزواج و يبرز ذلك من خلال غلاء المعيشة مقابل الدخل المحدود للفرد، مع تعدد لوازم الأسرة و ارتفاع تكاليف الزواج، و هو أمر مرتبط بعدة أسباب منها تعلم البنت و تطلعها لحياة عصرية، أكثر من الأجيال السابقة و هو ماساهم في صعوبة تحقيق الزواج وفق المتطلبات الجديدة، و أدى إلى جملة من التغيرات في هذه الظاهرة، من ذلك ارتفاع سن الزواج و تراجع معدلاته.

إذ أن أي تغيير في الدخل الفردي يمكن أن يؤثر في الأسرة أو الأنماط الأسرية حيث ذكر "وليام جود" انه كلما اتسع نطاق النسق الاقتصادي من خلال التصنيع تضعف روابط القرابة و تتفكك أنماط وحدات البدنة ، و يظهر هناك ميل إلى قيام شكل من أشكال النسق الزواجي ، و مع ذلك فان النظر إلى العامل الاقتصادي على انه التفسير الوحيد والاهم للتغير الأسري أو الزواجي أمرا غير ممكننا ، و مازال حتى الآن موضوعا للحوار"¹.

لا يمكننا التعرض إلى اثر التغير الاقتصادي، بدون أن نشير إلى عامل مهم ساهم في خلق قيم جديدة أثرت في أسلوب الاختيار الزواج واتجاهاته الا وهو العامل التكنولوجي.

3. اثر العامل التكنولوجي:

لا يمكن أن نتجاهل دور العامل التكنولوجي على تغير الزواج، لان هذا العامل له تأثير مباشر و آخر غير مباشر على الأسرة ، فادا حاولنا معرفة التأثير غير المباشر، فانه يظهر من خلال مستوى التحضر و درجة التصنيع و نمو المدن، أما التأثير المباشر، فيبرز من خلال الأدوات المنزلية ووسائل الترفيه المختلفة وكذلك الاكتشافات العلمية في مجال الطب والدواء ،أن للتقدم التكنولوجي تأثيرات متعددة على الأسرة بصفة عامة و الزواج بصفة خاصة ،من حيث البناء و الوظائف فحجم الأسرة و أساليب التكنولوجيا الحديثة أخذت تميل الى التناقص باستمرار و هذا ساهم بانتشار شكل الأسرة النوواة و هو ما ينعكس بصفة مباشرة على الزواج.

كل هذه العوامل شكلت تغيرا واضحا على بناء الأسرة ،مما كان له الأثر الواضح في تغير النظرة إلى الزواج كعلاقة دائمة و ينتج عن ذلك تداخل مجموعة معقدة من العوامل الداخلية والخارجية،حيث انه عند دراسة الزواج لابد من ربطه بالأسرة ذلك الإطار الذي يضمه، إذ لا يمكن دراسة حجم الأسرة أو نوع علاقتها أو مستواها الاقتصادي أو مشاكلها ،كل على حدى كمدخل لقياس التغير فيها، لان دراسة موضوع مثل التغير يقتضي الربط بين هذه البنيات جميعا.

¹ بن عدة حراث ، التغير الاجتماعي في الجزائر من خلال الأسرة، مرجع سابق ، ص 12.

والملاحظ أن المجتمعات العربية الإسلامية، لا تزال تعاني من صراع بين القديم والجديد خاصة في المجتمعات الحضرية، ونعني بالقديم الإطار الثقافي التقليدي بينما الجديد يتمثل في المنظومة الثقافية ذات المنشأ الأوروبي والتوجه الغربي، و التي دخلت إلى المجتمعات المسماة بالتقليدية عن طريق العديد من المؤثرات و الوسائل خاصة، تلك التي اشرنا إليها بتكنولوجية الاتصال التي باتت تلعب دورا هاما في نقل الثقافات بين المجتمعات، و أن الأزمة هي أزمة توفيق بين مقتضيات هذا الواقع و بين ما ترسب في ثقافات المجتمعات التقليدية من معتقدات و قيم و تصورات، وظل الصراع مرتكزا في دائرة العادات و القيم الجماعية، ولئن تعددت المواقف من الزواج، فهو يبقى النظام الاجتماعي الذي يتصف بقدر كبير من الاستمرار و الامتثال لمعايير الاجتماعية، لأنه يعد من بين الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المجتمع لتنظيم حياته.

و مما تقدم يمكن القول أن نظام الزواج في القديم، لم يعرف تغيرات بنفس الوتيرة عما نلاحظه في الوقت الحاضر، للأسباب التي حاولت شرحها سابقا إن انخفاض نسبة الزواج الداخلي مرهون بمدى أهمية العوامل التي كانت تشجع على ذلك، و التي سبق و إن ذكرناها و منها المحافظة على الأملاك و الثروة ضمن الأسرة و تعزيز وحدة الأسرة و ترابطها و توثيق العلاقات فيما بينها مع تخفيض قيمة المهر و الإبقاء على البنت قريبة من أهلها و التقليل من احتمالات الطلاق.... فالعوامل و التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التكنولوجية، أفقدت الأسرة التقليدية وظيفة التحكم و السلطة وقد امتد هذا التغير ليشمل الزواج و مراحل و إجراءاته.

III. خصائص التغير الاجتماعي:

1. التغير الاجتماعي قديما و حديثا:

يختلف التغير الاجتماعي من مجتمع لآخر، نتيجة الاختلاف الثقافي بين المجتمعات و لو تجاوزنا هذا الاختلاف النوعي، بين المجتمعات المعاصرة اليوم، ووازا بين مسيرة التغير في المجتمع الواحد لأمكننا من ملاحظة الاختلاف في التغير، و يستدل على ذلك ما كان سائدا من أنماط فكرية و سمات مادية معينة.

و إلى ما أصبحت عليه تلك السمات و الأنماط اليوم و يعود ذلك إلى عاملين هما¹:

-**الثورة الصناعية**، التي غيرت الأوضاع الاجتماعية، من أنظمة وعادات و قيم اجتماعية، فأوجدت أوضاعا جديدة في المجالات الاجتماعية المختلفة، فتغيرت كثير من القيم و الأبنية الاجتماعية كقيمة الوقت و العمل، و البناء الأسري و السياسي و الاقتصادي...

-**الاتصال الواسع** بين المجتمعات المعاصرة، نتيجة للتقدم في وسائل الاتصال المختلفة، التي أدت سرعة عملية الانتشار الثقافي الى سرعة التغير بوجه عام.

و قد أدت ظاهرة الهجرة الواسعة بين المجتمعات اليوم الى عملية التغير، مما قارب بين أنماط التغير الى حد كبير، بين المجتمعات و لذلك يلاحظ تشابها كبيرا بين المجتمعات الصناعية المتقدمة عموما، وكذلك بين المجتمعات النامية نفسه وبوجه عام يتميز التغير الاجتماعي، اليوم عن تغير الأمس في عدة جوانب منها:

-**التغير الاجتماعي**، أصبح أسرع و أعمق من التغير حاليا نتيجة للثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العديدة، فانتشار عادة أو نمط جديد في مجتمع ما، ينتقل بسرعة الى مجتمعات بعيدة بعكس ما كان سائدا في المجتمعات القديمة، ويكون اشد عمقا حيث يصل إلى فئات عديدة في المجتمع و يؤدي الى تغيرات كثيرة .

ويتردد صداها في مجتمعات عديدة -الترباط بين التغيرات الحالية زمانا و مكانا، حيث تقع في سلاسل متتابعة عكس التغير القديم الذي كان يحدث في صورة منفصلة.

-**التغير الاجتماعي** اليوم أصبح متوقعا في كل ظاهرة و هو دلالة طبيعية، أي أن كل ظاهرة في المجتمع متوقع تغيرها على خلاف التغير السابق.

-إن التغير اليوم ذو طابع إرادي مخطط وهادف و مقصود، تصنعه المجتمعات وفق إرادتها بموجب خطط التنمية بينما التغيرات التي كانت تتم في السابق ذات طابع عشوائي وتلقائي.

¹ بن عدة حراث، التغير الاجتماعي في الجزائر من خلال الأسرة، مرجع سابق، ص12.

2. طبيعة التغير الاجتماعي:

يتجلى التغير في كل مظاهر الحياة الاجتماعية، ما حدا ببعض المفكرين و علماء الاجتماع على القول بأنه ، لا توجد مجتمعات و إنما الموجود تفاعلات و عمليات اجتماعية، في تغير و تفاعل دائبين أما الجمود نفسه في أي ناحية من نواحي الحياة الإنسانية المختلفة، مند فجر نشأتها تعرضت للتغير خلال فترات تاريخها ، كما لا يقتصر التغير الاجتماعي على جانب واحد من جوانب الحياة الإنسانية و الاجتماعية فمن الصعب إيقافه نتيجة ، لما بين النظم الاجتماعية و التنظيم الاجتماعي عامة، من ترابط و تساند وظيفي، و في هذا الصدد حدد ولبرت مور¹ (A.Moore) أهم سمات التغير كما يلي:

- يطرد التغير في أي مجتمع أو ثقافة و يتسم بالاستمرارية و الدوام
- يكون التغير مخططا مقصودا، او نتيجة للآثار المترتبة على الابتكارات و المستحدثات المقصودة
- تزداد قنوات الاتصال في حضارة ما غيرها من الحضارات بازدياد امكانية حدوث المستحدثات الجديدة.

3. مظاهر و ملامح التغير الاجتماعي و علاقته بالزواج:

لا يوجد مجتمع لا يتغير و يبقى مستقرا ساكنا ، في انجاز وظائفه في هدوء طوال أجيال متعاقبة، و لكنه حين يصل إلى درجة من التجمع الحضاري، يبدأ في التغير بسبب وجود قوى تعمل لتأسيس نظم جديدة و من أهم مظاهره نجد:

1.3 المظاهر الايجابية: وتتمثل في التقدم العلمي و التكنولوجي، الذي يؤدي إلى رفاهية الفرد و المجتمع في مجالات عديدة ، كتحسين وسائل الاتصال وزيادة اعتماد الأفراد و الجماعات على بعضهم البعض وسهولة التزاوج بين الثقافات.

¹ بن عدة حراث ، التغير الاجتماعي في الجزائر من خلال الأسرة مرجع سابق ، ص14.

-النمو الحضري و التغير العمراني المصاحب لتغير السكاني

-ظهور قوة للطبقة العاملة

-الهجرة من الريف إلى المدن

-التوسع في تعليم المرأة

-نمو وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم الوطنية

2.3 المظاهر السلبية: وتتمثل في:

تغير بعض القيم الاجتماعية التقليدية التي كانت تسود المجتمع و تحكم سلوك أفرادها، فأصبح مقبولا بعض ما كان مرفوضا و منبوذا من قبل، و أصبح مرفوضا بعض ما كان مقبولا و شرعيا من قبل .

-خروج المرأة من دائرة البيت الضيقة إلى مجتمع العمل و الإنتاج و ما أدى إلى بلوغ تطورات خطيرة في حياة المجتمع و قيمه المختلفة، و ذلك فيما يتصل بالعلاقات الزوجية و إضعاف لسلطة الزوج في المنزل وقضايا التنشئة الاجتماعية الأخرى.

-زيادة الضغوط و الصراعات النفسية ، كنتيجة حتمية للعولمة و ما ترتب عنه من آثار سلبية على الفرد و المجتمع.

-تغير شكل الأسرة من أسرة كبيرة إلى أسرة صغيرة ،مستقلة اقتصاديا وظهرت مشكلات العنوسة و التأخر في الزواج.

4. نظريات التغير الاجتماعي:

قطع الفكر السوسيولوجي شوطا كبيرا في فهم التغير الاجتماعي، وتحليل أبعاده وعملياته ومصادره والمدخل النظري و المنهجي لتحليل التغيرات الاجتماعية، التي تتعرض لها المجتمعات.

¹عدة بن حراث ، التغير الاجتماعي في الجزائر من خلال الأسرة،مرجع سابق ، ص16.

فمواصلة الحوار الفكري و المنهجي ، يكون قد بلور اتجاهات حديثة متطورة و أضاف جديدا لمسألة التغير، حيث ظهرت اتجاهات و نظريات جديدة تؤكد على أهمية الأبعاد في فهم و تفسير التغير الاجتماعي ، و في ضوء ذلك سوف نعرض مختلف النظريات و اتجاهاتها الرئيسية على النحو التالي¹:

1.4 النظرية الاقتصادية(الحتمية الاقتصادية):

تنطلق هذه النظرية من فكرة مؤداها أن الحياة الاقتصادية تشكل العامل الأول والأساسي في الحياة البشرية ، ولقد كان لماركس السبق في تحديد هذا المفهوم حين اقنع بأن "العوامل المادية تمثل العوامل المحددة إذ أوضح دور العوامل الاقتصادية تلك في دفع حركة التغير ، ويقصد بتلك العوامل الاقتصادية وسائل الانتاج والاستهلاك ، ذلك أن الوسائل الاقتصادية حين تتغير يحدث تغير في جميع الهيئات كالحكومة والدين والأسرة . وتماشيا مع هذا التصور فإن النظام الاجتماعي يمر بمراحل وصور أربع أساسية (بدائية ، عبودية ، إقطاع ، رأسمالية ، اشتراكية)"²، وقد وجهت انتقادات مختلفة لنظرية ماركس في دراسة التغير الاجتماعي بالتركيز على الحتمية الاقتصادية، إلا ماركس يكون قد أدخل أيضا العوامل الاجتماعية.

2.4 النظرية التكنولوجية:

يذهب أنصار المدرسة التكنولوجية ، إلى إسناد الظاهرة الاجتماعية ووظيفتها إلى أعمال فنية تلعب دورا متفوقا بالآلات والمخترعات دون أن يضعوا في الاعتبار الظواهر الاجتماعية الأخرى ، ومن ثم ذهبوا إلى أن التكنولوجيا تتغير أولا.

¹ رشيد ز و ز و ، هجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988 - 2008 ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 86.

² فادية عمر الجولاني ، التغير الاجتماعي (مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، 1993، ص 84.

ولعل من أهم من كتب حول هذا الموضوع (وليم أوجبرن)¹ ،الذي يذهب إلى أن أشكال الحضارات ما هي إلا نتاج تراكم الاختراعات والاكتشافات ، وذهب في نظريته حول التكنولوجيا كعامل أساسي في عملية التغير، إلى أن الاختراع لا يخضع لمتطلبات الثقافة دائما ، وذلك لأنه قد ينتج في ظروف وأوضاع ثقافية مختلفة ومن أنصار هذه المدرسة: (لورد، جيمس بواشي ، هوارت سكوت ، لويس ممفورد) ، حيث أكد هذا الأخير على أهمية الآلات وفضل تفوقها في عملية التغير الاجتماعي.

إلا أن (أوجبرن) سوف يبقى العالم الذي أعطى أهمية لمسألة التكنولوجيا ،وعلاقتها بالتغير خاصة مسألة (الهوة الثقافية)، حيث يؤكد أن كثرة الاختراعات تحدث تراكم في الثقافة المادية بالقدر الذي لا تسايره سرعة التغير في الجانب اللامادي من الثقافة ، فيبد أ تخلف السنن الاجتماعية بعد التغير الحادث في الجوانب المادية ، وبذلك يكون تخلف تبني الثقافة المستحدثة عن الأحوال المدنية الجديدة عاملا فعالا في دفع عملية التغير.

3.4 النظرية النفسية :

يسعى أصحاب هذه النظرية لإبراز دور العامل السيكولوجي، وتفسير الظواهر الاجتماعية في هذا الإطار فقد اعتبر (لستر وارد) العامل النفسي هو العامل المسيطر على المجتمع والأفراد ، وذهب (دي روبرتي)، إلى أن ظواهر الحياة تتسم في الغالب بوجود العمليات النفسية الأولية كالشعور و الإحساس والانفعال.

وإذ يؤكد (لوبون) ،سيطرة العنصر النفسي على علاقات الأفراد وسلوك الجماهير فهو يعطي دور العمل للجماعة وليس للفرد ، وقد اعتمد في نظريته هذه لى (تارد) في عملية التقليد والمحاكاة وعلى (دوركاييم) في مسألة العقل الجمعي²

¹ فادية عمر الجولاني، التغير الاجتماعي (مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير)، مرجع سابق ، ص 85

² أحمد الخشاب ، التغير الاجتماعي ، دار المعارف ، القاهرة، 1970 ، ص 477. 478

4.4 النظرية الفكرية:

ظهر اتجاه معارض للحمية المادية بشقيه الاقتصادي والتكنولوجي ، ليقول بأن الجوانب غير المادية من الحضارة هي منابع الأساسية للتغير ، ولعل من أبرز أنصار هذا التوجه العالم الروسي (دي روبرتي (DE ROBERTY) ، والذي ذهب إلى أن الأفكار هي المحرك الأول للحياة الاجتماعية ، وأن التغير الاجتماعي يعتمد على الأفكار والمعرفة أكثر مما يعتمد على الجوانب المادية.¹

إلا أن وجه القصور في هذه النظرية ما ذهب إليه سوركن حين أوضح انه : " إذا كانت النظم تتغير بتغير الدين فكيف ومتى ولماذا يتغير الدين نفسه ، ليشير أن التغير يحدث نتيجة تفاعل مختلف أجزاء الثقافة ، ولا يمكن أن يكون لواحد منها السبق على الأخرى."²

5.4 النظرية الاجتماعية:

تؤكد هذه النظرية على أن التغير الاجتماعي، يحدث نتيجة لتوافر بعض القوى سواء كانت اجتماعية أو طبيعية أو مزيجا من الاثنين دون أن يكون للإنسان دخل في هذه الأحوال ، وإن راح البعض يجعل من هذه النظرية حتمية اجتماعية ، أي اعتبار الجانب الاجتماعي كعامل واحد هو المحدث للتغير ، إلا أنه لقي معارضة من أمثال "ليستر وارد" و "هوبهاوس" و "دوركهايم"، حيث ذهب هذا الأخير إلى أن المورفولوجيا الاجتماعية والفيزيولوجيا الاجتماعية وعلم النفس الاجتماعي، تلعب دورا في الرد على نظريات العامل الواحد.

¹فادية عمر الجولاني، التغير الاجتماعي (مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير)، مرجع سابق، ص 90

²رشيد زوزو، هجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008، مرجع سابق، ص 87.88

خلاصة الفصل

إن الجزائر كغيرها من المجتمعات النامية، ارتقت مدارج لا بأس بها في سلم النمو خصوصا بعد العشرية الأليمة، و ذلك بمثابة حكوماتها على العمل على رفع مستوى رفاهية و كفاية شعوبها من خلال ما تنفذه من خطط لإنعاش اقتصادها .

إن هذا التغير ، مس هياكل عديدة في إستراتيجية العمل في محاولة بدت جدية للحاق بركب الحضارة، و تتمثل ذلك خصوصا في جوانب مهمة من بينها:

- تكنولوجيات الاتصال بأنواعها المختلفة، و التي جعلت الجزائر مفتوحة بمصراعيها على العالم بأسره.

لقد أحدثت وسائل الاتصال المتقدمة، ما يمكن أن نسميه بالصدمة الحضارية في العديد من المجتمعات و يبدو أن هذه المجتمعات خصوصا في الدول النامية ،و في المجتمعات المحافظة بما فيها مجتمعا ،قد باتت تخشى آثار هذا الاحتكاك الكبير بالثقافات الغربية ، عنها للدرجة التي دفعت بالكثيرين إلى المناداة بالعودة إلى الماضي ،و التمسك بثقافة السلف ،و نبذ كل المستحدثات أو الأفكار الجديدة، و في هذا السعي للأخذ بما ينفعنا من المستحدثات و التكنولوجيات الجديدة.

الفصل الثاني

المنظور السوسيولوجي-ثقافي للزواج

تمهيد

I. الإطار المفاهيمي للزواج

1. الزواج قراءة سوسيولوجية في المفهوم
 - 1.1 مفهوم الزواج في المجتمع الحضري
 - 2.1 مفهوم الزواج اجرائيا
- 2- مميزات الزواج
 - 1.2 البعد البيولوجي للزواج
 2. 2 البعد السوسيولوجي للزواج
 - 3.2 البعد الاجتماعي للزواج

II. الإطار التاريخي لإشكال الزواج

1. المشاعية الجنسية
2. تعدد الأزواج و الزوجات معا
3. وحدة الزوجة مع تعدد الأزواج
4. وحدة الزوج مع تعدد الزوجات
5. الزواج الأحادي
6. صور اختيار الزواج

III. ظهور الأسر المصغرة و تكوين الأزواج

1. سيرورة الزواج و اختيار الشريك
2. الأسرة المصغرة (نووية) و استقلالية الأزواج
 - 1.2 تغير نمط الاسرة

خلاصة الفصل

تمهيد:

يتضمن محتوى هذا الفصل تحديد و عرض المنظور السوسيولوجي ثقافي للزواج، و ذلك ابتداء بعرض الإطار المفاهيمي لأشكال الزواج في المجتمعات القديمة، انطلاقاً من حالة المشاعية الجنسية، وصولاً إلى تحديد أكثر للعلاقة الزوجية المتمثل في أحادية الزوج و الزوجة وتوضيح صور الاختيار له.

I. الايطار المفاهيمي للزواج :

1. الزواج قراءة سوسيولوجية في المفهوم :

يعتبر الزواج ظاهرة اجتماعية مرتبطة بشكل كبير ،بالعادات والقيم والأعراف الاجتماعية السائدة في كل مجتمع، ويمكن القول إن الزواج اليوم أصبح كأزمة تحتاج إلى اهتمام كبير من المسؤولين، حيث نجدها مؤخرًا أصبحت قضايا تطرح على مستوى الرأي العام لا سيما المهتمين بالبحث الاجتماعي، وقد ارتبطت أزمة الزواج بالعديد من المشكلات الاجتماعية، التي تمثل مظهرًا لها، الأمر الذي تطلب تكاتف الجهود للبحث عن أسباب عالجها.

1.1. مفهوم الزواج في المجتمع الحضري: سناء الخولي في مرجعها " الأسرة و الحياة العائلية "

توضح تعريف الزواج موضحة على أنه " يعتبر شرطًا أوليًا لقيام الأسرة وواجب اجتماعي مقدس.... و هو الوسيلة التي يعتمد عليها المجتمع في تنظيم المسائل الجنسية، تحت معايير محددة في مجتمع تقليدي يعتبره كظاهرة مقدسة أكدته الشرائع السموية، و يركز حول الالتزامات الاجتماعية كنوع من الضبط الاجتماعي " ¹

و يشير إحسان محمد الحسن، إلى الزواج أنه: ' علاقة جنسية تقع بين شخصين مختلفين في الجنس (رجل و امرأة) يشرعها و يبرر وجودها المجتمع..... يستطيع خلالها الشخصان المتزوجين البالغان إنجاب الأطفال ² فالعرف العائلي الإسلامي لا يخول للشئائي إقامة جنسية خارج نطاق الزواج.

لغة: النكاح لغة بمعنى عقد التزويج، ويكون أيضًا بمعنى وطأ الزوجة، قال أبو علي القالي: فرقت العرب فرقا يعرف به موضع العقد من الوطء، فإن قالوا انكحوا فلانة أو بنت فلان قصدوا وأرادوا بذلك عقد التزويج أما إن قالوا نكح امرأته أو زوجته فالمراد منه هو الجماع والوطء. ³

¹ سناء حسنين الخولي، الأسرة، و الحياة العائلية ، مرجع سابق ، نفس الصفحة

نقلا عن: إحسان محمد الحسن، علم اجتماع العائلة، دار Mitchell, D A Dictionary OF Sociologie ; P 113

وائل للطباعة و النشر ، الأردن، ط 1 ، 2005، ص 48

³ تومي الخنساء، الزواج وتغيير منظومته المجتمعية ما بين قديم متروك وحديث متداول -دراسة تحليلية سوسيولوجية، مرجع سابق، ص

كذلك يشير إلى " الاقتران والازدواج وشاع استعماله في اقتران الرجل بالمرأة¹ على سبيل الدوام والاستمرار اصطلاحا :

من الناحية الانثروبولوجية يعرف الزواج بأنه " ظاهرة اجتماعية معقدة، ويرجع ذلك إلى اختلاف صوره وعناصره ونظمه ،بدرجة واضحة تصل إلى درجة التناقض، وبالرغم من بساطة التكنولوجيا في المجتمعات البدائية نلاحظ تعقد ظاهرة الزواج بها² ،وينطبق هذا التعريف على كل المجتمعات رغم ذلك يبقى الزواج من بين الحاجات الأساسية داخل المجتمع لضمان وبقاء استمراره، فلو لم تكن فيه فائدة نفسية واجتماعية وبيولوجية ضرورية لما نصح به الله عز وجل، فيه تكتمل الأنفس ويضع الله بينهما المودة والرحمة.

واستنادا لما سبق، فالزواج في الفقه الاسلامي يعني " عقد يفيد ملك المتعة قصدا أي يراد به حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر على الوجه المشروع ويجعل² لكل منهما حقوقا وواجبات على الآخر .

كما عرفه برناند باربر أن الزواج علاقة مستمرة مقبولة اجتماعيا ،بين رجل وامرأة أو أكثر، وهي تسمح بالعلاقات الجنسية بينهما بغرض الأبوة، ويعد الزواج نمطا خاصا من العلاقات المقبولة بمجتمعنا وهي تتم وفق معايير وضوابط معينة، ومن الممكن أن تنتهي تحت ظروف خاصة يحددها المجتمع.

وأهمية الزواج ليست⁴ في إقامة علاقة بين شريكين ولكن أهميته في العلاقات التي تربط بين عائلتيهما .

2.1 مفهوم الزواج إجرائيا:

ويمكن أن نعرف الزواج إجرائيا ،هو ذلك الرابط المقدس والموثق بين الرجل والمرأة والذي يكون

بهدف إشباع الرغبة وتأسيس أسرة وفق ما تقتضيه مبادئ الإسلام و ثقافة المجتمع.

¹ تومي الخنساء، مرجع سابق، ص 90

² تومي الخنساء، الزواج وتغيير منظومته المجتمعية ماين قديم متروك وحديث متداول -دراسة تحليلية سوسيوولوجية مرجع سابق، ص

93

³ تومي الخنساء، نفس المرجع ، ص 93

⁴ تومي الخنساء، نفس المرجع، ص 93.

في نفس السياق يعرف " جورج ميردوك " الزواج في كتابه "البناء الاجتماعي " انه: " مجموعة معقدة من الأحكام و التقاليد ،التي تنظم العلاقات الاجتماعية و الجنسية بين شخصين بالغين من جنسين مختلفين المرأة و الرجل، ينتميان بالأصل إلى عائلتين مختلفتين و بعد دخولهما في العلاقات الزوجية يكونان عائلة...¹

2. مميزات الزواج:

1.2 البعد البيولوجي للزواج:

إن الجانب البيولوجي يحمل مفهوم " الزواج " ،و هو بعد غرائزي حيواني باعتبار أن الإنسان حيوان ناطق يحمل غرائز جنسية طبيعية لا يعترف بها المجتمع خارج نطاق الزواج، فيجب أن تضبط اجتماعيا من طرف الأسرة حيث تقوم بتنشئة الفرد بما يخدم العرف الاجتماعي.

يكتب « **Claude Lévi-Strauss** » في هذا المنوال أن " الشيء الذي يفرق بين الإنسان و الحيوان، هو أن الإنسانية لا يكن لها وجود إلا في قلب مجتمع أين العلاقات الدموية و هوية الانتماء لا تستمر إلا في سياق الاندماج الاجتماعي عبر الزواج " ² و يضيف « **BARBER Bernard** » إن الزواج علاقة مستمرة مقبولة اجتماعيا بين رجل و امرأة ، و هي تسمح بعلاقات جنسية و تتم وفق معايير و ضوابط معينة ، و أهمية الزواج ليس في إقامة علاقة بين شريكين و لكن أهميته تبرز في العلاقات التي تربط بين عائلتهما.³

¹إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 102

²ADDI La houari, **la mutation de la société algérienne : famille et lien sociale dans l'Algérie contemporaine**, OPU ; Alger, 1994, P27

³Noureddine, Toualbi, « **Acculturation, Conflits de valeurs et pratique familiale du sacré en Algérie** » in Revue internationale des sciences sociales, N° 126, Novembre 1990, P134.

فتتولد علاقات أسرية اجتماعية و بيولوجية، علاقات النسب هي نتاج التعاقد الأسري و تعتبر علاقات تأسست من خلال قاعدة اجتماعية، أنشأت علاقة زوجية تتكون من الزوج و الزوجة يربط بينهما علاقة بيولوجية تهدف إلى إنجاب الأطفال حيث تتكون أسرة نووية .

2.2 البعد الاجتماعي للزواج:

يحمل الزواج التزامات على الفرد الامتثال لها، اختيار القرين هم تحت سلطة الأسرة و إذا تم أي نوع من الانتقاء الفردي يستوجب الموافقة المشروطة من الوالدين، حيث عليه الأخذ بالموافقة الأهل و تأييد الإيجاب و القبول ، فالزواج هو تعاقد اجتماعي بين أسرتين و قضية اجتماعية تركز على الشعائر الدينية حيث يتبع المجتمع الإسلامي ، شرع الله ورسوله بقراءة الفاتحة مع موجب، حفل إشهاري ينشر من خلاله خبر الزواج.

يؤكد " ادوارد و سترمارك " في نفس المنوال بان: الزواج.... أساس تكوين و نشوء العائلة المضمون الاجتماعي للزواج، فانه يتعلق بالموافقة الاجتماعية التي تكون على عقد شرعي توقعه الأطراف المعنية التي تدخل في إطار الزواج..... و ما يرافق الزواج حفلة اجتماعية عامة تشهد و تؤيد وقوع الزواج بين رجل و امرأة ، و هذه الحفلة بكونها حفلة اجتماعية فإنها حفلة دينية و شرعية و قانونية، موقرة لها صفاتها الاجتماعية و الأخلاقية التي يقرها المجتمع و يتمسك بها ¹

الى جانب الشرعية الاجتماعية الدينية يقابلها عقد مدني بحكم القانون الوضعي الذي يمثل عقد شرعي بين الجنسين يثبت الزواج قانونيا فالزواج يعتبر ترتيبا بين شريكين و أسرتهما...

¹-إحسان محمد الحسن، العائلة، القرابة، الزواج، دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة، القرابة، الزواج في المجتمع العربي، بيروت، دار الطليعة للنشر و التوزيع، 1971 ص 17.

ويحدد الحقوق و الواجبات لكل زوج اتجاه الآخر...و يمثل الشراكة في الزواج فقط بحيث يتم الاعتراف بهذه الشراكة من قبل طرف ثالث عن طريق التوثيق لدى الدولة و من ثم اعتراف الدولة بالزواج¹

II. الإطار التاريخي لإشكال الزواج:

لقد عنت الأنثروبولوجيا الاجتماعية بدراسة النظم الزواج، القرابة، الدين، و التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي و غيرها من النظم التي تؤلف البناء الاجتماعي في الأنماط المجتمعية المتميزة، وكان ذلك في المجتمعات البدائية و مع تطور المجتمعات الإنسانية طورت هي الأخرى دراساتها حيث لم تعد تقتصر على تلك المجتمعات القديمة بل أصبحت تدرس المجتمعات المتقدمة و الفروق الريفية و الحضرية و غيرها من الموضوعات من اجل التعرف على جوانب و كفاءات التقدم و التطورات في البنيات السوسيو- ثقافية الأخرى و التي تؤثر بلا شك في الحياة ككل منها النظام الأسري بكل ما يتضمن من اختلاف و توافق و تطور و تناغم مع الحياة الكلية للمجتمع .

و عليه فان أي معالجة نظرية لموضوع القرابة تدفعنا للتعرض إلى نظام الأسرة و الزواج ، و قد حاول الانثربولوجيون أن يتعرفوا على طبيعة العلاقات الاجتماعية، داخل النظم الاجتماعية و بحثوا في قواعدها التنظيمية و قوانينها و عاداتها و طقوسها، المرتبطة بالزواج وظروف اختيار القرين و العلاقات التي تجمع الزوجين ،لذلك فان الوقوف على نظام الزواج بغض النظر عما إذا كان داخلي أو خارجي يتطلب التعرض لأشكاله ثم مقارنة الحقائق العلمية " راد كليف بروان" المتوصل إليها و هذا ما أكدته البحوث و الكتابات الانثربولوجي الأمريكي عند قوله "إن دراسة طبيعة المجتمع الإنساني هي دراسة منهجية منظمة تعتمد على مقارنة الأشكال المختلفة للمجتمعات الإنسانية بالتركيز على الأشكال الأولية²

¹-جون كلود كوفمان، علم اجتماع ثنائي، ترجمة بدران بسمه، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2001، ص7

² فانت محمد شريف: دراسات في الانثروبولوجيا الاجتماعية، الأسرة و القرابة، مطبعة الانتصار ، مصر، 1999، ص19

إن نظام الزواج يرتبط في خلفيته ضمنيا بأشكال الزواج المتعددة التي تنتشر في مختلف مناطق العالم، و كذا بالتغيرات التي مست جميع البنى منها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الثقافية و الأخلاقية و أشكال الطقوس التي آثرت بدرجات متفاوتة في هذا النظام يرجع الفضل في توضيح أشكال الزواج عبر التاريخ للدراسات الانثروبولوجية و الاجتماعية التي اهتمت بدراسة المجتمعات البدائية، حيث أسهم العديد من الباحثين بشكل واضح في هذا الموضوع من أمثال " مالينوفسكي " " لويس هنري " "مورجان" "باخوفن" و غيرهم هذا الأخير الذي صنف نظام الزواج من خلال خاصيتين اثنتين هما:

المشاعية الجنسية، وثانيهما النظام الأمي، بمعنى أن السيادة السياسية في المجتمعات الأولى كانت للنساء إلا أن ذلك لم يدم طويلا ، إذ بدأت معالم التنظيم تتضح بظهور مصطلح التملك حيث أخذت العلاقات تأخذ طريقها نحو الانضباط و التنظيم، إلى أن تبلورت وأخذت شكل عقد بين المرأة و الرجل يقتضي المعاشرة المستمرة بينهما طبق قوانين ، و في السياقات الآتية سنوضح الأشكال التي مر بها الزواج عبر العصور التاريخية بدأ بالمشاعية الزوجية إلى وحدة الزوج و الزوجة .

1. المشاعية الجنسية: (PROMISCUTE)

ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن، الزواج كان مشاعا في الحياة البدائية الاولى ففي هذه المرحلة ساد النظام الزواجي، الذي يقوم على الاباحية الجنسية، حيث كانت كل النساء حقا مشاعا لجميع الرجال، وكذا الحال بالنسبة للرجال فهم حق مشاع بين جميع النساء دون التقيد بنظام يضبط حياتهم الجنسية، فلا وجود لقوانين أو قواعد تنظم ممارساتهم وأنشطتهم في جميع المجالات¹ الناحية الأبوية لكثرة الرجال الذين تتصل بهم المرأة، مما يدفعهن بإلحاق الأبناء بنسبهن، وتكون أيضا، إذ اعتبر النظام المشاعي في مورجان الأم بذلك هي محور القرابة، وذلك ما أكدته على هذا الرأي فريزر الزواج أول نظام سارت عليه العشائر جميعها، وقد وافق العلامة .

¹ علي عبد الواحد وافي: الأسرة والمجتمع، مطبعة النهضة المصرية، الطبعة السابعة، سنة 1977، ص 11

فرأى أنه من الأرجح أن المشاعية الجنسية كانت سائدة عند بعض العشائر في مرحلة ما من مراحل تاريخها، كما جعلت الأم وحدها هي محور القرابة¹ إلا أن هذه الحالة، لم تدم طويلا لأنها تتنافى وحياة الإنسان وما يجب أن يسودها من استقرار وضبط في كل المجالات، حتى يتمكن من الاستمرار في الوجود وأداء وظائفه وأدواره وفق ظروف مناسبة، ويمكنه أن يعمر الأرض وفقا لطبيعة الإنسان الذي يميل إلى النفور من كل هذه الأمور، وهو الشيء الذي دفعه إلى التفكير والعمل على ضرورة تغيير النظم الاجتماعية التي يعيشها، ونتيجة لذلك بدأ الاتصال بين الرجال والنساء يتقلص إلى أن أقصر على جماعات معينة تربطهم علاقات مصلحة أو قرابية.... إلخ، وقد شمل هذا الزواج مجموعة من الأزواج والزوجات وستعرض لذلك في النقطة التالية.

2. تعدد الأزواج والزوجات معا : (groupe par Mariage)

وهو نظام يباح بمقتضاه لجماعة معينة من الرجال أن يعاشروا عددا معينا من النساء، معاشرة زوجية، فكل من الرجال والنساء يتمتعون بحقوق زوجية متساوية إلى حد ما، لقد أثبتت البحوث التاريخية والإثنوغرافية ظهور عدة ممارسات لهذا الشكل في مجتمعات بدائية مختلفة، فقد وجد في قبائل التبت وهمالايا، حيث يمكن لطائفة من الرجال أن يتزوجوا طائفة من النساء، ويرى بعض الباحثين القدامى أن هذا النوع من الزواج قد كان منتشرا في المجتمعات السامية البدوية من العرب، فقد ذكر " سترابون" المؤرخ اليوناني أن هذه المجتمعات العربية البدوية عرفت الزواج الجماعي، وفي نفس السياق يضيف " هوايت" أن تعدد الأزواج والزوجات كان سائدا لدى القبائل الأسترالية القديمة والهند الجنوبية وهذا ما أكدته كل من "مورجان" و" فريزر"، كما ذكر بعض المؤرخين أن هذا النظام لا يجوز فيه لأي شخص غريب أن ينظم إلى هذه الجماعة حيث أنه غالبا ما يكون مقتصر على الإخوة أو الأقارب دون سواهم².

¹ فاتن محمد شريف، دراسات في الانثروبولوجيا الاجتماعية، الأسرة و القرابة، مرجع سابق، ص 89-90

² محجوب عطية الفائدي: مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي، جامعة عمر المختار، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1992، ص 217.

إذ تتصل جماعة من الإخوة والأخوات وتكون زواجا جماعيا، أو يتفق بعض الأقارب فيما بينهم من رجال ونساء على الاتصال الجنسي ويكونون زواجا جماعيا في نسق قراي، وبقيت دائرة الاتصال تضيق إلى أن جمعت أقل عدد من الأفراد يتصلون بفرد واحد من الجنسين المختلفين (رجال ونساء) ويتضمن هذا الشكل نمط وحدة الزوجة مع تعدد الأزواج ولها طقوسها وعاداتها التي تمارس وفقها الجماعة الاجتماعية هذا النظام، وهذا ما سنحاول تحديده في النقطة الموالية .

3. وحدة الزوجة مع تعدد الأزواج (polygynie)

هذا الشكل من الزواج يباح فيه أن يشترك جماعة من الرجال بزوجة واحدة، فتكون حقا مشاعا بينهم، وقد وجد هذا الشكل في عدد غير يسير من المجتمعات البدائية، ولا تزال تمارس في بعض المناطق مثل أمريكا الشمالية والقبائل التي تعيش في نيجيريا وهنود البافيتسو وقبائل الماركيز، كما أشار العديد من الأنثروبولوجيين على وجوده في بعض المناطق من الهند والكاشمير وهو منتشر أكثر بين قبائل التبت .
وذهب إلى ذلك العلامة " فريزر " في كتابه " غصن الذهب الكلاسيكي " ، والسبب في التوجه نحو هذا الشكل هو الحفاظ على الميراث، إذ أن الإخوة يتزوجون بزوجة واحدة مشتركة بينهم بقطع النظر عن العمر إذ تتزوج المرأة من الصبي الصغير أحيانا حتى لا يتطلب منهم ذلك تقسيم الأرض التي يرثونها من الآباء¹

ومن الناحية يقوم هذا النمط في ضوء نظام اجتماعي، اقتصادي يغلق ثقافة مجتمع ويجعلها منطوية على نفسها، حيث تظهر عمليات التنشئة الاجتماعية التي ترسم توجهات الشخصية للأفراد حيث تحدد أدوارهم ووظائفهم من خلال الحفاظ على وحدة الأسرة، ووحدة الأرض حتى لا تتشتت وتتوزع باتجاهات مختلفة ،ومن تم قد تفقد الجماعة قوتها نفوذها وهيبتها أمام الآخرين، وفي هذا النظام الاجتماعي يعاشر الأخ الأكبر الزوجة دون أن يجد حساسية لدى بقية إخوته، باعتباره يمتلك في ذات الوقت السلطة .

¹ سامية حسن الساعدي: الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 52.

أما فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية، فهم يعيشون على الصيد البحري إضافة إلى الزراعة البسيطة، هذا الشكل لا يضم الإخوة بالضرورة، بل قد يضم الأقارب كما أشرنا سابقا، ونادرا ما تجمع المجموعة رجالا لا تربطهم صلة قرابة¹.

وقد يرجع انتشار نظام تعدد الأزواج، إلى قلة النساء بسبب ظاهرة وأد البنات وقتلهن خشية الفقر، ويسود هذا الشكل على العموم في المجتمعات التي يفوق فيها عدد الرجال عدد النساء، إلا أن ذلك لا ينفي أن هذا النظام الاجتماعي والثقافي القائم على تعدد الأزواج قد يؤدي إلى خلل في النسق الزواجي بين الرجال والنساء، ونتيجة لعدة ظروف ظهر شكل آخر للزواج وهو الذي كان يجمع بين العديد من الزوجات مع زوج واحد وسنتناول هذه النقطة بالتفصيل في الفقرة الموالية:

4. وحدة الزوج مع تعدد الزوجات : (polygamie)

هو نظام يباح فيه للرجل أن يكون في عصمته أكثر من زوجة واحدة، وقد وجد هذا النظام في كثير من المجتمعات في العصور القديمة وحتى الآن، فأشهر المجتمعات القديمة تميزا بهذا النظام هي المجتمعات العبرية والعربية الجاهلية، أما بعض الباحثين الأنثروبولوجيين فقد ذهبوا إلى أن هذا النوع من الزواج تعرفه المجتمعات.

الأكثر تحضرا و نسبته تفوق نسبة ظهوره في المجتمعات القديمة، حيث ذكر ذلك كل من وسترمارك وهوبهوس (Westermarck, Hobouse)، وأضافا بأن هذا الشكل من أشكال الزواج أخذ في الإتساع وستأخذ به العديد من المجتمعات كلما ازدادت نسبة التحضر²، فالعلاقة إذا بين التحضر و ظهور هذا النمط علاقة طردية، يقتضي هذا الشكل من الزواج حسب ممارسته أن يوفر الزوج منزلا مستقلا لكل زوجة، وتكون المعاشرة مقسمة عليهن بالتوالي. وأن سلمنا بأن عددا معتبرا من النساء يؤخذن كسبايا في الحملات الحربية، غير أن عدد النساء يفوق عدد الرجال، وهذا الترجيح في العدد جعل نظام تعدد الزوجات ينتشر بشكل واسع³.

¹ محمد حسن الغامري: مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1991، ص 83

² علي عبد الواحد وافي: الأسرة والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 76-77.

³ محمد علي الجوهري: الأنثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثالثة، 1993، ص 2

و لكن يبقى أن موقف كل من **وسترمارك** و **هوبهاوس** نسبي، فقد لا يكون العلاقة طردية بين النمط التعددي للزوجة، و نسبة التحضر ملزمة لجميع المجتمعات المتحضرة ذلك أن نظام تعدد الزوجات يقوم في كثير من المجتمعات، على أساس ما يحققه من وظائف عديدة، سواء بالنسبة للرجال أو النساء، فعلى الرغم من المميزات التي تصاحب هذا النظام إلا أن انتشاره في العالم ينحصر في أجزاء محددة، و يكاد يتواجد بنسبة ضئيلة في المجتمعات الصناعية البالغة التعقيد في حياتها المختلفة، حيث تميل غالبا إلى تفضيل الزواج الأحادي نظرا للتغيير السوسيوي ثقافي والتعليمي و الوعي الذي باتت عليه المجتمعات حيث أصبح الفرد على مستوى من الوعي إلى درجة التخطيط لمستقبله وفقا للتغيرات الحاصلة و خاصة في المجتمع الحضري الذي تبدو فيه الحياة البشرية للفرد و هو الذي يجمع رجل واحد بزوجة واحدة وهذا ما سنتعرض له في الفقرة الموالية.

5. الزواج الأحادي أو وحدة الزوج و الزوجة (Monogamie)

هو النظام الذي لا يصح بمقتضاه أن يكون للرجل أكثر من زوجة واحدة في وقت واحد، و لا للمرأة أكثر من زوج واحد، و قد أخذت به بعض المجتمعات الإنسانية القديمة، مثل قدماء اليونان الرومان، و يسير عليه في العصر الحالي الكثير من المجتمعات الإنسانية لاسيما المجتمع الأوروبي، و ذلك بدعوى تحقيق العدل و المساواة بين الجنسين من اجل منح فرص متكافئة لكل فرد في الحصول على زوج و لقد بين ذلك **صمونيل جونسون** بقوله: " لا يستطيع الإنسان أن يمتلك زوجتين إلا إذا حرم إنسان آخر من امتلاك زوجة " ¹ إن مثل هذا القول، يصرح علنا بان اتخاذ أكثر من زوج يكون تعديا على حقوق الآخرين كما توصل **ميردوك** في دراسة أثنوغرافية، له أجراها على عينة في مناطق مختلفة في العالم أن نسبة 24 % من مجموع 565 أسرة يسودها الزواج الأحادي، وعلى الرغم من أن هذا الشكل غير منتشر فالديانة المسيحية تجعل منه المثل الأعلى للزواج و نموذج المثالي.

¹ عبد الفتاح تركي موسى: البناء الاجتماعي للأسرة، المكتب العلمي للنشر و التوزيع، مصر، 1998، ص 42.

على الرغم من انه لم يرد في ذلك نص صريح في الانجيل، يحرم تعدد الزوجات حيث يعتبر الزواج الأحادي الشكل الطبيعي للزواج، إلا انه في ضوء الثقافات المختلفة للمجتمعات يكون نسبيا من حيث تفضيلية¹

كما أن النظم و القواعد الاجتماعية، التي تنظم هذا الشكل من الزواج هي في الحقيقة ترتبط ارتباطا وثيقا بنمط الحياة السائد في المجتمع، فقد وضع علماء الاجتماع الدين قاموا بدراسات عن اختيار الزواج أن الأنظمة الزوجية تفرضها طبيعة الممارسة الاجتماعية، و نجد ضمن هذا النظام أنواعا أخرى من الزواج منها ما يسمى بالانضوائي و الاغتراضي.

فالأول، يفرض الاقتران بأحد أفراد الدائرة القرابية، أين يتم الزواج بين الأقارب فقط، كم ترتبط القيود التي تفرضها نظم التحريم بعوامل أخرى منها: العرق، الطبقة الاجتماعية، وذلك بتأكيدا (القيود) على الاعتبار الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية .

أما الثاني (الاغتراضي)، فهو يشير إلى الزواج من خارج الدائرة القرابة، و منه نجد أن صور الاختيار الزواج تشمل نمطين، الزواج الداخلي "الاخوة" و الزواج الخارجي "الاغتصاب"، و سيتم التعرض لهما بالتفصيل في الفقرة الموالية:

6. صور اختيار الزواج: هناك صورتين للاختيار الزوجي هما الانضواء و الاغتصاب.

-**الانضواء الاندوجامية Endogamie :** و هو ما يعرف بالزواج الداخلي، و هي تلك القاعدة الاجتماعية التي تفرض على الفرد الزواج من داخل الجماعة، التي ينتسب إليها من ناحية الدم الو العرق "السلالة" الدين " الطائفة" و التي تنقسم إلى أشكال عديدة منها:

- **الاندوجامية العنصرية:** إن بعض الأجناس في المجتمعات المختلفة الموزعة عبر العالم تحرم الزواج بالأشخاص، ينتمون إلى جنس أو أجناس أخرى مختلفة عن جنسه ، و هذا ما يسود لدى بعض من جماعات الهنود في كاليفورنيا ،و يبلغ بهم الأمر إلى حد الحكم بالموت على أي امرأة تتزوج برجل أبيض.

¹محمد حسن الغامري، مقدمة في الانثربولوجيا العامة ، مرجع سابق، ص 78

كما سادت هذه الصورة من اختيار الزواج ، لدى المجتمعات الجاهلية العربية، إذ كانوا يرفضون تزويج بناتهم للأعاجم مهما بلغت عظمت هؤلاء ، فهم دونهم شانا مهما بلغوا من العز فالعرب تقرر و تؤكد تحريم الزواج من غير الجنس العربي، و هذا المنبع ليس مصدره العرف فقط بل قد يمّون القانون هو الدافع في التحريم لدى مجتمعات أخرى، حيث يحرم على الانجليز و الألمان و الفرنسيين من الزواج من نساء المستعمرات التي يحتلونها حتى لا تختلط الأجناس¹، و ذلك بنص قانوني فيما إن للقانون سلطته فقد ساهم فيلا ظهور التمييز العنصري في الزواج و الذي مورس في جنوب إفريقيا و في أمريكا الشمالية قبل صدور القانون الذي يسمح بالزواج بين الأبيض و الأسود.

يمكننا القول، إن الاندوجامية العنصرية هي تحريم اختلاط جنس بجنس آخر يختلف عنه في اللون أو اللغة أو الدين ، و ذلك راجع إلى الزهو العنصري أو الزهو القومي، و هو ما يعرف بسوسيولوجيا ب"الاعتداء بالجنس " حيث يرى كل جنس انه الأفضل و الأرفع شأنًا ،من بقية الأجناس و تأخذه العزة بالجنس و الاستعلاء و الغرور.

-الاندوجامية الدينية:

و يقصد بها عدم زواج الأفراد الذين لا يدينون بالديانة نفسها، و قد اثبت العديد من الدراسات أن مختلف الأديان باعتبارها نظما اجتماعية، جعلت قيودا على حرية الفرد عند اختياره في الزواج، فكل طائفة دينية ترفض الزواج من طوائف دينية مغايرة لها في الدين، و هذا ما يصدق على معتنقي الديانة المسيحية، حيث أن الكاثوليكي يفضل الزواج من الكاثوليكية و البروتستانت من البروتستانت، وكذلك الأمر لمعتنقي الديانة اليهودية التي لا تشجع على الزواج من خارج الديانة، و تفل الزواج من داخل الدائرة الدينية محافظة على دينهم و عرقهم²

¹ سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 20.

² سامية حسن الساعاتي ، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، مرجع سابق ، ص 21

أما الدينية الإسلامية فقد تشددت في تحريم زواج المسلمين من غير الكتابين، و أجازت زواج المسلم من الكتابية (مسيحية كانت أو يهودية) ، شريطة الحفاظ على الدين و إدخالها فيه مع عدم ارتدائه أو إفسادها لأبنائه..... في حين حرم ذلك على المسلمة مخافة أن يظلمها أو تظلم نفسها بهذا الزواج الذي قد يخرجها من الملة.

- الاندوجامية الطبقية :

تقتضي هذه الصورة من الزواج إن كل طبقة لابد لها من الزواج بأفراد من ضمن الطبقة نفسها، و لقد ساد بعض المجتمعات البدائية و حتى المتحضرة عبر أنحاء العالم و يوجد هذا النمط من الزواج لدى مجتمع الهوفا في جزيرة مدغشقر إذ ينقسمون إلى ثلاثة طبقات رئيسية هي:

طبقة النبلاء ، طبقة العامة و طبقة العبيد و لا يستطيع فردا من المجتمع من طبقة الزواج بفرد من الطبقة الأخرى ، و يزيد التشدد كلما قل شأن الطبقة التي ينتمي إليها الخاطب و كل طبقة نبيلة تنظر إلى بقية الطبقات نظرة احتقار إلى حد يصل بالأفراد في تاهيتي إلى عقاب المرأة التي تتزوج بشخص اقل منها من حيث الوضع الطبقي، و هذا العقاب يتمثل في قتل أطفالها¹ فالحدود بين الطبقات لديهم واضح و لا يمكن تجاوزه.

و نتيجة لعدة تغيرات اجتماعية ، اقتصادية، سياسية و تكنولوجية و ظهور المدن الصناعية مع انتشار مبادئ الديمقراطية تأثرت ذهنيات الأفراد و انعكس ذلك على سلوكهم مما شجع على انتشار قيم الفردية و الحرية الذاتية، و هذا ما دفع بالمجتمعات المتحضرة في الوقت الحاضر إلى الحد من تلك القيود التي تفرق بين الجنسيات ، وذلك ما ساهم أيضا في التخفيف من حدة الاندوجامية ووسع من الدائرة التي يمكن للشخص الاختيار في إطارها.

¹ سامية حسن الساعاتي ، مرجع سابق ، ص 62

إن رابطة الزواج اليوم تقوم على الإرادة الحرة لطرفي تلك العلاقة، و من هنا أصبح الزواج أيضا بالرضا هو القاعدة العامة في المجتمع الحديث، لذلك فالرجل و المرأة هما اللذان يملكان وحدهما حرية تأسيس علاقة زواجية، و أصبح الميل العاطفي شرطا أساسيا من شروط قيام العلاقة ذلك دون النظر للجنس أو الطبقة بالحساسية نفسها التي كانت عليها قبلا، كم عرفت المجتمعات الحضرية نمط الاجزواجية بالزواج الخارجي، دون إعطاء أي اعتبار للفوارق والأمور التي ذكرناها أنفا و سنحاول التعرض لهذا النوع من الزواج بالتفصيل.

-. الزواج الخارجي Exogamie:

هو الزواج الخارجي الذي يعتبر قاعدة اجتماعية، تجبر الفرد على الزواج من خارج الجماعة التي تنتمي إليها، إذ يحرم الزواج بين أبناء العمومة أو أبناء الخؤولة في بعض دول أوروبا المسيحية، و هو ما حرّمته قوانين الكنيسة في العهود الأولى للمسيحية و في العصور الوسطى.

و على الرغم من إباحة الزواج بين هذه الطوائف في المجتمعات الأوروبية، في الوقت الحاضر فإن العرف قد جرى على كراهيته، و في الصين كانت هناك قاعدة اجزواجية تتعلق بلقب الأسرة، فالقانون الصيني القديم يحكم على كل من يتزوج بمن يشترك معه في اللقب أو بمن يشترك معها في حمل اللقب نفسه بالضرب ستين ضربة¹، و بذلك فإن الزواج من الأقارب يستوجب العقوبة كونه مخالفة لأعراف و قوانين المجتمع أنذاك.

إن الزواج الاجزواجي الخارجي، هو النمط الغالب السائد في المجتمعات الحديثة، بعد أن كان الزواج الداخلي هو الغالب في المجتمعات القديمة، كونه مرتبط بالتقاليد و العصبية القبلية أين يتدخل الأهل بترتيب الزواج من جميع النواحي الاقتصادية و الاجتماعية، و لكنه لا يعطي أي اهتمام إلى العاطفة أو الصلات الشخصية التي تربط المقبلين على الزواج، لكن مع مرور الزمن و نتيجة لجملة من التغيرات المجتمعية بدا هذا النوع من الزواج يعاني من مشكلة الانحسار .

¹ سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 20.

خاصة في المجتمعات الحديثة و هو ما شجع على الزواج الخارجي، و ذلك بزيادة فرص الالتقاء أو الاحتكاك المباشر بين الرجل و المرأة في ميدان الدراسة أو العمل، فارتبط هذا النمط من الزواج **بالاختيار الشخصي**، ويكون اخذ رأي الإباء على سبيل الاستشارة، فعمليات الضبط في هذا المجال محدودة جدا.

III. ظهور الأسر المصغرة و تكوين الأزواج :

1. سيرورة الزواج و اختيار الشريك:

يعد الزواج من أهم المراحل في بناء المؤسسة العائلية، إذ يشير إلى تلك " المؤسسة المقدسة التي تضيف الشرعية للاتحاد بين الجنسين"¹، حيث لا تتم هذه الرابطة إلا حسب القيم التي يحددها المجتمع قصد تكوين الأسرة و استقرارها، و بذلك فالزواج " لا يستهدف فقط، سد الحاجات الجنسية للزوجين و إنجاب الأطفال، و إنما يستهدف ترسيخ الروابط الاجتماعية و الاقتصادي بين الجماعات القرابية و الفئات الأخرى، التي تدخل فيه و تخضع لأوامره و شروطه و متطلباته"²، كما ترتبط مؤسسة الزواج بمجموعة من الطقوس و الممارسات الاجتماعية، حيث تتضمن عدة مراحل من بينها عملية اختيار الشريك، هذه الأخيرة ليست عملية عشوائية و إنما تتم وفق معايير مجتمعتها و ذلك لان لكل مجتمع نظمه و أساليبه الخاصة به و التي تتحكم في عملية اختيار الشريك.

¹Camilleri, Camel, Jeuness, **famille et développement**, Paris, Ed, CNRS, 1973, P84

²Addi, La houari, **la mutation de la société algérienne : famille et lien sociale dans l'Algérie contemporaine**, Op Cit, P 82.

³Adel, Faouzi, « **Femmes et mariage** » in Benghabrit-Remaoun, Femmes et développement, Actes de l'atelier, Organisé par le CRASC. La C.N.P.IVE^{ème} conférence Mondiale sur la femme, Ed, CRASC, 1995, P65.

تعد عملية اختيار الشريك الأساس الأول للزواج، حيث أن " تشكيل الثنائية يبدأ باختيار الشريك"¹ على حد تعبير كلود كوفمان (j.c Kaufmann) .

و عليه من خلال تسليطنا الضوء على مؤسسة الزواج، نحاول الكشف عن مدى تأثير الهجرة الداخلية للأزواج من فئة الآباء و الأزواج الشباب لهذه العائلات، في عملية اختيار الشريك بعد الانتقال من فضاء حضري إلى فضاء حضري آخر.

بالنسبة لاختيار الزوج قمنا بإجراء مقابلات ،حيث صرحت لنا احد المبحوثات من فئة الآباء أن اختيار الزوج كان عن طريق زواج تقليدي من اختيار الوالد، أي قرار صادر عن العائلة كقول احد المبحوثات "..... المهم تكوني سعيدة وراضية بهذا الزوج "مقابلة رقم 01 سن 56"

و في إحدى مقابلاتنا لدى المبحوثين من جهة قبول أو رفض الآباء لفكرة اختيار الزوج اخترنا تصريح المبحوثة التي تقول: "بالنسبة لاختيار الزوج،فوالديا هما لي اختارولي الزوج لي غادي نتزوج به و قالولي بلي الأسباب الاجتماعية و الاقتصادية هي الشئ الهام أما هنا و السعادة الشخصية شئ آخر يأتي فيما بعد بسح بزاف أمور تغيرت عما كانت في سبق " (مقابلة رقم 01 السن 47 سنة).

طريقة اختيار الزوج تكون عن طريق تحمل المسؤولية و القدرة على تكوين أسرة من طرف الزوج فحسب هذه المبحوثة ،أن الزوج يكون مسؤولا و قادرا على تكوين أسرة بعدما كان سابقا يعتمد على الوالد و الأسرة الكبيرة أما الآن الأمور تغيرت عن السابق (مقابلة رقم 02 سنة 50).

" تم تضيف قائلة إن اختيار الزوج ،كان يسرى بصفة تقليدية بالمعارف تع الجيران و لا في الأعراس تع الزواج، بصح أنا كي تزوجت كانت عاندي بزاف المعارف مع الناس، بحكم إنني كنت نبيع الألبسة و المجوهرات ... " (مقابلة رقم 05 السن 49 سنة).

يتبين من خلال التصريح الأول للمبحوثة، بأن اختيار الشريك للزواج كان قبل الهجرة الداخلية إلى حي بني سمير ، يتم من تدخل الوالدين خاصة، و هذا ما يجعل المقبل على الزواج لا يستطيع الخروج بقرارات شخصية و الأخذ بالقرار المأخوذ من طرف العائلة.

¹Adel, Faouzi, « Femmes et mariage » Op cit, P 65.

فالزواج يعد أهم حدث في حياة العائلة التقليدية ، كونه المؤسسة الاجتماعية التي تعمل من خلالها العائلة الحفاظ على تنظيمها و مقوماتها الاجتماعية، حيث يصبح الفرد في الوسط التقليدي " شيئا اجتماعيا"¹ مما بقي الزواج أمرا عائليا نظرا للتدخل العائلي، و هذا ما تتميز به الأسرة الموسعة (الكبيرة).

إن عملية اختيار الشريك حسب ما جاءت به المبحوثة ، هي من اختصاص الوالدين اللذان يتحملان مسؤولية الاختيار، فلا يحق لكلا الشريكين أخبار العائلة بضرورة الزواج، فالوالدين هما من يقرران موعد الزواج و يختاران الشريك المناسب.

إذا نظرنا و تمنعنا جيدا في خطاب المبحوثة ، و ما يتضمنه من معطيات ميدانية، نجد أن الأسباب الحقيقية التي جعلت العائلة في الفضاء التقليدي، لا تعطي الحق للشباب المقبل على الزواج في اختيار شريكه بمفرده، نجد بان ذلك لا يعود إلى العادات و التقاليد المرتبطة بالمجتمع ، و إنما إلى دور التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها كل فرد، بحيث أن " زواج الابن يقوم بإعادة إنتاج منطق داخلي لمجموع الجماعة"¹ حيث يلحق الولد مند طفولته على أن هذا ضد الدين و الأخلاق و الشرف " فالمرأة مصدر الشرف من اجل الأقرب إليها الذين يخضعون لقوانين النظام المنزلي.²

وكذلك بالنسبة للبنات التي تمنع من الاقتراب و التحدث مع الرجال ، لتربيتها على مجموعة من القيم، و في هذا المنوال تقول " راضية طوالي" (**Radia Toualbi**) " إن الحشمة تمثل القيمة الأساسية التي تثبت التربية الكاملة، و تتضمن الحشمة على الحياء أما العيب فهو غير مقبول اجتماعيا، أما مفهوم الحرمه فهي تمثل مفهوم مجرد معين يشير إلى الحذر الاجتماعي و هو الوحيد القادر على التكفل باحترام القواعد و سيرها.³

¹ Camilleri, Camel, **Jeunes, famille et développement**, Paris, Ed, CNRS, 1973, P84.

² Addi, Lahouari, Op Cit, P 82.

³Radia Toualbi, **Les attitudes et les présentations du mariage chez la jeune fille algérienne**, Alger, Ed, ENAL, 1984, P54.

كم تؤكد المبحوثة فيما جاء في تصريحها ،على أن عملية اختيار الشريك قبل حدوث الهجرة الداخلية إلى حي بني سمير لم يكن ينظر إليه كعلاقة بين شخصين فحسب، و إنما كوسيلة لإعادة إنتاج العائلة و ضمان استمرارها، يقول بيار بورديو "كل مجتمع يقيم علاقة بين مبدئين ديناميكين مهمين حسب كل المجتمعات و أكثر دقة في بنية توزيع رأسمال و في ميكانزمات تحاول أن تضع إعادة الإنتاج و في وضعيات تكون العلاقة بين هاذين المبدئين يختلفان في أنماط مختلفة في إعادة الإنتاج و بالخصوص استراتيجيات إعادة الإنتاج التي تميزها."¹

كما يتضح لنا من خلال التصريح الثاني للمبحوثة ،أن عملية اختيار الزوج للزواج قبل حدوث الهجرة كان مرتبطا بشبكات تقليدية للأمهات، من خلال علاقات الجوار و أماكن الالتقاء في الفضاء الأنتوي(الحمامات و المناسبات العائلية)، إضافة إلى تميز هاته النساء بالكفاءات الاقتصادية و الجمالية التي كانت تسهل عملية اختيار الزوج.

لقد أثرت التحولات السوسيو-اقتصادية الحديثة (التعليم-التحضر - الهجرة الداخلية - خروج المرأة للعمل...) ،على اختيار كلا الطرفين للشريك المستقبل للزواج، حيث أدى خروج المرأة للعمل إلى التوفيق بين فضائين ، الفضاء المنزلي و الفضاء المهني المرتبطين بوظيفتهما المزدوجة " وظيفتها الميكرو-سوسيولوجية ضمن العائلة في الفضاء المنزلي الخاص ووظيفتها الماكرو-سوسيولوجية على مستوى المجتمع في الفضاء العام"²

¹Pierre, Bourdieu, « **Stratégies de reproduction et modes de domination** » in Actes de la recherche en science sociales, N105, décembre, P3

²Cherifa, Hadjij, « **Femmes, Familles, Société et Etat : Les femmes algériennes entre la sphère privée et la sphère publique** », in revue NAQD, N°22/23, Automne/Hiver, 2006, P167

مما أصبحت هذه العملية مسألة شخصية، هذا من جهة و من جهة أخرى فالمقبل على الزواج يعمل دائما على عدم فرض قراره فيما يتعلق باختيار الشريك على أهله و إنما يسعى دائما إلى إيجاد وسيلة للإقناع و الموافقة عليها.

إن ظاهرة خروج المرأة للعمل، كانت خلال حقبة من الزمن، محصورة في الطبقات الدنيا من المجتمع، لأن الفقر دفع برجال هذه الطبقات للسماح لزوجاتهم وبناتهم بالعمل، حيث دخلت المرأة الأوروبية مجال العمل، حسب ما وضحه المثقفون عموما، والمؤمنون بنظرية التفسير المادي للتاريخ على وجه الخصوص، مع ظهور المجتمعات البرجوازية والرأسمالية، وانحياز النظام الإقطاعي السائد آنذاك، وبعد ظهور الاكتشافات الحديثة، كآلة البخارية وقيام الثورة الصناعية الكبرى هاجر آلاف بل الملايين، من القرويين والفلاحين من قراهم إلى المدن الكبرى، باحثين عن العمل لدى الرأسماليين يعملون لساعات طويلة، مما أدى إلى وفاة الكثير من أرباب الأسر، وبقي الأطفال والنساء ينتظرون رب الأسرة الذي ذهب إلى المدينة ولم يعد، بعدها اضطرت النساء والأطفال الساكنون الأرياف في الزحف إلى المدن، بحثا عن لقمة العيش.¹

هذا ولا يمكن لأحد أن ينكر أثر الحربين العالميتين، في زيادة تحرر المرأة من جهة، وانتشار اشتغالها بشتى الوظائف من جهة أخرى، لأن الحرب العالمية الأولى، طلبت من جميع الرجال القادرين على حمل السلاح والإنخراط في الجيش، وهكذا خلت أعمال ووظائف كثيرة، خاصة بالمصانع ومن شغلها من الذكور، فتحتم ملؤها بالإناث، بعدما وضعت الحرب أوزارها صار من الصعب، على الكثيرات من النساء ترك العمل والعودة للإقامة بين جدران المنزل.

كما أن الحرب العالمية الثانية، كانت أكثر تغييرا للمجتمعات التجارية، وتلك التي تأثرت بها دون المشاركة بها من الحرب العالمية الأولى، فقد جندت النساء خاصة بالدول الغربية في القوات العسكرية الجوية والبرية والبحرية، وبعد انتهاء الحرب، أصبح من الصعب على النساء فقد حريتهن التي تحصلن عليها خلال الحرب ويقيم في البيوت خاصة، وأن الحرب قد حصدت العديد من أرواح الرجال.

¹ أعني مصطفى، خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري، ص 43

وبهذا تُعتبر الحرب العالمية الثانية معلما تاريخيا في حركة تحرر المرأة، وحصولها على حقوق مساوية لحقوق الرجل¹ هذا ويزداد خروج المرأة للعمل بصورة متزايدة يوما بعد يوم وهناك اتجاه عالمي نحو إعطاء المرأة حرية أكثر، وذلك بعد أن ثبت أنه ليس هناك فرق بين الرجال والنساء، فيما يتعلق بالذكاء والمهارات والقدرات وفي حالة وجود فروق كثيرة بينهما، فيما يتعلق بهذه العوامل، فإنها عندئذ تكون نتيجة الثقافة لا الفطرة.

كما مكن التعليم المرأة من اكتساب المهارات والخبرات اللازمة، لولوج عالم الشغل والتمتع بدخل وظيفي مستقل سواء جاء خروج المرأة إلى ميدان العمل، كنتيجة لعدم كفاية مُرتب الزوج أو غير ذلك من الأسباب، فإنه يسمح لها بالمشاركة في نفقات الأسرة، ويدعم حظوظها في صنع القرار، فتعليم المرأة بما في ذلك مرحلة التعليم العالي، يُعتبر هو الذي دفع، عجلة التغيير النسوي دفعة قوية، وذلك لأنه أوجد للمرأة وعيا واضحا، بذاتها ومركزها ومكانتها ودورها، في المجتمع عامة والأسرة خاصة. فتعلم المرأة وخروجها للعمل، قد أصبح قضية مُسلمة في العصر الحاضر، ليعود ذلك إلى تأثير النموذج الأسري الغربي، من خلال وسائل الإعلام والدعاية على تقديم هذا النموذج، كنموذج مثالي يختلف عما هو سائد في البلدان الأخرى العربية، فتحرص على إبراز طبيعة الحريات التي تتمتع بها المرأة، ويتمتع بها الأبناء، هذا ما جعل بعض الحركات النسائية المحلية، تعمل على الضغط والمطالبة بمزيد من الحقوق والحريات للمرأة، اقتداءً بالنمط الغربي، واستنادا لحقوق الإنسان وحقوق المرأة. يدل هذا على أن المدن الكبرى والمجتمعات الصناعية، يزيد فيها عدد النساء العاملات بسبب التغيير الذي حدث في المجتمع، جعل مفهوم دور المرأة يتغير، فالدافع المادي والذي نجده واضحا في الأسر ذات الدخل المنخفض، وهناك دوافع شخصية، كرغبة المرأة لتثبيت كفاءتها وقدراتها في انجاز الأعمال، التي كانت وقفا على الرجال فقط.

¹ عوني مصطفى، خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري، مرجع سابق، ص100.

ويظهر هذا بوضوح، بين العاملات المتعلّقات تعليمًا عاليًا، لأنّ التعليم في حد ذاته، لا يحقق الحصول على العمل فقط، بل إنه وسيلة لتحقيق هدف أو طموح شخصي للمرأة، كما سبق وتحدّثنا عن ذلك...

"كما أدى التحاق المرأة بالعمل، ليفتح أمامها مجالات واسعة من النشاط الاجتماعي، وأحدث تغييرات هامة في مكانتها الاجتماعية."¹

كما أن تحرر علاقات الجماعات القرابية، وتعدّد النظم الاجتماعية والاقتصادية في المدينة، جعل للمرأة موقع مُتميز داخل البناء الأسري الحضري، وهذا موازاة مع سياسات الإنماء الاجتماعي والاقتصادي في المدينة، وما تفرضه هذه الأخيرة من متطلبات وتعدد حاجات الأسرة، إضافة إلى ارتفاع مستويات تعليم المرأة، ومشاركتها في الحياة العملية والسياسية، فإن خروجها للعمل أدى إلى حدوث تغييرات بنائية مُعتبرة، في الأسرة الحضرية، لاسيما تلك المتعلقة بالإنجاب، معايير اختيار الزواج، الإنفاق، إدارة شؤون البيت، مشاركة مع زوجها، المشاركة في تربية الأبناء، فأصبح الزوج، مطالب بتقسيم المسؤوليات المنزلية ومساعدة المرأة، في أدائها للمهام الأسرية، وهنا يرى الباحثون في مجال الدراسات الحضرية، أن الاستقلالية الاقتصادية للمرأة في المدينة، جعلها تختار أنسب الأعمال التي تقوم بها، باحترام رغبتها واختيارها الأسلوب الأمثل في تربية أبنائها، ورعاية شؤون منزلها إلى جانب إدارة وقتها وتنظيمه، وإدارة ميزانية الإنفاق الأسري²

إلا أن هذا جعل المرأة العاملة تعيش في أسرتها بعض العناء والصعوبات، نظرا لضيق وقتها مما يجعلها تتفق مع الزوج على تنظيم الأسرة، وتحديد النسل، بالقدر الذي لا يرهقها ولما كانت فترة الطفولة المبكرة، وتربية الأبناء مُرهقة أيضا، أصبحت المرأة تستغل أوقات العطل الأسبوعية والفراغ في البقاء مع الأطفال، وإخراجهم للترفيه في الفضاءات العامة الحضرية، بدلا من الذهاب عند الأقارب إلا عند الضرورة، هذا ما قلل من التزاور مع الأهل وكأن السبب الواضح والرئيسي.

¹عبد المجيد سيد منصور وكرّيا أحمد الشربيني، الأسرة على مشارف القرن 21، الأدوار، المرض النفسي، المسؤوليات، ط 1، ملتمز الطبع والنشر، دار الفكر العربي، القاهرة 2000، ص 143

²هادي سمية، رؤية سوسيولوجية في مفهوم الهوية الثقافية والعولمة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة العدد 17 ديسمبر، 2014، ص 181.

من خلال قيامنا بالمقابلات، يعود لعمل المرأة وخروجها اليومي الذي جعلها أكثر مسؤولية وضغطا فكثرت وظائفها، وأدوارها من الدور الانجابي، التربية، القيام بشؤون المنزل، من تنظيف وطهي وغيرها، وبالتالي لم يعد لديها وقت تقضيه، مع الأسرة، إلا في عطلة الأسبوع.

و في هذا الصدد تقول إحدى المبحوثات: "مسألة اختيار الزوج تغيرت بزاف عما كانت عليه في سبق قبل ما نجو لهذا الحي، فالزواج بكري كانوا الوالدين هما لي يفرضوه أما اليوم ولات البنت متعلمة في الجامعة وواعية بحياتها..." (مقابلة رقم 09 السن 50 سنة).

يقول أحد المبحوثين أن مسألة اختيار الشريك، تغيرت كثيرا عن السابق قبل هجرتنا إلى حي بني سمير حيث كانت هذه المسألة تفرض من طرف الوالدين، لكن الآن أصبحت الفتاة متعلمة و تدرس في الجامعة.... " (مقابلة رقم 04 السن 45)

كما تضيف مبحوثة أخرى (مقابلة رقم 10 السن 54) "أن العمل وخروج المرأة من البيت للعمل كان فرصة لها للتعرف على زميل لها بعدما أن يتم التفاهم و الزواج منه.

يتبين لنا من خلال تصريح المبحوثة، دور التعليم و الاختلاط بين الجنسين الذي يكشف عن "نمط اجتماعي محدد"¹، و خروج المرأة للعمل بعدما تمت الهجرة إلى حي بني سمير، فهذا التغير الاجتماعي يساعدنا على إدراك وفهم البعد الاجتماعي للعلاقات الاجتماعية بين الجنسين، و هذا ما يفسر السيرة الديناميكية للتغيرات السوسيو -ثقافية، لسلوكات و طموحات الأزواج الشباب و محيطهم العائلي، و ذلك من خلال التعليم خاصة في الجامعات لكل من الجنسين، في المناطق البعيدة نسبيا عن الفضاء العائلي، لذلك أصبحت الشهادة تكلفة دفعت الآباء لقبول بعمل الفتاة الشابة و سمحت لها بنصيب من الحرية و اكتساب بعض الاستقلالية الاقتصادية"²

¹Philippe, Genestier, « La mixité : mot d'ordre vœu pieux ou simple argument » in revue Espaces et Sociétés N°140-141, 2010, P32.

²Zahia Oudah-Bédidi, « Le mariage au coeur du rapport individu-famille-société » in Jaque, Vallin, (coordonnée par), du genre et de l'Afrique : hommage à thèse locoh, Paris, Ed INED, 2009, P181.

2. الأسرة المصغرة (نووية) و استقلالية الأزواج:

1.2 تغير نط الأسرة :

إن العديد من الدراسات السوسولوجية والأنثروبولوجية، تقوم على إفتراض متفق عليه وهو أن الأسرة النووة، قد جاءت إلى الوجود نتيجة الثورة الحضرية الصناعية، حيث يتوافق حجمها الصغير مع استجابات ومتطلبات المجتمع الصناعي، لتصبح من خلالها الأسرة النووة من خصائص المجتمع الصناعي الحضري¹

وهذا ما أكده " وليام جود (William Goode) في كتابه "الثورة العالمية وأنماط الأسر" على أن دول العالم التي أصبحت صناعية ومتحضرة، تتحول أنساقها الأسرية في اتجاه الأسرة النووية. ويقول في هذا، بينما يتغلغل النسق الاقتصادي ويمتد من خلال التصنيع تتغير أنماط الأسرة، وتضعف روابط القرابة الممتدة، لتحلل أنماط البيئة وتتجه نحو بعض أشكال النسق الزواجي، الذي يبدأ في الظهور، وهذه هي الأسرة النووة، التي تُصبح وحدة قرابية مستقلة.

يعني هذا أن الأسرة، بما أنها نسقا جزئيا من أنساق المجتمع الكلي، أي النسق الأكبر، فهي تتأثر بما يحدث في المجتمع من تغيرات وتحولات، لهذا فالحديث عن الأسرة الجزائرية يقودنا إلى الحديث عن أبرز التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري، ومن أهم ما يميز هذا المجتمع عبر مراحله التاريخية وجود محطات، أثرت على بنيته الاجتماعية، كالمرحلة العثمانية والمرحلة الاستعمارية.

فالمجتمع الجزائري قبل الاستعمار، كان يتكون من مجموعة من القبائل والعشائر وعلى رأس كل قبيلة أو عشيرة، شيخ يوقره ويحترمه بقية الأفراد، حيث يقوم الشيخ بتنظيم شؤون القبيلة ويسهر على تحقيق الاستقرار، ومع دخول الاستعمار، حدثت تغيرات كثيرة على المجتمع، حيث حاول الاستعمار محو الهوية الوطنية وتفكيك نظام القبائل، لإضعاف علاقات القرابة، بقتل الروح الجماعية.

¹ محمد عبده محجوب، أنثروبولوجية الزواج والأسرة والقرابة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص266

مما أدى ذلك إلى تلاشي الملكية الجماعية، وانتشار الملكية الفردية، فانتقل المجتمع الجزائري من نظام عشائري إلى نظام عائلي، تغطي عليه شكل الأسرة الممتدة وبعد الاستقلال ظهرت الكثير من التغيرات التي مست العديد من القطاعات، كالمجال الاقتصادي، الاجتماعي و الديموغرافي¹

كل هذا أثر على تركيبة الأسرة الجزائرية، حيث أخذت تتحول من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية كما شهدت الأسرة الجزائرية، تحولا من نموذج اجتماعي استهلاكي، قائم على علاقات القرابة يعتمد أساسا، على الزراعة والفلاحة إلى نموذج فردي، قائم على الاقتصاد الصناعي، وبذلك أخذت الروابط القرابية اتصالات جديدة في ظل الأسرة الحديثة، حيث لم تعد الأسرة النووية قريبة من الأسرة الممتدة، وذلك لأن الأسرة النووية استقرت في المدينة، والأسرة الممتدة موجودة بالريف.

هذا ما أكدته **عدي الهواري**، على أن: "الأسرة النووية أصبحت هي النمط السائد في المجتمع الجزائري، غير أن السيادة الإحصائية لهذا النمط من الأسرة، قد لا يعني أن هذه الأسرة المتحولة إلى النمط النووي أصبحت زواجية، نظرا لطبيعة الروابط التي تقيمها مع أسرة الإنجاب من جهة وطبيعة الروابط القرابية والأسرية التي تسود فيها، بين الرجل والمرأة، وبين الآباء والأبناء من جهة أخرى، لذلك فإن دراسة الروابط الاجتماعية، يصبح أمرا ملحا، للوقوف على مدى تحول الأسرة الجزائرية، وانتقالها من النمط الممتد الأبوي، إلى النمط النووي الزواجي"¹

و هنا هو يفرق بين مصطلح "الأسرة النووية" الذي يعني أن الأسرة تتكون بنائيا من الأبوين وأبنائهما فقط ومصطلح "الأسرة الزواجية" الذي يعني أن العلاقات في الأسرة، تقوم على أساس الزواج وليس الدم أو القرابة، وتتميز بالمساواة بين الزوج والزوجة أي الأسرة الحديثة، وهي نوع من الأسرة النووية، وحسب دراسة حديثة أجريت حول "واقع الأسرة الجزائرية" قام بها مجموعة من الباحثين الاجتماعيين الجزائريين، صدرت في مؤلف سنة 2004 .

¹ أنظر: شرع الله إبراهيم، دور العوامل السوسيوثقافية في تأسيس الثقافة المجتمعية لدى الشباب، ص121.

²La houari, ADDI, Op.cit, P.491.

والتي توصلت إلى تحديد بنائي للأسرة الجزائرية والمؤسسة، حسب إحصائيات 1998 المقدمة من طرف الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات، حيث أثبتت هذه الدراسة أن معظم الأسر الجزائرية هي أسر إما نووية أو شبه نووية، بناءا بنسبة 81 % زوج+زوجة+أبنائهم ، وقد يضاف لهم في بعض الحالات القليلة أحد أقارب الزوج، خاصة كوالده أو والدته، أو أخ غير متزوج، أو أخت غير متزوجة، إن فقد هؤلاء المعيل نتيجة تأثير فلسفة النمط الحياتي الجديد، الذي كسبه الفرد الجزائري والتي تحولت فيها الكثير من الكماليات إلى ضروريات عند النساء، والرجال، كبيت مستقل مريح، اقتناء سيارة لكل فرد...

مما ساهم في تنمية الوعي الفردي على حساب الوعي الجمعي، المعزز بقيم روح الجماعة وغلبة المصالح الجماعية على الفردية، ومما زاد من انتشار ظواهر اجتماعية في المجتمع الجزائري كدور رعاية المسنين والعجزة.¹

وهنا يتفق الكثير من علماء الاجتماع المعاصرين مع **جود** في فكرة، كون الأسرة الزوجية تتناسب أو تتوافق تماما مع احتياجات النظام الصناعي والحضري الحديث، أمثال **رونالد فيلتشر** و**ريمون أرون**، ففي رأيه أن المجتمع الصناعي لا يتناسب إلا مع الأسرة الزوجية أو النووية، فهو الذي أنتجها ويعطي مثال عن اليابان، حيث يرى أنها أحرزت نجاحا في مطلع القرن العشرين ويرجع ذلك إلى التوافق بين النظام الأسري والنظام الصناعي الحضري في المدن اليابانية²

نستنتج من دراسات **جود** أن: تغير نمط الأسرة يعود إلى التصنيع، وبالتالي التحضر، لأن التصنيع يوجد في المدن فقط، وهو السبب الرئيسي في ضعف الروابط القرابية، كما أن المجتمع الصناعي يتطلب وجود الأسرة النووية. وحسب الباحثان الأمريكيان **دي ميلر** و**فورم**³ " فإن الأسرة النووية تلعب دورا هاما، في تهيئة الجو المناسب الذي يساعد الفرد على تأدية عمله على خير وجه، أما في الجو العائلي الكبير، كثيرا ما تحدث الخلافات والصراعات وهذا ما يعود بمردودية سيئة على نفسية الفرد.

¹ مليكة عرعور، الأدوار الزوجية في الأسرة الجزائرية المعاصرة ، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ، ص144

²William, GOODE, J, WORLD, *revolution and family patterns*, New York, Free Press, 1970,P 114.116 .

³Miller, D.C, and Form, W.H, *industrial sociology*, new York, Harper and raw, 1964, P599.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها، فإن المجتمع الحضري، فعلا تكثر فيه الأسر النووية وذلك حسب ما لاحظناه من الجانب العمراني للمدينة، ظهور السكنات العمودية بكثرة، وذلك من أجل سكنات خاصة، بالأسر النووية صغيرة الحجم، فمثلا في الحي الذي قمنا بالدراسة فيه يتحدث أصحابه على أنه: قُدمت لهم سكنات اجتماعية، لكل فرد متزوج سكنا خاصا به، فإذا كانت العائلة ممتدة تعيش في أحياء قصديرية أو أحياء شعبية قديمة، إلا وتمنح البلدية سكنات لأصحابها حسب الأسر النووية الموجودة فيه، ولهذا بدأت الأسرة الممتدة تتلاشى وتزول، وبهذا زاد حجم الأسر النووية في المدينة.

كما أن التغير الاجتماعي، الذي عرفه المجتمع في الكثير من المجالات أثر على الأسرة بصورة كبيرة، زيادة إلى ذلك تقليدا للأسرة الغربية، وشعور الأفراد بأن العيش بعيدا عن العائلة، يعتبر مكسبا هاما في حياة الزوجين، وظهرت الأسرة النووية أيضا لتفادي المشاكل العائلية وحتى الزوجية حسب المقابلات التي أجريناها.

كما أن خروج المرأة للعمل، جعلها تُفضل العيش بمفردها، حتى تعتمد على نفسها ولا يزعجها غيرها من أفراد العائلة الممتدة في حالة التقصير في واجباتها المنزلية.

أن الأسرة تغيرت، نظرا لأسباب وعوامل معينة، كخروج المرأة للعمل، وتفادي المشاكل العائلية، زيادة على ذلك الهجرة من أجل الدراسة أو العمل، جعلت الأفراد، يستقرون في أماكن قريبة، من مكان عملهم، وذلك بتشكيل أسر نووية.

فمن خلال هذا السياق، نحاول معرفة سيورة تكوين الأزواج من خلال التطرق للظروف الخارجية¹ على حد تعبير ألان جيرار (Alain Gérard)، أي من خلال المعرفة البعد الجغرافي والاجتماعي لهذه الأسر التي تنحدر من مدينة غليزان خاصة بالنسبة لجيل الأزواج الشباب الذين أصبحوا يتمتعون باستقلالية نسبية عن العائلة الموسعة بعد انفرادهم بمسكن مستقل و تدبير شؤونهم العائلية.

¹Michel, Bozon, François, Hérán, La formation de couple : Textes essentiels pour la Sociologie de la famille, Paris, Ed, la Découverte, 2006, P11.

تهدف في المجال إلى معرفة مدى تأثير النظام العائلي فيما يخص باستقلالية الزواج بعد تكوينهم لأسرهم الصغيرة ، بعد قيامهم بحراك جغرافي أدى إلى تغير نمط حياتهم، حيث " تشكل ظاهرة التحضر عامل مهم في دراسة البنية العائلية و تطور السلوكات الزوجية"¹ و ما يترتب عن ذلك من تغيرات سوسيو-ثقافية ،من خلال تمثلات و ممارسات المبحوثين للعلاقات الاجتماعية ما بين الجنسين، و في هذا الصدد نورد بعض تصريحات المبحوثين حول هذا المجال، حيث يقول احد المبحوثين: " لما جيت من القرية تاعى الى حي بي سمي بعين الترك خاصة بعد ما أصبحت قادر على تسيير أموري بنفسى و قدرت نتكفل من ناحية المادية بشؤون العيلة تاعى (...). ثاني مرقى (زوجتي) كي صابت عمل ساعدتني كثير في المصروف تاع البيت (...). (مقابلة رقم 8 السن 55 سنة)، كما تم تصريح لمبحوثة أخرى ترى أنها: "عائلي الكبيرة عاونوني بزاف في أموري الشخصية في السراء و الضراء كانت عائلي تشاركني أفراحي و أحزاني و كي كون مشكل يكون حل له (...). " مقابلة رقم 7 السن 48 .

فمن خلال تصريح المبحوثين، نرى أن الاستقلالية الاقتصادية تتجلى أساسا في خروج المرأة للعمل و حصولها على اجر مقابل ذلك، هذا ما سمح لهذه الأزواج من عدم الاعتماد على العائلة الكبيرة و بذلك أصبحت هذه الأسر المصغرة، تشكل وحدة اجتماعية و اقتصادية قائمة بذاتها تؤمن بنفسها احتياجاتها و استقلالها في تدبير الشؤون العائلية.

لقد أدى خروج المرأة إلى العمل إلى إعادة النظر في التقسيم الجنسي للعمل، حيث تظهر مساهمتها في الدخل المادي و مساعدة الزوج في تحمل أعباء الأسرة.

تم استنتاج من خلال عملنا الميداني، إن هذه الأسر المصغرة عرفت استقلالية نسبية عن العائلة الكبيرة، حيث عملت الأسر المبحوثة على إعادة إنتاج و المحافظة على الروابط العائلية، من خلال التضامن الاجتماعي فيما بينها الذي يؤدي إلى تقوية التضامن العائلي.

¹Mostafa, Aboumalek, qui épouse qui, **Le mariage en milieu urbain**, Casablanca, Ed, Afrique Orient, 1994, P42.

خلاصة الفصل

تتأثر العلاقات الأسرية في مساراتها المتعددة بالتغيرات الحاصلة على مستوى تكوين الأسرة و بنيتها الداخلية في علاقة الزوج مع زوجته و في علاقة الأب مع أولاده و في علاقة إلام مع بناتها، و في علاقة الأسرة الواحدة مع أقاربها و جيرانها.

إن تحول الثقافة الاجتماعية التقليدية في المجتمع الجزائري، جعل من العلاقة بين الرجل و المرأة تتميز بالازدواجية أي توجد عناصر تقليدية و أخرى حديثة.

إن خروج المرأة للعمل و استقلالها المالي مكنها من المشاركة في القرار، إذ أصبح الشباب يتمتع بحرية أكبر في اختيار شريكة حياته و في السكن مع أهل أو الانفصال عنهم.

الفصل الثالث

المدينة والحي مجال الدراسة : مقارنة وصفية

تمهيد

I. المدينة مفهوم نظري

1. مفهوم المدينة

2. المدينة حسب منظور علماء الاجتماع

1.2 تعريف المدينة عند ماكس فيبر

2.2 التعريف الاجتماعي

3.2 التعريف الإداري

3. تصنيفات المدينة

1.3 مجتمع المدينة **Town**

2.3 المدينة الحضرية **City**

3.3 المدينة العاصمة

II. مدينة عين الترك مقارنة وصفية

1. الخصائص الجغرافية و التاريخية لمدينة عين الترك

2. الخصائص الديموغرافية

3. الموقع و السكان

III. حي بني سمير مجتمع الدراسة

1. تعريف حي بن سمير

2. خصائص الحي المدروس

خلاصة الفصل

تمهيد

إن المدينة ظاهرة من ظواهر الحضارة الإنسانية ،و مفردة من مفردات الوسط البيئي الذي يعيش فيه الإنسان، و يؤثر فيه و يتأثر به و أن إشباع حاجاته الاجتماعية منها و النفسية و الاقتصادية ، تعتبر من الأهداف الأصلية لإنشائها و تتصل، بهذه الحاجات أنشطة تتكامل و تتفاعل فيما بينها لتحقيق الكفاية للإنسان.

و باعتبار مدينة عين الترك ،مجال للدراسة و الإطار الأساسي و المرجعي للبحث، كان من الضروري تحديد الخصائص و المميزات التي تخص هذه المدينة ،و ذلك من الناحية الجغرافية و الديموغرافية و التاريخية ، من أجل محاولة معرفة دينامية المدينة و خصائصها، التي تتميز بها هي و الحي المراد دراسته لمعرفة مختلف تمثيلات العلاقات الاجتماعية و ممارسات الأزواج داخل الفضاء العام و الخاص.

I. المدينة مفهوم نظري:

عندما نحاول تعريف المدينة، فإننا نجد صعوبة متعارف عليها بين علماء الاجتماع، وليست هذه الصعوبة خاصة باصطلاح المدينة وحدها، و لكن هناك عدد قليل من المصطلحات السوسولوجية تحضي باتفاق خبراء التعريف، و من الملاحظ أن الكثيرون يعرفون ماذا تعني كلمة: مدينة، ولكن أحدا لم يقدم تعريفا خاصا، حيث أن المدلول اللغوي الاشتقائي لمفهوم المدينة نجده يأتي من لفظ: مدن أي أقام.

و في نفس القاموس نجد أن هذا اللفظ يشير إلى القرية بمعنى الاستقرار، إذن فالأساس اللغوي قد أشار بين القرية و المدينة بمعنى واحد، وبذلك نجد أنه غير ملائم لتحديد مفهوم المدينة¹، وينظر إلى المدينة على أنها مجتمع صغير « **SOCIETY SMMAL** » يتميز عن غيره من المجتمعات المماثلة الأخرى بمجموعة من الخصائص تطبعه كمجتمع حضري، كما ينظر إلى المدينة على أنها : تجمع سكاني له تنظيم اجتماعي يتناول الخصائص الحضرية في ضوء بعد واحد أو أكثر من الأبعاد التحليلية الأساسية للظاهرة الاجتماعية التفاعلية .

و ينظر إليها على أنها نمط أو شكل خاص من أشكال المجتمعات المحلية، أي كمجتمع محلي حضري ويمكن القول بأن المدينة هي أكبر الأماكن العمرانية سواء من حيث عدد السكان أو المساحة المبنية أو تعدد الوظائف التي تمارسها²

عرفها "لويس ويرث"، أنها المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية، إلى أقصى الجهات من الأرض وهي مكان دائم للإقامة يتميز نسبيا بالكبر والكثافة، يسكنه أفراد غير متجانسين.

¹ السيد حنفي عوض، سكان المدينة بين المكان والزمان. المكتب العلمي للكمبيوتر للنشر والتوزيع. الباسكندرية 1997، ص: 28.

² أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن (مكتبة سعيد رأفت القاهرة. مصر)، 1982. ص: 34.

أما "روبرت بارك" فيعرفها على أنها ليست مجرد ميكانيزم فيزيائي، أو بناء صنعه الإنسان، و ذلك لأنها متضمنة في العمليات الحيوية التي تنظم الناس الذين يكونونها، و أنها من إنتاج الطبيعة وذات طبيعة إنسانية على وجه الخصوص.¹

كما تعرف المدينة أحيانا في ضوء اصطلاحات قانونية، ذلك أن مكانا ما قد يطلق عليه اسم مدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية، تصدر عن سلطة عليا، و مع أن هذا التعريف واضح جدا إلا أنه غير مرضي² لأن المكان لا يكون مدينة بمجرد إعلان، لأن هذا لا ينطبق على كثير من المدن الموجودة في كثير من بلدان العالم، التي نشأت و تطورت دون إعلان رسمي و دون صدور وثيقة بذلك من الجهات المختصة.

تعرف المدينة أحيانا بطرق إحصائية، و ذلك مثلما هو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر كل مكان به 2500 نسمة، فأكثر مدينة و ربما كان هذا التحديد العددي ملائما للأغراض الإحصائية، إلا أنه غير مفيد تماما من الناحية السوسولوجية، ومع ذلك فليس هناك اتفاق على هذا العدد في كثير من بلدان العالم.³

1. مفهوم المدينة :

لغة: مدّن، يتمدّن، لمدن لمدنا فهو متمدن

اصطلاحا:

إن المدينة خلاصة تاريخ الحياة الحضرية، فهي الكائن الحي كما عرفها "لوكورنزيه"، فهي الناس والمواصلات وهي التجارة والاقتصاد، والفن والعمارة والصلات والعواطف، والحكومة والسياسة والثقافة، وهي أصدق تعبير لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم، وهي صورة لكفاح الإنسان وانتصاراته وهزائمه، وهي صورة للقوة والفقر والحرمان والضعف.

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري. مكتب الجامعي الحديث الاخرية الاسكندرية، 1978. ص: 58.

² احمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافيا المدن. مرجع سابق، ص 34

³ حسين بن عبد الحميد أحمد رشوان ، المرجع نفسه، ص 58

ترتبط كلمة المدينة بالمدينة، فالمدن هي مراكز إشعاع وخلف للحرية وللصيف المتجددة حسب قول (Paul -Henri Chormbort De Lauw) ان : "فيها تزدهر الحضارات وتتميز المدينة بنشاطاتها الاقتصادية المتنوعة عن القرية التي يعمل معظم سكانها بالزراعة. لذا يمكن تعريف المدينة بأنها التجمع السكاني الذي لا تشكل الزراعة النشاط الأساسي للمقيمين فيه ¹

2. المدينة حسب منظور علماء الاجتماع :

1.2 . تعريف المدينة عند ماكس فيبر: هي مستقر مجتمعي أو مكان سكاني متسع، وليس تجمعاً متناثراً متقاربة، بل أن الدور في المدينة اليوم تكاثف وتلاصق حائطا لحائط ² إن المدينة هي مستقر كبير بتوقف على مجال ثقافي معين، إلا أن الضخامة والكثافة السكانية الكبيرة ليست المعلم المميز للمدينة تاريخياً، لقد حدّد فيبر المدينة بوجود مركز سلطوي، خصوصاً مقر إمارة. بمثابة نجرة أو بؤرة، أو بوجود مركز لتبادل السلع أي وجود سوق على المدينة "أن: تملك من الناحية الاقتصادية بشكل أساسي، سوقاً محلياً يتجاوز الإنتاج فيه والتبادل سكان المدينة، إذ أنّه نتيجة التخصص الإنتاجي للسوق. فإن سكان القرى المحيطة يترددون عليه، ويعملون في البيع والشراء في منتجات الحرفيين ومنع التجار معاً، ومن الطبيعي أن يجد سكان المدينة أنفسهم في هذا السوق للبيع والشراء" ³

عرف ماكس فيبر المدينة في ضوء التراتبات الاجتماعية التي تسمح بالتطور الكامل للقدرات الفردية والتجديد الاجتماعي، أي أنّ هذا التعريف كالنمط الثاني الذي عني به فيبر كتجديد لا يوجد على أرض الواقع، ولكنه يساعد على تطوير التفسيرات والمقارنات النظرية والحقيقة أن هذا النمط عند فيبر بمثابة بلورة للتقليد اعتبر المدن مراكز للحضارة وموقع للتغير التاريخي تمتد بعمق إلى الوراء.

¹ الدكتور، رجاء مكي طبارة، مقارنة نفس اجتماعية للمجال السكني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 60

² فرناند دوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، تح: يوسف غازي ومحمد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، دط، 1986، ص 337 .

³ السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق مشكلات وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1997، ص 47.

2.2. التعريف الاجتماعي :

تعريف لويس ريرث : تمثل المدينة حسب نمطا من أنماط التباين السكاني. وأن نموها يمكن النظر إليه كعملية تاريخية مستمرة في مكان إقامة دائمة للسكان المتباينين، وهناك ثلاث متغيرات تحدد طابع المدينة، أولها أعداد السكان وثانيهما كثافة الإقامة وثالثهما التباين السكاني وحياة جماعة وعلى أيضا مكان الإقامة تتميز بالكبر والكثافة يسكنه أفراد غير متجانسين¹.

تعريف روبرت بارك بالنسبة إلى روبرت بارك فالمدينة ليست مجرد تجمع للناس أو مجموعة من النظم والإدارات فهي فوق هذا اتجاه عقلي لم تنجم فقط عن تخطيط هندسي أو معماري بل هي أيضا نتيجة لتفاعل ثقافات الأفراد وعاداتهم وتقاليدهم المتوارثة ويجده روبرت بارك المدينة بأنها سكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن لهذا فهي تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي².

3.2. التعريف الإجرائي للمدينة:

يمكن تعريف المدينة ،مما سبق تعريفا إجرائيا أنها تجمعات سكانية كبيرة غير متجانسة، تعيش على قطعة أرض محدودة نسبيا ،وتنتشر منها تأثيرات الحيلة الحضرية و المدنية، ويعمل أهلها في الصناعة و التجارة أو كلاهما معا كما تمتاز المدينة بالتخصص و تعدد الوظائف السياسية و الاجتماعية.

3. تصنيفات المدينة

تعتبر المدينة بصفتها نموذج لمجتمع حضري ،ظاهرة تاريخية يرجع تاريخها إلى ما يقارب 8000 نسمة، حيث لكل مدينة شخصيتها المستقلة، و على ضوء ذلك تتبين صعوبة تصنيف المدن، ومع ذلك يمكن تصنيفها إلى مجاميع متشابهة مع بعضها البعض، بحيث تبدو هناك خصائص لكل مجموعة منها، وقد استخدمت في ذلك معايير متعددة ،و من ثمة ظهرت عدة تقسيمات للمدن يستند بعضها إلى متغير واحد من هذه التصنيفات:

¹ محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار النهضة العربية بيروت، دون طبعة، 1983، ص12.

² محمد عاطف غيث: نفس المرجع ، ص14.

1.3 مجتمع المدينة Town

و هي تجمع حضري يعم منطقة ريفية كبيرة الحجم ذات أبعاد محددة، و ترتبط بالقرى المجاورة ارتباطا وظيفيا و ترتكز في هذا التجمع مراكز خدمات هذه القرى، و هو يتوفر على عدة خدمات ترفيهية و فنادق و مطاعم... ، مدينة البلدة " تمثل قاعدة الريف و تعبر عن نسق معقد من العلاقات الاجتماعية ، بين القرى الريفية و المناطق المتحضرة، و ينتج هذا النموذج عن امتزاج أهالي القرى و أهالي المدينة في قضاء أعمالهم و لذلك فهناك قدرا من التجانس تتميز به المدينة البلدة "¹

2.3 المدينة الحضرية CITY:

تعتبر تجمعاً حضرياً يتكون من جماعات ريفية و أخرى حضرية ، و تتعد فيها الاختلافات بين المدينة البلدة و القرية، " فالمدينة الحضرية تمثل نسقا من البناء الاجتماعي و يزداد البناء تعقيدا كلما نما حجم المجتمع وازدادت كثافته و تعددت الوظائف و المهن "²

3.3 المدينة العاصمة Metropolis:

في هذا الشكل أو النموذج تتضح ظواهر التباين و التخصص و تعدد الأدوار في أقصى درجاتها "³ و تصنف المدن الجزائرية حسب: قانون رقم 20-2001 الصادر في 2001/12/12 الخاص بالتهيئة المستدامة للإقليم، و حسب قانون 06-2006 الصادر في 2006/02/20 ، المتضمن تصنيف المدن الى مدينة العاصمة (Métropole)، و مدينة كبيرة (Grande ville) و مدينة متوسطة (Ville moyenne)، و مدينة صغيرة (Petite ville) و تجمع حضري (Agglomération urbain) حسب ما يلي⁴:

¹ عباس إبراهيم محمد، التصنيع و المدن الجديدة، دراسة انثروبولوجية لمدينة كيما باسوان، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009، ص 34.

² عباس إبراهيم محمد، نفس المرجع، ص 35

³ عباس إبراهيم محمد، نفس المرجع ص 35

⁴ كرايبة أمينة ، مرجع سبق ذكره، ص 153 انظر أيضا :

Armature Urbaine, (Résultats issus de l'exploitation exhaustive), Collections Statistiques, RGPH 2008, N° 163, O.N.S, 2011, P33.

الجدول رقم: (01): أنواع المدن حسب قانوني: 20-2001 و 06-2006¹

القانون	الفئة	مفهومها
20-2001	مدينة العاصمة	وحدة حضرية تتكون من 300.000 ساكن
	مدينة كبيرة	وحدة حضرية تتكون من 100.000 ساكن على الأقل
06-2006	مدينة متوسطة	يتراوح عدد سكانها من 50.000 الى 100.000 ساكن
	مدينة صغيرة	يتراوح عدد سكانها ما بين 20.000 و 50.000 ساكن
	مدينة حضرية	مجال حضري يحوي على الأقل 5000 ساكن

و عليه من خلال التصنيف السابق ذكره، و اعتبار عين الترك تجمع حضري يتكون من 51.905 نسمة حسب إحصائيات 2022² فهي مدينة حضرية صغيرة.

II. مدينة عين الترك مقارنة وصفية:

إن لمدينة عين الترك مجال حضري خصب يثير شهية تخصصات عدة، ودراستها تأخذ أبعادا مجالية ، اجتماعية، ثقافية و اقتصادية و سياحية.

1. الخصائص الجغرافية و التاريخية للمدينة:

قبل مجئ الاستعمار الفرنسي في 1830، كانت مدينة عين الترك ككل الأراضي الزراعية تحت الحماية العثمانية، و عرفت أناداك باسم سهل العرفة « **D'Ain. EL EURFA** » ويقصد به مكان الاتصال والالتقاء، أما من الناحية الاقتصادية فان المدينة كانت عبارة عن منطقة زراعية في أغلبها، حيث تم في هذه الفترة توزيع حوالي 60 قطعة أرض فلاحية، أي ما يعادل 25 هكتار، استفاد منها مجموعة من الأوربيين.

¹ كراية أمينة ، مرجع سبق ذكره، ص 153.

² O.N.S Guide du recenseur, 6^{eme} recensement général de la population et de l'habitant, Alger, O.N.S, 2022.

و لهذا تم إنشاء طريق يربطها بمدينة وهران في 1885، لتعرف المدينة تطورا و نشاطا و بعدها في 1900، تم بناء و إنشاء الطرقات، و قد أنشأت أول نواة بسان موريس " حي السي بحري " تمثلت في بناء الفيلات بقرب شواطئ البحر، و التي كانت مخصصة لاستقبال المصطافين الآتين من خارج المدينة و بنيت نوى أخرى على طوال الشريط الساحلي و هي:

حي الصنوبر: أنشأ في (1900) TROUVILLE

حي الصالحين: أنشأ في (1905) SAINT –GERMAIN

حي العقيد عباس: أنشأ في (1910) BOUSEVILLE

حي سي طارق: أنشأ في (1912) SAINT ROOCK

وقد استمر بناء " الفيلات " إلى غاية 1930، حيث عمرت المدينة، و بنيت عدة مساكن جماعية من بينها حي بومالك 1958، رأس فلكون في 1892 إضافة إلى حي الرائد فراج في 1960، و الذي قدر عدد المساكن به عام 1987 ب 294 مسكن تأوي 294 أسرة، و حي بني سمير الذي قدر به عدد السكان ب 953 نسمة في سنة 2000، أما في التعداد الأخير لسنة 2022 لإحصاء السكن و السكان قدر ب 1275 نسمة.¹

وتتميز مدينة عين الترك بطابع خاص، عن باقي مناطق المدينة المترو بول وهران و ذلك، لان لها طابع ساحلي أي أن معظم مساكن المدينة تتواجد على طول الساحل البحري، مما اكسب المدينة نمط متميز من المساكن، و المتمثلة في وجود الفيلات إضافة إلى وجود فنادق مخصصة للسواح الآتين من خارج المدينة.

2. الخصائص الديموغرافية

بلغ عدد سكانها سنة 1992 حوالي 21.953 نسمة، و حسب إحصائيات 1998 بلغ عدد سكان المدينة 26.783 نسمة أما حاليا فيقدر عدد سكانها ب 51.905 نسمة حسب التعداد الأخير لسنة 2022، فبلدية عين الترك تعد واحدة من بين البلديات، الأكثر سكانا في ولاية وهران، و هي تعد كقطب سياحي يجلب الكثير من السياح نحو شواطئها فهي مدينة سياحية و تجارية في نفس الوقت، و لعل ما حدث من خلال مرحلة التسعينات، كان العامل المشجع في نزوح الكثير من العائلات نحو هذه المنطقة بحثا عن العمل والاستقرار.

¹. O.N.S Guide du recenseur, 6^{eme} recensement général de la population et de l'habitant, Alger, O.N.S, 2022.

3.الموقع و السكان

تقع مدينة عين الترك على بعد 15 كلم من مدينة وهران في الجهة الغربية، تبلغ مساحتها حوالي 26 كلم²، يربطها بوهران الطريق الوطني رقم 02، و الطريق الولائي رقم 04، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط و من الشرق بلدية بوسفر و العنصر.

III. حي بني سمير مجتمع الدراسة

1.تعريف حي بني سمير :

يقع حي بني سمير على بعد 700 م، عن مركز مدينة عين الترك في الجهة الغربية لبلدية عين الترك، و هو يبعد عن مركز مدينة وهران ب 20 كلم به 40 مقاطعة و 350 مسكن تتوزع على مساحة تفوق 5 هكتارات، و قدر عدد سكانه في عام 1998 ب 877 نسمة أما في التعداد الأخير للسكن و السكان سنة 2022 فقد قدر ب 1275 نسمة.

يحده من الشمال الطريق الوطني رقم 83، و من الجنوب مباني ذات طابع سكني لتجزئة بن سمير 1، و يحده من الشرق أيضا مباني ذات طابع سكني لتجزئة بني سمير 2.

تتميز المنطقة بانحدار يتراوح ما بين 02% إلى 06% كما أن الأرضية بها خصوبة بنسبة 60%.

2 . خصائص حي بني سمير:

تعد الإحصائيات المصدر الرئيسي لدراسة العوامل المؤثرة في نمو السكان، و التي تشكل أساسا الوفيات و الهجرة، و نظرا لغياب الإحصائيات الدقيقة التي تحدد الزيادة الطبيعية فقد اقتصرنا على معدل النمو الديمغرافي لسكان المنطقة، و هذا من خلال إطلاعنا على نتائج الإحصائيات لسنة 2022 - 2018،1987،1998،2008.

جدول رقم(02) يبين تطور سكان بني سمير

السنوات	1987	1998	2000	2008	2022
حي بني سمير	522	877	953	1030	1275
مدينة عين الترك	21.484	26.783	-	36.469	51.905

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S

يتبين من خلال الجدول النمو السريع الذي شهدته المنطقة في السنوات الأخيرة، نتيجة لتوافد السكان الجدد إليها حيث قدر عدد السكان النازحين في سنة 1987 ب 522 ن.

و في سنة 1998 شهد نزوح قدر ب 877 ليرتفع بعد ذلك حسب المعطيات الإحصائية إلى 1030 نسمة في سنة 2008، أي بمعدل نمو ديمغرافي قدره 4.22%، بين عامي 1998 و 2008 مقارنة بين سنتي 1987 و 1977، حيث كان يقدر ب 3.53%، كما لوحظ هذا الارتفاع مقارنة بالمعدل الوطني الذي قدر ب 3.2% و مدينة وهران ب 3.5%.

أما من الناحية الحضرية، و بعد التحقيق الميداني الذي قمنا به في الحي، تمكنا من الوصول إلى أن هذا الحي، عرف هجرة كثيفة إليه، حيث قدرت ب 44% من العائلات الريفية، التي كانت تسكن في الريف وقامت بهجرة مكان إقامتها بحثا عن العمل و الاستقرار.

و يعتبر هذا الحي عبارة عن وسط حضري تقطنه 953 أسرة، نزحت إليه خلال الفترة الممتدة من 1959 إلى 1967 وخلال التسعينات، و من بين ذلك الحراك الجغرافي الذي عرفته بعض النازحين من ولاية غليزان ، حاولنا أثناء بحثنا الميداني معرفة الأصل الجغرافي للمبحوثين من كلا الجنسين، من خلال مناطقهم الأصلية أين تبين لنا أن أغلبهم يعودون من نفس الأصول الاجتماعية و الجغرافية كونهم ينتمون الى بلدية واد ارهيو، و يلل بولاية غليزان.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم التعرض لخصائص الحي المدروس، الذي يتميز بتوفر فيه جميع الخدمات و الحرف و كل أنواع التجهيزات ،و التي من شأنها أن تخلق التفاعل الاجتماعي و تعمل على الترابط بين الجيران، من خلال التقائهم المستمر عند قضاء حوائجهم مما يخلق نوع من الاحتكاك فيما بينهم و ينمي فيهم الشعور بالانتماء للحي و المدينة بشكل عام.

الفصل الرابع

التغيرات الاجتماعية و أثرها على العلاقات الأسرية

تمهيد

I. الأسرة مدخل نظري

1. تعريف الأسرة
2. مميزات الأسرة
3. أنواع الأسرة و مقوماتها
- 1.3 الأسرة النووية
- 2.3 الأسرة الممتدة
- 3.3 الفرق بين مفهوم الأسرة والعائلة
- 4.3 الأسرة الأبوية و النظام الأبوي

II. طبيعة العلاقات الأسرية

1. تأثير الثقافة الأبوية في الفضاء العائلي
2. دور العائلة الموسعة في تكوين التماسك الأسري
3. التنشئة الاجتماعية و دورها في بناء شخصية الافراد
- 1.3 التنشئة الاجتماعية الذكورية و قيم الذكورة
- 2.3 التنشئة الاجتماعية الانثوية و قيمها

III. التغيرات البنائية في الأسرة الجزائرية

1. تطور بنيات الأسرة الجزائرية عبر مختلف التعدادات الوطنية

- 1.1 الاسرة المعيشية الرحالة
- 2.1 الاسرة المعيشية العادية
- 3.1 تطور الاسر المعيشية الفردية
- 4.1 تطور الاسر المعيشية العادية من دون زوجين
- 5.1 تطور الاسر المعيشية العادية النووية
- 6.1 تطور الاسر المعيشية العادية الموسعة
- 7.1 تطور الاسر المعيشية العادية الممتدة

2. تغير الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالتحضر

- 1.2 تغير نمط الإنتاج
- 2.2 موجات النزوح الريفي
- 3.2 انعكاسات برامج السكن الجماعي

خلاصة الفصل

تمهيد

تسير الحياة الاجتماعية في كل مجتمع بشكل منظم و مصطلح عليه اجتماعيا ، و من المعروف انه لا يمكن لمجتمع أن يستمر في الوجود ، ما لم يشبع حاجات الإنسان البيولوجية و النفسية و الاجتماعية ، فالإنسان بحاجة إلى الطعام و المأوى و الأمن ، و الى الحصول على مكانة اجتماعية ، و أن يكون موضع تقدير و إلى أن يعبر عن نفسه و أن يكون له دورا في حياة الجماعة ، وعلى كل مجتمع أن يواجه هذه الحاجات الإنسانية الضرورية ، هذه الأساليب هي ما نطلق عليها بالنظم الاجتماعية .

قد يبدو للبعض أن العائلة نظام قائم على دوافع الغريزة و صلات الدم ، و أن العلاقة بين الزوج و زوجته و الرابط بين الأولاد ، و آبائهم و ما يقوم به كل من الأب و الأم من وظائف في حياة الأسرة، يسير وفق ما تمليه الغرائز الفطرية و ما توحى به الميول الطبيعية ، إلا أن الدراسة الاجتماعية للأسرة ترى غير ذلك حين تعتبر أن الأسرة كنظام اجتماعي تقوم على مجرد اصطلاحات يرتضيها العقل الجمعي وقواعد تختارها المجتمعات و يرجع ذلك الى:¹

- اختلاف نطاق الأسرة ضيقا وسعة باختلاف المجتمعات و العصور
- اختلاف النظم العائلية في جميع مظاهرها باختلاف الأمم و الهياكل
- تختلف وظائف الأسرة باختلاف الهياكل و المجتمعات و العصور، فهي قد تشمل كل الوظائف الاجتماعية من اقتصادية و تشريعية و سياسية و دينية كما كان الحال في الأسرة قديما.
- يختلف محور القرابة في الأسرة باختلاف المجتمعات، و ما تسير عليها من نظم ففي بعضها لا يمت الولد بصلة القرابة إلا لأمه، و أقاربها على حين يعتبر أبوه و أقاربه أجنب عنه لا يربطه بهم أي رابطة من روابط النسب.

فالأسرة هي بمثابة الوحدة الأساسية، التي يقوم عليها هيكل المجتمع، وعلى الصورة التي تكون عليها من القوة أو الضعف يكون المجتمع، فان أي تغير يحدث في الأنظم الاجتماعية الأخرى، مثل النظام الاقتصادي أو السياسي أو الديني أو التربوي أو الصناعي ، فانه يؤثر حتما فيها فالأسرة هي المرأة العاكسة لصورة التغير الاجتماعي على المجتمع.

¹عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، مرجع سابق، ص38.

I. الأسرة مدخل نظري:

1. تعريف الأسرة: يعرف لوك وبركس « H.J. LOCKE » و « E.W.BURGESS » الأسرة في كتابهما « THE Family » بأنها : مجموعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج أو الدم أو التبني، و يعيشون في منزل واحد و يتفاعلون وفقا لادوار اجتماعية محددة يحافظون على نمط ثقافي عام " و يعد هذا التعريف من أشهر التعاريف للأسرة.¹

أما "بيلز" و "هيوجر" يصفان الأسرة بأنها " جماعة اجتماعية تربط بين أعضائها روابط القرابة و « R.H LOWIE » يكتب عن الأسرة قائلا : " هي الوحدة الاجتماعية القائمة عن الزواج.... " ، أما " فورتنس " فتوصل الى صياغة تعريف يمكن أن يلقي قبولا عند الكثير من الانثروبولوجيين حيث اعتبر الأسرة هي " النواة الإنجابية." ²

و في نفس السياق يرى "وليم اجبرن" W.Egben " أن العلاقات الجنسية الوالدية هي المبرر الأساسي لوجود الأسرة ³، و منه نشير الى ما جاء به " هيربرت سبنسر " حيث بين لنا أن الأسرة " وحدة اجتماعية و بيولوجية " ⁴

والأسرة وفقا لتعريف "ميرداك"، هي عبارة عن جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك، و تعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية لعلاقة جنسية يعترف بها المجتمع ⁵، كما يعرفها " كريستانس " أنها " عبارة عن مجموعة من المكنات و الا دوار المكتسبة بالزواج او الولادة " ⁶

¹Burgess, E, and Locke, H: THE Family from tradition to companion ships, New York, 1950, P79

نقلا عن: عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية : دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري ، York, 1950, P79 و الأسري دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت ، ط 1، 1999 ، ص 35-36.

²محمد مهدي القصاص، علم الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص 23

³سعيد محمد عثمان، الاستقرار الأسري، و أثره على الفرد ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009، ص 16

⁴حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة و المجتمع: دراسة في علم الاجتماع الأسرة ، مرجع سابق، ص 23.

⁵Murdock, G.P » social organisation « New york, 1949, P.1

نقلا عن: عبد القادر القصير ، سبق ذكره ، ص 35

⁶Christensen, H : Hand book of mariage and the family «chicago, 1964, P.3

نقلا عن : عبد القادر القصير ، نفس المرجع ، ص 36.

ولكن نشير أنه " مهما اختلف المفكرون في تعريف الأسرة تبقى كل التعاريف لها خصائص بنائية"¹ و رغم تعددها إلا أن العلماء و الباحثين اعتبروا بالإجماع أن العائلة ،هي نسق من بين الأنساق الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي.

2. مميزات الأسرة:

الأسرة هي " مؤسسة اجتماعية " مرتكزة على تدرج سلمي تراتبي بين الأجيال و الجنسين، فاد فقدت الأسرة تدرجها السلمي فقدت وظيفتها كمؤسسة اجتماعية، يقول « **De Singly .F** » " أنه لا يمكن تصور مؤسسة اجتماعية ،بدون وجود تدرج سلمي و سلطة توجه النظام تحت قوانين ضابطة تحفظ تماسك المؤسسة .²

المرء لا يمكنه اتخاذ أي قرار بمفرده، فيجب المرور عبر الجانب الرسمي للمنظمة الأسرية، فيما يتعلق بمواضيع أزواج، حيث الأسرة تقوم بتوجيه الفرد في انتقاء الشريك، و تقوم ببناء علاقة زواجية بما يناسب معتقدات العائلة، و في غور هذه العلاقات تتحد الأدوار و الأوضاع القائمة على ايدولوجية خاصة تكون بذلك وحدة اجتماعية متناسقة يكتسب من خلالها الفرد معايير و قيم، تكون اتجاهاته تعطي معنى لسلوكه، يكتسب من خلالها هويته الذاتية في تفاعله مع أعضاء الجماعة المنتمى إليها ،مكونا و إياهم لا شخصية أثنى حيث يعي بانتمائه العائلي³، باندماج الفرد في المجال العام أين يتطلع على معالم الحياة ينمي بدبك شخصيته، مما يزيد من وعيه فيتأثر بالمحيط الذي يعيش فيه أي يوسع في شبكة علاقاته خارج المجال العائلي ،يفتح له مجال تعارف مختلف خاصة بعد الدخول للمجال المهني يشعر بذلك بهويته المستقلة تدفعه إلى التفكير في الزواج.

¹عبد الباسط محمد حسن، علم لاجتماع : الكتاب الأول، المدخل، دار غريب، بدون تاريخ ، ص 170

²De Singly François, **la famille individualiste face à la pratique culturelle**, paris, 2 VERLIS.2002

³FSIAN Hocine, thèse Doctorat d'état, psychologie clinique, identité féminine – identité) ; انظر ;

Maculine à propos des relations Homme/Femme en Algérie, université d" Oran, année , année universitaire 2005-2006, P..109

يتساءل « **Kaufmann** » ، كيف أن فكرة الزواج تقتحم فكر الفرد و تثير الرغبة في بناء أسرة ؟ و يجب اذ نخبرنا : لان الفرد يصبح واعي انه أصبح إنسان آخر.... فيريد التقدم نحو مستقبل مع أبنائه حيث تكون لديه الفكر الأسري الوثيق بمشروع إلا نجاب و الشعور بالأبوة¹ « **projet parental** »

3. أنواع الأسر و مقوماتها الأساسية:

1.3 الأسرة النووية:

تعتبر الأسرة النووية مجموعة اجتماعية محدودة نشأت عن طريق إنجاب أطفال تتألف من زوج و زوجها و أطفالها، تتكون من جيلين متطابقين و طالق عليه أيضا الأسرة الابتدائية حيث تحوي العناصر الأساسية التي يتشكل منها اي نظام اسري² ، و تقوم بتنشئة أطفالها، و هي أهم وظيفة اجتماعية بعد الانجذاب تحرص عليها الأسرة النووية حيث تتحول الى أسرة توجيهية و إرشادية.

يوضح « **Talcott Parsons** » أن الأسرة الزوجية تنشأ من خلال الزواج و هي الأسرة المنجية و التي تميزها عن أسرة التوجيه التي ولد بها الفرد³ ، و من جهة أخرى يموه "راد كليف بروان" إن شبكة العلاقات الاجتماعية تنشأ من منطق أن الشخص ينتمي الى أسرتين الأولى كابن و اخ، "أسرة التوجيه" و الثانية كزوج و أب " أسرة الإنجاب "⁴

2.3 الأسرة الممتدة:

ما يميز أعضاء الأسرة الممتدة شراكتهم في : اللقب، السكن، رأس المال الاقتصادي، وكل الخصائص التابعة للعائلة تمنحها شخصية حقيقية " يعتبر ابن خلدون هذا النمط رمزيا مثاليا للعائلة الإسلامية تدل على معنى ' العصبية' فتسمى أسرة العصب تقوم على صلة الدم و القرابة⁵

¹Hleridon, C, **sociologie du couple**, 1^{ère} édition, PUF, 1993.

²جون سكوت ، علم الاجتماع : المفاهيم الأساسية ، معجم سبق ذكره ، ص 375-37

³De Singly François, **sociologie de la famille contemporaine**, Armand colin, paris, 2007

⁴فاتن شريف، الأسرة و القرابة، دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية، دار الوفاء، الإسكندرية ، ط 1 ، 2006 ، ص 36

⁵سعيد محمد عثمان، الاستقرار الأسري وأثره على الفرد ، مؤسسة شباب الجامعة، 2009 ، ص 17

و يميزها بوتفنوشنت بطابعها المزدحم بعدد أفرادها الهائل، فقد تجمع من عشري (20) الى ستين (60) شخص، و تضم من ثلاث الى أربع أجيال متعاقبة تقيم في مسكن مشترك تحت سقف واحد.¹

هذا النمط كان سائدا في المجتمع الجزائري ، و تغير مرفولوجيا مع الانفراد السكني للزوجين في سكن مستقل مكونين بذلك أسرة زوجية او نووية، ولكن مضمونا كل طرف من أطراف العلاقة الزوجية لا يقطع الحبل السري مع أسرته الأصلية و يبقى و فيا لها حيث تستديم الروابط الأسرية مع تبادل الزيارات، و مع علاقات التآزر ، و التعاون بين أطراف الأسرة الزوجية في علاقاتها بأسرة الانتماء، يعتبر "دوركاييم"، أن النظام الاجتماعي يرتكز على الاحترام للجماعة وتقاليدها و مشاعر الانتماء لها، " فنحن متعلقين بالأسرة لأننا نتعلق بالشخص الذي هو الأب، الام، الزوجة، الأبناء.²

و منه نميز بين مفهوم العائلة و الأسرة، ففي تحليلنا لموضوع الدراسة و وظفنا مفهوم العائلة في علاقة الزواج بالأسرة الممتدة³ أما مفهوم الأسرة خصصناه للأسرة النووية بصفتها اصغر حجما من العائلة.

3.3 الفرق بين مفهوم الأسرة و العائلة:

العائلة تتألف من الإخوة و الآباء و الأعمام و الخلات و أولاد العم و أولاد الخال..... و يتقابلون في المناسبات الدينية و الشعائرية الفرحة و المقرحة، و ينشطون في المصالح المشتركة مثل قضايا الإرث، أما الأسرة هي العلاقة المباشرة للفرد مع أسرته⁴.

¹BOUTEFNOUCHENT M. **La famille algérienne, évolution et caractéristique récentes** ; Alger, SNED, 1982, P39-41.

²Emile Durkheim (1892) ; « **la famille conjugale** » P 09

³KOUAOUCCI Ali, **Famille –femme et contraception : contribution a une sociologie de la famille algérienne**, FNUAP, Alger, 1992, P182.

⁴سعيد محمد عثمان، الاستقرار الأسري و أثره على الفرد، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 17.

يرى دوركايم (Emile. Durkheim) ، " أن العائلة هي تقليص لأشكال قديمة عبر الزمن التاريخي، فمن شكل قبلي إلى شكل اسري، مروراً بالعائلة الغير منقسمة تتصف بالتماسك العائلي مكونة و حدة مشتركة بين أفرادها أين العائلة التقليدية كانت بمثابة قبلية ا و عشيرة صغيرة تربط أفرادها علاقات اجتماعية متماسكة، و يشير بيار بورديو (Pierre Bourdieu) : إن العائلة باعتبارها أسرة ممتدة هي النموذج الذي على صورته تنتظم البنيات الاجتماعية.... تضم كل الأقارب التابعين للنسب الأبوي¹

4.3 الأسرة الأبوية و النظام الأبوي:

الأسرة الجزائرية الممتدة هي أسرة أبوية في الصميم تتميز بنظامها الأبوي شكلاً و مضموناً، علماء الاجتماع أمثال "بورديو" و "بوتفنوشت" ، تكلموا على العائلة الجزائرية لنمطها الموسع « étendu » فيقول، بورديو وان "الأسرة الممتدة أو الموسعة تعتبر الخلية الأساسية للمجتمع الجزائري..... تضم كل أفراد العائلة من خط الأب... حيث تتجمع عدة أجيال تحت كنف و رعاية رئيس واحد يكونون بذلك علاقات ودية مشتركة " كما أنها " وحدة اجتماعية تضم عدة أسر نووية تابعة لخط الذكر.²

و يوضح أكثر « CAMILLERI » أن: الأسرة الأبوية تتميز بنظام أبوي و هو نمط تقليدي يركز في علاقاته على ضوابط أخلاقية ، يعتمد على مبدأ القيم و التضامن بين أفراد العائلة تحت هيمنة كبير العائلة وولي أمرها له الشرعية في ممارسة السلطة ضمن نظام تراتبي بين الجنسين و الجيلين المتعاقبين، من خلال معايير محددة تحت النظام الثقافي المعمول به.³

¹Pierre Bourdieu, *Sociologie de l'Algérie*, Coll., Que-sais je?N 802, Paris, puf 1974. P12.

نقلاً عن: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الانثروبولوجيا : ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية، إعداد الطالب دحماني سليمان، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2005-2006، ص 11

²Bourdieu p. (1974), *sociologie de l'Algérie*, que-sais-je ? n802, paris, puf, 127 p. P12-P71.

³CAMILERI Carmel, (1973).- *Jeunesse, famille et développement*, essai sur le changement. 'socio culturel dans un pays de tiers monde (Tunisie), centre de recherche scientifique, France ,P 09-10.

فدوركاييم يعتبر أن الأسرة من حيث الشكل و البناء يعني في عناصرها الظاهرة « **visible** » و هو الجانب البسيط الذي يمكن تحديده إحصائيا....فهذا الجانب يخفي بذلك الوظائف الأسرية و نمط حياتها، و هذا يجعلنا نحاطر في إهمال الجانب العلائقي و الذي يعتبر مهم في الدراسات العائلية

1

II. طبيعة العلاقات الأسرية:

1. تأثير الثقافة الأبوية في الفضاء العائلي

لا يمكننا فهم سيرورة الدينامكية الاجتماعية، المرتبطة بالتحويلات السريعة التي طرأت على الفضاء العائلي خاصة منها ما تعلق بالأدوار بين الجنسين، إلا ضمن سياقات تاريخية و سوسيو-ثقافية مرتبطة بالمجتمع الجزائري، المتأثر بالنظام الأبوي باعتباره " سمة العلاقة الاجتماعية المركزية للتشكيل الاجتماعي السابق على الرأسمالية ² ، على حد تعبير هشام شرابي، لذلك رأينا من الضروري العودة إلى معرفة مدى تأثير النظام الأبوي، كنظام اجتماعي على التنظيم العائلي عموما و على وجه التحديد العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، لذلك جاءت دراسة الأسر المبحوثة من كلا الجنسين تنتمي إلى هذا النظام، حيث ترجع أصولهم الاجتماعية، لمجتمع تقليدي بري انتقلت هذه الأسر عبر عملية هجرة داخلية نحو مدينة عين الترك بحي بني سميّر ، نتيجة الحراك الجغرافي لهذه الأسر، تعرض النظام الأبوي لعدة تحولات أساسية تتمثل في انقسام العائلة الأبوية لعدة أسر مصغرة و بداية تكوين أسر نووية .

تتميز الثقافة الأبوية بنسق نظامها و بنيتها البسيكو-سوسولوجية، وهي تشكل الإطار الذي من خلاله تتم عملية التنشئة الاجتماعية لأفراد الأسرة، و بعبارة أخرى " فالمجتمع التقليدي من خلال أخلاقياته و ميكانيزماته، التي من بينها الشرف يعطي كميّار اجتماعي غير مرئي تتقبله و تستنبطه المرأة هذه الأخيرة التي تقوم بتلقين هذه التربية لابنتها"³

¹ De Singly François, **sociologie de la famille contemporaine**, Armand colin, paris, 2007. P.7

² هشام شرابي، النظام الأبوي و إشكالية تخلف في المجتمع العربي بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1993، ص33.

³Addi, La houari, « **Femme, Famille et Lien social en Algérie** » Famille et mutations sociopolitiques L'approche culturaliste à l'épreuve, Paris, Ed, de la Maison des Sciences de l'homme, 2005, P73.

يتميز النظام الأبوي في العالم العربي بصلابة بنية العائلة، من خلال قواعد الانحدار من النسب الابوي، حيث يعود النسب إلى عائلة الأب، فيحملون اسمه دون اسم عائلة الأم.

كما يتمتع الشاب برأسمال رمزي من خلال الاسم، الشرف، الصلة، السلطة يتدخل في الحياة الاجتماعية¹، فيستمد الأب مكانته ضمن هذا النظام من خلال استقلالته و ملكيته باعتباره المالك الوحيد بحيث تعد هاتين الخاصيتين ضرورية لممارسة السلطة الأبوية.

كما يتولى الأب داخل العائلة الأبوية دور المنتج "و المعيل و المسؤول عن رزق العائلة ومدافع عنها و مرجع للسلطة فيها"² و بعبارة أخرى يلعب الأب دور المنظم الاقتصادي العائلي لتسيير الملكية المشتركة، و الحريص على تماسك الوحدة العائلية و توزيع الأدوار داخلها.

يمكن تحديد الثقافة الأبوية بأنها "مجموعة من القيم المعبر عنها من خلال سلوكات و مواقف وتطلعات الفاعلين، الذين يحددون مواقفهم و يحققون هويتهم من خلالها"³ ، فهذا النظام يؤكد على أن دور المرأة يقتصر فقط في الإنجاب و علاقتها الوثيقة بالفضاء المنزلي، و إبعادها عن المشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص شؤون العائلة، فنجد أن المرأة تستنبط معايير هذه الثقافة الأبوية ، فتقوم بإعادة إنتاج نفس النمط التربوي القائم على التنشئة الاجتماعية للجنسين، سواء ذكوري أو أنثوي، و سنجد هذا النمط من التنشئة الاجتماعية، حسب كل جنس عند المبحوثين الدين يقومون بالتمييز فيما يخص التنشئة الذكورية و الأنثوية، و لكن هذا لا يعني أن الأسرة الأبوية داخل المجتمع الجزائري واحدة في مختلف الحالات و الأزمنة، فسلطة الثقافة الأبوية حتى و إن لم تعد بنفس الصلابة ضمن البنية العائلية التي كانت عليها في السابق، إلا إنها لا زالت تحتفظ ببعض مقوماتها الرمزية، فهذه المعايير و القيم تتكيف في الحاضر، و تعيد تحديد وظيفة البنى الاجتماعية بسبب أن هذا التغيير لا يخفي القديم"⁴

¹Chaulet, C, *La terre les frères et l'argent*, Tome I, Alger O.P.U.1987.P.205.

²حليم بركات، *المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 2006، ص 176.

³Addi, La houari, *Les mutations de la société algérienne famille et lien social dans l'Algérie contemporaine*, Paris, Ed, la découverte, 1999, P12

⁴Mahfoud, Bennoune, *Les Algérienne victimes de la société Néo patriarcale*, Alger, Ed MARINOOR, 1999, P.44

لقد تعرضت الأسرة الجزائرية كمؤسسة اجتماعية، اقتصادية، لبعض التغيرات البنيوية في فضاءها العائلي.

و هذا ما شهدته خلال القرن التاسع عشر، من خلال ضعف القوة الثقافية الرمزية للمجتمع الأبوي، وذلك بتدخل عوامل متعددة، تتجلى في ضعف الروابط القبلية الجماعية و العشائرية، و من ضمنها الروابط الأسرية في الوسط الريفي، وهذا راجع لاستحواذ الاستعمار على أراضي الفلاحين و مصادرتها، و هذا ما عمل على تفتت و تجزئة الأراضي الجماعية، و في هذا الإطار يمكن القول بان فقدان قوة البناء الأبوي، يمكن إرجاعه لعامل التحضر و عملية الهجرة الداخلية اللذين كانا عاملا أساسيا في تغيير نمط الأسرة الموسعة إلى نمط الأسرة المصغرة و بداية تكوين الأزواج.

يشكل الأزواج وحدة ضرورية و أساسية، في تشكيل الأسرة المصغرة، و يظهر ذلك من خلال المسكن المنفرد، و خروج المرأة للعمل خارج المنزل و ارتفاع نسبة التعليم بمختلف أطواره لكلا الجنسين.

2. دور العائلة الموسعة في تكوين التماسك الأسري:

إن المجتمعات البشرية تستمد وجودها و استمرارها، من خلال المؤسسة العائلي التي تعددت أشكالها و أنماطها فحسب كلودين شولي (C.Chaulet)¹، تبقى العائلة الموسعة فاعلة و مؤثرة في التنظيم العائلي للمجتمع الجزائري بصفة خاصة و المجتمعات المغاربية عامة، و هي بذلك تظم في "أحضانها عدة عائلات زواجية"² كما يعتبر التوسع إحدى الخصائص المميزة لهذا النمط من العائلة، بحيث تتضمن خاصية التوسع في تجاوز الخلية الأسرية الواحدة إلى عدة خلايا في نفس الجيل أو في الأجيال المتعاقبة، مما يجعل بنية هذه الأسر التقليدية حجمها كبيرا باعتبارها جماعة منزلية تضم عدة خلايا أسرية تشترك في العيش معا تحت سقف واحد.

¹Claudine, Chaulet, *La terre Les frères et l'argent*, T1, Alger, Ed, O.P.U.1987.P.206

²مصطفى بوتفوشنت، العائلة الجزائرية: التطور و الخصائص الحديثة، ترجمة احمد دمري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص39.

تتمثل أهم وظيفة تقوم بها العائلة الموسعة من بين جميع وظائفها الاقتصادية الضرورية ، في تحديد الانتماء الاجتماعي للفرد، حيث لا تشمل وظيفة العائلة الموسعة في وظيفة بيولوجية فحسب ، بل في إعادة الإنتاج الاجتماعي لأعضاء تابعين لها.

و هنا تلعب التربية دورا أساسيا من خلال التنشئة الاجتماعية في الفضاء العائلي، إذ يقول بيار بورديو في هذا الصدد (Pierre Bourdieu) : " إن التربية باعتبارها أداة رئيسية للاستمرارية التاريخية و التي تعتبر سيروية تتم من خلال عبر الزمن بإعادة الإنتاج الثقافي بواسطة إنتاج الهابitus (Habitus) " ¹

توجد العائلة الموسعة في المجتمعات الريفية التقليدية ، و التي تكون فيها سيطرة الزوج على زوجته و أفراد عائلته، كما يسود فيها التماسك الأسري حفاظا على الوحدة العائلية، و في هذا الصدد يرى هواري عدي ، (Addi Lahouari) أن " الثقافة الأبوية تكون سجلا مرجعيا ، حيث تدفع لتنظيم الرابط الاجتماعي " ² كما تظهر العائلة من خلال هذا السياق أنها " نتاج عمل تأسيس حقيقي طقسي و تقني، في الوقت نفسه يهدف إلى أن يؤسس بصورة مستمرة داخل عضو من أعضاء الوحدة المؤسسة، شعورا خاصا ضامنا يمثل شرط وجود هذه الوحدة و استمراريته ³ ، وعليه فان كل هذا لمسناه من خلال بحثنا الميداني حيث وجدنا بان بعض الباحثين من كلا الجنسين قد نشأوا في عائلات موسعة فحسب تصرّحاتهم:

إذ تقول إحدى الباحثات: " في السابق قدام لا نرحلوا إلى حي بني سمير، كنت نعيش مع راجلي وولادي في الدار الكبيرة لي فيها ثلاث عيلات كنا متفاهمين وكنا يد وحدة... كان راجلي يخدم في الفلاحة من الفجر حتى المغرب، كان ناشط بزاف أما حنا النساء كن في الداخل الدار مع شقا و تربية الأولاد (...) " (مقابلة رقم 02. السن 50 سنة).

¹ يار بورديو و جان كلود باسرون ،إعادة الإنتاج، في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم ، ترجمة ماهر تريمش،مراجعة سعود المولى،بيروت،المنظمة العربية للترجمة ، ط1، 2007، ص136.

²Addi, Lahouari, **la mutation de la société algérienne : famille et lien sociale dans l'Algérie contemporaine**, Op cit, P.16.

³Pierre, Bourdieu, « **A propos de la famille comme catégorie réalisée** » in Actes de la Recherche en Sociales, N°100, P.34

يتضح من خلال كلام المبحوثة، أنها نشأت في عائلة موسعة ضمن منزل عائلي كبير تربطها علاقة وطيدة بأفراد هذه العائلة، كما يتجلى من خطابها التركيز على العلاقات الاجتماعية بين الجنسين من خلال الفضاء .

و في هذا السياق ترى " مارتين سيغلان " (Segalen Martine) أن: " الانفصال بين الفضاءات الخاصة و العامة قبل أن تكون جنسية، تقول بأنها في البداية تميز بين العائلي و غير العائلي، بين العائلي و الجوار بين العائلي و الأجنبي"¹ هذا الأخير يتضمن التقابل بين الفضاء العام حيث يكون ارتباط الرجل بالعمل الفلاحي، أي بالخارج و الفضاء الخاص الذي يشمل ممارسة المرأة لعملها المنزلي، لتلبية حاجيات العائلة الموسعة.

فإذا تمعنا جيدا في خطاب المبحوثة، يظهر لنا بوضوح تقسيم الجنسي للعمل، " الذي يشير إلى نوع من تقسيم العمل الاجتماعي الناتج عن العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، الذي من خصائصه الأولوية للرجال في فضاء الإنتاج و النساء في فضاء إعادة الإنتاج الثقافي "² يرجع التقسيم الجنسي للعمل إلى السيرة التاريخية القديمة، المرتبطة بالحياة الاجتماعية و التنظيم الاجتماعي للبشرية، كما يعد أساس هذا التقسيم مبني على الأساس الثقافي، و الكوني لهذا التقسيم الذي يختلف حسب طبيعة المجتمعات و الثقافات.

كما يساعد التقسيم الجنسي للعمل على فهم عملي و عميق، لتوزيع الأدوار الاجتماعية بين الجنسين ضمن نسيج العلاقات الاجتماعية في المجتمع، و يساهم في بناء قيم الذكورة و الأنوثة في الفضاء الاجتماعي.

لقد عرفت الأسرة الجزائرية عدة تحولات سوسيو-اقتصادية متنوعة، غيرت من البنية المكونة لها، بالإضافة إلى طبيعة الروابط العائلية التي تربط بين أعضائها .

¹Martine, Segalen, « L'organisation sexuée des espaces », in Collectif, La place des femmes, EPHESA, Paris, La Découverte, 1995, P182.

²Helena, Hirata, et Danièle, Kergoat, « Division sexuelle de travail professionnel et domestique :Brésil, France, Japon » Paris, Ed, la Découverte, 2008, P199.

فالتغير في بناء ونمط الأسرة يعد من المؤشرات القوية في التغير الاجتماعي، باعتبار الأسرة هي مركز العلاقات الاجتماعية، و مكان التربية و التنشئة الاجتماعية وحلقة أساسية من حلقات البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع¹، و في هذا السياق فالأسرة في المجتمع الجزائري انتقلت من نمط العائلة الموسعة إلى نمط الأسرة المصغرة .

هذه الأخيرة المتكونة من الأزواج وأبنائهما غير المتزوجين، حيث تعتمد الأسرة المصغرة على حرية الأزواج في اختيار الشريك أثناء عملية الزواج، و ذلك من خلال محاولة التقليل من تأثير الاكراهات الاجتماعية التي تمارسها الأسرة الموسعة ،فيما يتعلق بروابط القرابة ونظام الزواج، كما يتميز هذا النمط الثاني من الأسرة بالاستقلالية الاجتماعية والاقتصادية للأزواج في تسيير المدخول العائلي، و في هذا السياق يقول "كمال كاتب" (kamel kateb) " هذه الاستقلالية مرتبطة نتيجة بعد الفضاء من العائلة الأصل، يحدث ذلك من خلال الهجرة الداخلية أو الخارجية، و تكون نتيجة تقود لبروز الفرد المستقل في المشاريع العائلية الزوجية و المهنية"²

و يذهب في هذا الصدد بعض الباحثين المنشغلين ،بدراسة التغيرات السوسيو-ديموغرافية للمجتمع الجزائري و من بينهم " زهية واضح بديدي (Zahia Ouidah bédidi) إلى ما يعرف بسيرورة انتشار نمط الأسرة النووية³ ، من خلال تحول البيت لنمط نووي بالرغم من كل ذلك ، هذه الأخيرة ترتبط بخاصية الاستقلالية في تنظيم الشؤون المنزلية ، و سلطة اتخاذ القرارات للازدواج ضمن الفضاء العائلي وتراجع المواقف و الاتجاهات الاتكالية ، التي كانت تتميز بها الأسرة الموسعة، لكن من جهة أخرى لا يزال التضامن الاجتماعي بمختلف أشكاله، له تأثيرا قويا من خلال الروابط الأسرية التي تربط بين الأسرة المصغرة و الأسرة الموسعة.

¹ بومخلوف محمد، "نمط الأسرة الجزائرية و محدداتها : دراسة إحصائية و تحليل نظري" في التغيرات الأسرية و التغيرات الاجتماعية، فعاليات الملتقى الثالث 20-21 جانفي 2004، سلسلة الوصل، قسم الاجتماع ، جامعة الجزائر، ج 1 ، العدد الثاني ، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2006، ص72.

² Kateb, Kamel, « **Changements démocratiques et organisation familiale en Algérie** » Revue Maghreb-Machrek, N176, Eté 2003, P106.

³ Djamel Eddine, Hadj Ali, **avec la collaboration d'Ouardia, Labsari, la famille algérienne**, I, Les sources démocratiques : Limites et potentialités, Alger, Ed CREAD, 2006, P2

و في هذا المنوال يقول أحد المبحوثين : " كنت نعيش في وسط العايلة كنا متعاونين كانت حياتنا بسيطة بساح بزاف سواح تبدلوا في هدي السنين التالية، سيختوا كي هجرت العيون فأولادي كي تزوجوا دارو ديارهم وحدهم وولوا عايشين غاية" (مقابلة رقم 02 السن 60 سنة)، فمن خلال هذا يتضح لنا بان خطاب المبحوث أن ما شهدته أسرته من التغير الاجتماعي، بعد ما عرفته من حراك جغرافي أدى إلى انتقالها من نمط عيش العائلة الكبيرة، التي كان يتميز بها حسب المبحوث بالبساطة و السهولة في الأسرة التقليدية، حيث لم تكن تتطلب مهام كثيرة و معقدة ، مقارنة بما عرفته الحياة الحضرية الحديثة و متطلباتها الأمر الذي أدى إلى ظهور نمط من الأسر، مختلف عن السابق يتجلى في الأسرة النووية المكونة من الأزواج و أبنائهما، حيث تجمع هذه الوحدة الزوجية علاقة حميمة، تقوم على أساس الاحترام و التفاهم و تبادل الرأي ، كما تتسم " بمجموع التبادلات العائلية التي تأخذ معنى"¹

3. التنشئة الاجتماعية و دورها في بناء شخصية الأفراد:

إن أهم التغيرات التي مست المجال الخاص ،إعادة التفكير في الطريقة التنشئية للأبناء حيث أن " الأسرة أصبحت تهتم بتكوين الشخصية الانجازية ،التي تتسم بالاستقلالية و الضبط الذاتي، و الثقة بالعلم، والعقلانية في السلوك و التفكير، و الميل إلى الادخار و القدرة على التخطيط للمستقبل"²، فتعددت الأسرة أدوارها حيث: " لا تكون العائلة مسؤولة عن تربية الأبناء و تنشئتهم، و تقويم سلوكهم و زرع القيم الايجابية عندهم فحسب، بل تكون مسؤولة أيضا عن تحصيلهم العلمي بحتهم على اكتساب العلم والمعرفة، فالعائلة تشارك في رسم مستقبل الابن و تحديد الهدف الذي ينبغي تحقيقه"³ إن دور العائلة في بناء الهوية الفردية هو دور مركزي، بما أن بناء الذات لا يتم إلا من خلال وجهات نظر المقربين و أولهم أعضاء الأسرة : "فالعائلة تعتبر مؤسسة ،و لكن في نفس الوقت هي مجال تقوم ببناء الهوية الذاتية"⁴

¹Kaufman, J-C, La trame conjugale, **Analyse du couple par son ligne**, Paris, Ed, Nathan, 1992, P.82

²عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص74.

³حسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 289-290.

⁴Laurent les Nard, **La famille désarticulée les nouvelles contrainte de l'emploi du temps**, collection : le lien sociale, PUF, 2009, P.27-28.

و نسطر في نفس السياق ما قاله شال تيلور (TAYLOR Charles) (1996): "لا نعلم بمفردنا بلا شك، فيجب دائما المرور عبر شخص آخر لتتوصل بكل سرية لـ"الأنا"¹ و ما برز بموجب التغيرات الاقتصادية والتربوية للمجال العام الطريقة التنشئية المزدوجة للفتيات بين ما هو تقليدي أين تحافظ الأم على تقاليد العائلة و إعادة إنتاج النظام التربوي لدور المرأة حيث تعد الفتاة لمحلة الزواج² و ما هو عصري أين تحتك بالحيط الخارجي وتحقق ذاتها في مجتمع متغير حيث تلقى دعم ايجابي من الأب الذي يبرز كفاعل اجتماعي يعطي لمسة تنشئية جديدة للابنة . أما حاليا فان المرأة الجزائرية اتجهت نحو مخطط آخر، بعد ما حققت ذاتها و استقلاليتها المادية وكونت بذلك شخصيتها، استطاعت بما أن تواجه بها المواقف العائلية التي تناقض اتجاهاتها، و في نفس السياق يخبرنا (CAMILERI) أن: " بعدما كانت الفتاة في فترة تحجب عن العالم الخارجي، أصبحت بعد التغيرات الاجتماعية متطلعة على العالم، و سعت نظرتها معارضة المجال التقليدي، فتفتحت على المحيط أين اكتشفت الواقع"³ إلى حد كسر أبواب الجامعات من بعيد أو من قريب أين الحراك الجغرافي كان له اثر بالغ في توسيع شبكة التعرف بين مختلف الأعراق الاثنية الجزائرية ، مما سمح بالاختيار لقرناء الأزواج و إعادة التفكير في العلاقات الزوجية.

1.3. التنشئة الاجتماعية الذكورية وقيم الذكورة:

تتولى التنشئة الاجتماعية الخاصة بالذكر بتلقينه بصورة تدريجية المعايير و التوقعات التي تطابق جنسه، يتعلم من خلالها قيم الرجولة والذكورة باعتبارها بناء اجتماعي و ثقافي، هذه القيم التي تتأثر بمختلف القوى و المؤثرات الاجتماعية التي تقبل أو ترفض موقف معين.

¹ De Singly François, (2002).- la famille individualiste face au pratique culturelle, paris, Op cit, P

² LACOSTE-DUJARDIN Camille, (1985-1996), Des mères contre les femmes : Maternité et patriarcat au Maghreb, la découverte, paris.

³ CAMILERI, C(1973), jeunesse, famille et développement, essai sur le changement socio culturel dans un pays de tiers monde (Tunisie), centre de recherche scientifique, France.

فيتلقى الطفل في الوسط التقليدي " التربية الأولى للطفل التي تبدأ بالتدريب على مكانزمات على ما يجب و على ما لا يجب "1، حيث تتم تربية الطفل من طرف نساء العائلة الموسعة ترسخ التنشئة لدى الطفل قيم عدم الخوف و تأكيد الذات، كما يلحق على ضرورة الإقبال على المخاطرة بطريقة عملية بعد أن دربه على الرياضة و المنازلة وأكسبته الثقة بالنفس، وبذلك عملت التنشئة الاجتماعية على صنع الفرد حتى يتماشى مع النموذج الخاص به، فعرضت عليه إظهار الخصائص الذكورية ، فالتنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الذكر منذ الصغر، من خلال مهارات التفاعل الاجتماعي مع غيره بحكم تردده على الفضاء الخارجي، و من ثمة كان مؤهلا للانخراط في الجماعة العضوية التي ينتمي إليها، وذلك ما يتلاءم و القيم الذكورية والدور الذي يقوم به، مما لا شك فيه، أن حضور الشاب يعد عاملا من عوامل اكتساب الطفل للخصائص الشخصية المطابقة لجنسه حتى يتوافق مع محيطه الاجتماعي، و يكتسب الأدوار الذكورية و يظهر ذلك في أهمية الفضاء العام المتمثل في فضاء الشارع الذي يساعد في تنشئة الأفراد من كلا الجنسين.

2.3. التنشئة الأنثوية وقيمتها:

تقوم الأم بتلقين ابنتها منذ التنشئة المبكرة على معايير و قيم أنثوية تصبح بمثابة المحرك لسلوكها، حيث يتم ارتباطها من خلال علاقة وطيدة بالفضاء المنزلي، و في هذا السياق " تلتقي المرأة و الدار في طابع الأنوثة بكل ما تحمله من دلالات نفسية و اجتماعية بالنسبة للرجل"2، و تعمل التنشئة الخاصة بالبنت على تربيتها على الحفاظ على شرفها الذي هو أيضا شرف العائلة، حيث تعتبر قيمة الحفاظ على الشرف من أكثر القيم أهمية وأعلى رتبة في تراتبية النظام القيمي، لكن هذه التنشئة التي تتلقاها البنت لا تعد نتاجا دور الأم فقط وإنما تعد نتاجا اجتماعيا من خلال الدور الذي تلعبه غير العائلة حيث يساهم كل عضو فيها بتلقينها لبعض القيم.

¹Zerdoumi, Nafissa, *Enfant d'hier : l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel Algérien*, Paris, Maspero, 1970, p159.

²سعيد محمد، "الدار - المرأة رمزية الفضاء بين المقدس و الديني في الثقافة الشفوية"، في إنسانيات ، العدد 2، خريف 1997، ص9.

و المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع، و بذلك تقوم العائلة الموسعة بتشكيل شخصية الأنثى و تكوينها اجتماعيا و ثقافيا، و ترسيخ فيها منظومة قيمية بما تتضمنه من خلال المواقف الممنوعة و المسموحة، و هو ما لا يخالف القواعد الاجتماعية.

وماذا كان الفضاء العائلي هو مجال التنشئة المستمرة بالنسبة للبنات، حيث تتعلم دورها كزوجة و كأم يستوجب عليها مستقبلا الإشراف على شؤون المنزل كله ، فمن الأفكار التي ترسخها الأم في نفس ابنتها، هي أن المرأة عماد البيت لذلك عليها أن تتعلم منذ طفولتها كل الأعمال الحرفية والمنزلية، إذ لا تكتفي الأم بتلقي ابنتها هذه الأعمال فقط، بل توكل لها مهمة رعاية إخوتها الصغار و مسؤولية إدارة شؤون البيت.

III. التغيرات البنائية في الأسرة الجزائرية

1. تطور بنيات الأسر الجزائرية عبر مختلف التعدادات الوطنية

في غياب معطيات أعدت خصيصا حول الأسرة، يعتمد معظم الباحثين حول تطور الأسرة الجزائرية، على نتائج التعدادات التي تعتمد بدورها على المفهوم الإحصائي " الأسرة المعيشية" (Ménage). و لهذا المفهوم أهمية خاصة من ناحية أنه "يعبر عن وحدة منفصلة في سكنه، تشكل بنية التفاعل الأساسي و المباشر للفرد، و لها قدر من الاستقلالية عن المحيط على الأقل في بعض أمور الحياة اليومية"¹ و تميز التعدادات الجزائرية بين أربع فئات من السكان تفرد لكل منها استمارة خاصة بها²

أ- فئة السكان التي يتم حصرها على حدة: (Population comptée à Part):

و يتعلق الأمر هنا بالأشخاص المقيمين في المستشفيات لمدة طويلة، و الأشخاص المحبوسين، الأشخاص المقيمين في مؤسسات الرعاية، و الأشخاص الذين لا يملكون مقر سكن ثابت.

¹ تركي، ثريا و زريق، هدى، تغير القيم في العائلة العربية، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، رقم 21، عمان، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، 1995، ص12

²O.N.S Guide du recenseur, 5^{eme} recensement général de la population et de l'habitant, Op cit,P. 63

1.1 الأسرة المعيشية الرحالة: (Ménage nomade):

و التي هي مجموعة من الأشخاص لا يملكون سوى الخيمة كنمط للسكن، و يقومون بتنقلات دورية أو مستمرة، هؤلاء الأشخاص يحضرون و يتناولون وجباتهم الأساسية جماعيا، و تتألف من شخصين أو أكثر يعيشون جماعيا في وحدة سكنية أو في حجرات فردية أو جماعية، و يتناولون أحيانا وجباتهم جماعيا وعلى عكس الأسرة المعيشية العادية، لا يوجد هنا شخص يمكن اعتباره رئيسا للأسرة المعيشية، ويتعلق الأمر هنا في أغلب الأحيان بالعمال أو الطلبة الذين يعيشون في وحدة سكنية، كمستخدمي الفنادق، أعضاء الجماعات الدينية، العمال المؤقتين في ورشات الأشغال العمومية، أشغال الحفر، أو في قواعد الشركات البترولية، و كذا الفلاحون الموسمين.

2.1 الأسرة المعيشية العادية: (Ménage ordinaire):

و يمكن تعريفها على أنها: مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد و تحت مسؤولية شخص واحد يعتبر رئيسا (Chef de ménage). و يقيم هؤلاء الأشخاص عادة بتحضير و تناول أهم الوجبات معا و غالبا ما يكونون مرتبطين فيما بينهم برابطة الدم أو الزواج. فهي إذن تعبر عن تجمع منزلي أسري، ولذلك فهي التجمع المنزلي الوحيد الذي يأخذ بعين الاعتبار عند دراسة البنيات الأسرية، على عكس التجمعات الأخرى التي ذكرناها أعلاه (فئة السكان التي يتم حصرها على حدة، الأسرة المعيشية الرحالة، والأسرة المعيشية الجماعية). "وتصنف التعدادات الوطنية الأسرة المعيشية العادية إلى 13 صنفا و هي

- أسرة معيشية عادية متكونة من شخص واحد بمفرده.
- أسرة معيشية عادية متكونة من شخصين أو أكثر بدون وجود رابطة زواجية.
- أسرة معيشية عادية متكونة من الزوجين + أبنائها
- أسرة معيشية عادية متكونة من الزوجين دون أبناء.
- أسرة معيشية عادية متكونة من أم بمفردها + أبنائها أو أب بمفرده + أبنائه
- أسرة معيشية عادية متكونة من زوجين + أبنائهما + أشخاص إضافيين
- أسرة معيشية عادية متكونة من زوجين دون أبناء + أشخاص إضافيين

- أسرة معيشية عادية من أم بمفردها + أبنائها أو أب بمفرده + أشخاص آخريين إضافيين.
- أسرة معيشية عادية متكونة من أسرتين من النمط: أم بمفردها + أبنائها أو أب بمفرده + أبنائه، سواء وجد أم لم يوجد أشخاص إضافيين.
- أسرة معيشية عادية متكونة من أسرتين من النمط: الزوجين + أبنائهما أو من أسرتين من النمط: أم + أبنائها أو أب + أبنائه ، سواء و جد أو لم يوجد أشخاص آخريين إضافيين.
- أسرة معيشية عادية متكونة من أسرتين إحداهما من النمط: الزوجين + أبنائهما و الأخرى من النمط: الزوجين دون أبناء سواء وجد ام لم يوجد أشخاص آخريين.
- أسرة معيشية متكونة من أسرتين إحداهما من النمط: الزوجين + أبنائهما و الأخرى من النمط: الزوجين دون أبناء سواء وجد أم لم يوجد أشخاص آخريين إضافيين.
- أسرة معيشية متكونة من ثلاث اسر أو أكثر سواء وجد أو لم يوجد أشخاص آخريين إضافيين.

3.1 تطور الأسر المعيشية الفردية:

تتكون هذه الأسر المعيشية من شخص واحد بمفرده، و إذا كان انتشار هذا الصنف من الأسر المعيشية في القطاع الحضري، قد ارتبط بظاهرة النزوح الريفي، التي صاحبت السنوات الأولى للاستقلال فان تناقص نسبتها يرجع أساسا إلى، تناقص شدة هجرة سكان القرى إلى المدن طلبا للعمل.

و أيضا إلى التحاق أفراد الأسرة بمعيّلتهم في المدينة الذي قضى فترة من الزمن في البحث عن العمل و أسباب الاستقرار

4.1 تطور الأسر المعيشية العادية: " من دون زوجين".

تتألف هذه الأسر المعيشية العادية من شخصين أو أكثر، لكن لا توجد داخلها علاقة زواج تربط اثنين من أفرادها، مثل الأسر التي تتكون من الإخوة و الأخوات بعد وفاة الأبوين، لقد شهدت النسبة المئوية لهذا الصنف تناقصا من تعداد لأخر في القطاعين معا الحضري و الريفي.

إذ سجلت 1.14 % عام 1966 و 1.05 % عام 1977 و 0.75 % عام 1987 ثم 0.64 % عام 1998.

ويرجع تناقص نسبة هذه الأسر المعيشية من جهة، إلى انخفاض وفيات البالغين الناجم عن تحسن وسائل الرعاية الصحية، مما أتاح للأبناء العيش مدة أطول مع آبائهم، و من جهة أخرى إلى ظاهرة الزواج الذي يقال عنه بالزواج العصري بحيث تأثير التغير الاجتماعي على النظام يظهر أكثر في المدن. إذ أن الأوساط الريفية رغم بعض التغيرات الطفيفة التي طرأت عليها، نظرا للتصنيع و لانتشار التعليم، لا تزال متمسكة بتقاليدها و معاييرها، كما أن الاتصال بين الأوربيين و الجزائريين إبان الاستعمار كان مباشرا في المدن، و تعد فترة الاستعمار لها تأثير على نظام الزواج في المجتمع الجزائري¹ فالتحولات العميقة التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، خاصة انتشار التعليم الذي أتاح فرصة الاختلاط المشترك و العمل المشترك، مما سهل للشباب في البحث عن الشريك المثالي، مما ساعدت هذه الظروف في إتاحة الفرصة للجنسين المقبلين على الزواج و دراسة شخصية الآخر في ظروف ملائمة. و ساهم في توسيع دائرة الاختيار الزوجي، هو خروج المرأة للعمل بالازافة إلى التطور الاجتماعي لوضعية المرأة أمام اختيارها لزوجها، قد شجعت كثيرا على الزواج حيث أشارت دراسة مصطفى بوتنفونشت إلى أن: "الثلث من عينة العائلات اختارت فيها الفتيات بحرية أزواجهن مباشرة في وسط جامعي، أو مهني أو وسط آخر"²

و يمكن تلخيص أهم ما يميز الزواج التقليدي و الزواج المعاصر، في المجتمع الجزائري: أن الزواج التقليدي يمثل أحد آليات الجماعات المنزلية، و يتم عن طريقه إعادة الإنتاج البيولوجي و الاجتماعي و هو يعكس الصورة السوسيوقافية للمجتمع الجزائري. يمثل إستراتيجية عائلية تهدف، إلى التماسك الأسري و الحفاظ على ميزة الامتداد. إن الزواج المعاصر يمثل مشروعا لإنشاء أسرة جديدة.

¹. براش، غوش فوزية، الصراع النفسي للمرأة المطلقة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد علم النفس، 1989، ص. 17.

². بوتنفونشت، مصطفى، مراحل تكوين البنية الاجتماعية في الجزائر، مجلة علم الاجتماع، العدد 03، أبريل 1986، ص. 55.

و لاشك أن المجتمع الجزائري في أثناء انتقاله من المجتمع التقليدي، و الثقافة التقليدية إلى المجتمع الحديث و الثقافة الحديثة، مر بتغيرات في قيمه الاجتماعية و الأخلاقية.

و هذه التغيرات التي تمس القيم القبلية- العشائرية و العائلية يمكن اعتبارها كعامل تغير الأسرة الجزائرية و أيضا كنتيجة للتحويلات التي تعرفها هذه الأخيرة.

5.1 تطور الأسر المعيشية العادية النووية:

يضم هذا النوع من الأسر المعيشية العادية ثلاثة أصناف من الأسر (الأسرة بالمعنى البيولوجي):

-الزوجين+ أبنائهما (الصنف 03).

-الزوجين دون أبناء (الصنف 04).

-أم بمفردها+ أبنائها أو أب بمفرده + أبنائه (الصنف 05).

لقد عرفت نسبة كل هذه الأصناف مجتمعة، انخفاضاً في القطاع الحضري في الفترة الواقعة ما بين

التعداد الأول، و التعداد الثاني¹

لقد سجل ارتفاع في عدد الأسر المعيشية من 2031167 أسرة في 1966 ليصل في التعداد

السكاني الأخير إلى 5771441 أسرة معيشية، أي بزيادة 3740274 أسرة، إذ قدرت نسبتها

عام 1966 ب 61.30%، بينما لم تتجاوز نسبتها عام 1977 بنسبة 59.08%، لتعرف بعد

ذلك ارتفاعاً محسوساً خلال التعدادين الآخرين و في القطاعين معاً، إذ قدرت نسبتها العامة على

التوالي ب 65.14 % ثم 71.06 % .

¹GUETTA, Maurice ; **Urbanisation et structure familiales en Algérie**, (1948-1987), in, revue française de sociologie ; N° 4, 1991, P.577-597

فالملاحظ أنه بعدما اتجهت نسبتها نحو الانخفاض في الفترة الواقعة، بين التعدادين الأول عام 1966، و التعداد الثالث عام 1987، شهد التعداد الخامس و الأخير عام 2008 تزايدا في نسبتها، لتصل إلى 6.29 % .

فهذه الأسر غالبا ما تكون من أم بمفردها، زائد أبنائها القاصرين (91.5%)، من مجموع الأسر الوحدوية، ويعود انتشارها إلى ارتفاع نسبة الترمل، و إلى ارتفاع معدل الطلاق، ولقد أظهرت نتائج التعداد الأخير لسنة 2008 أن 58.6%، من هذه الأسر ترأسها أرملة و 18.8% منها ترأسها مطلقة، كما أن غالبيتها تقيم في القطاع الحضري أي 66.5%¹

6.1 تطور الأسر المعيشية العادية الموسعة:

تتركب هذه الأسر المعيشية من أسرة بيولوجية نواة يحيط بها أفراد إضافيين و يتعلق الأمر هنا غالبا بالأصول مثل الجد، الجدة، آباء أحد الزوجين أو الأقارب مثل العم، العممة، الخال، الخالة.....الخ. أما الفترة الواقعة بين عامي 1998 و 2008 فشهدت فيها الأسر المعيشية الموسعة نوعا من الاستقرار في الريف كما في الحضر.

7.1 تطور الأسر المعيشية العادية الممتدة:

هذه الأسر المعيشية ممتدة أو مركبة، لان بنائها يعتمد على أسرتين بيولوجيتين نواة أو أكثر، و لقد ميز تطور نسبتها المئوية نوعا من الاستقرار، خلال الفترة الممتدة بين عامي 1966 و 1987، إذ بلغت 21.27 % عام 1966 و 21.08% عام 1977، 20.80% عام 1987. إلا أن التعداد الأخير، أظهر انخفاضاً واضحاً في نسبة هذا النوع من الأسر، إذ لم تسجل عام 2008 سوى 13.89% فقط .

¹O.N.S Guide du recenseur, OP Cit, .P. 7

2. تغير الأسرة الجزائرية و علاقتها بالتحضر:

يقول مصطفى عمر التير: " و مع أن التحديث (...) ظاهرة عالمية، فان ظاهرة تحضر المجتمع العربي ليست صورة طبق الأصل لتجارب مجتمعات أخرى، تبدو بعض مظاهره المادية، و كأنها تقليد لما جرى و يجري في المجتمعات الغربية المعاصرة ¹

فحركة التحضر في الجزائر، و على غرار مثيلاتها في الوطن العربي ظهرت بخصائص، ميزتها على ما جرى في مجتمعات أخرى أهمها ، أنها نشأت في ظل الهيمنة و السيطرة الأجنبية، وهي بذلك لم تكن نابعة من الذات أي من التطور الذاتي و الطبيعي للمجتمع.

كمالا يجب أن ننسى الأساليب العنيفة التي استعملها الاستعمار الاستيطاني² في تدخله للمجتمع الجزائري و نمط الصيرورة التي لم تعرفه البلدان العربية الأخرى مثلاً.

أما بعد الاستقلال تواصلت و تعمقت و تسارعت، هذه الدينامكية بتوجيه من الدولة، التي قامت بوضع و تنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية، بما توفر لها من رؤوس أموال ضخمة ناتجة عن عائدات المحروقات، و لقد صاحب ظاهرة التحضر المادي في الجزائر تحولات اجتماعية كبرى أهمها:

- تغير نمط الإنتاج.
 - موجات النزوح الريفي و التحضر³
 - انتشار التعليم الحكومي.
- توسيع نمط السكن الجماعي الاجتماعي (Z.H.U.N)، بعد السبعينات و اكتمال مشاريع " مخطط قسنطينة 1958" بعد الاستقلال.(Opérations Carcasses).

¹ التير، مصطفى عمر، المجتمع العربي بين النمو و التحديث، العدد 433، ديسمبر 1994، ص 90

² BOURDIEU Pierre et SAYAD abdelmalek, Op cit, P40

³ SARI Djilali, L'ampleur de l'urbanisation et ses répercussions sur la famille, in Djilali SARI, les mutations socioéconomiques et spatiales en Algérie, Algérie, O.P.U, 1993, P241-252

و تعتبر هذه الظاهرة بمثابة العوامل، التي ساهمت في تغير المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، و بالتالي تغير في بنيته الأساسية أي الأسرة، لذلك سوف نعرض هذه العناصر بشيء من التفصيل.

1.2 تغير نمط الإنتاج:

إذا كان الطابع الزراعي قد هيمن على البنية الاجتماعية للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، فان حقيقة الاستعمار لم تستطيع إنشاء اقتصاد قائم على الصناعة، و كل ما أنجزته هو تطوير اقتصاد تصديري يركز على مورد واحد، يقول الحسين بن يسعد: "إن منتجات الأرض، ولا سيما الكروم لعبت في تطوير الاقتصاد الجزائري نفس الدور الذي لعبه القطن في مصر، و القهوة و السكر البرازيل¹، فحركة التصنيع في الجزائر، لم تعرف انطلاقتها الحقيقية إلا مع ظهور الدولة الحديثة المستقلة، التي انصبت جهودها على إرساء قواعد نظام صناعي حديث.

و هذا ما يؤكد عبد القادر جغلول بقوله: "إن بناء قاعدة اقتصادية وطنية و عصرية تسمح بتمركز ذاتي مع تجنب تعميم العلاقات الرأسمالية، ذلك هو الطموح المؤكد للدولة (...).

إن هدف هذه الدفعة الصناعية القوية، هي أن يجري خلفها باقي الاقتصاد الوطني و بشكل خاص الزراعة²، و لقد تنوعت هذه الصناعة بعد الاستقلال و تفرعت إلى صناعات ثقيلة (صناعة الحديد و الصلب، الصناعة الميكانيكية و البتروكيماوية)، وعرفت هذه الصناعة ميلاد مراكز صناعات كبرى مثلا: قطب ارزو و قطب الحجار..

و رغم عوائقه المتمثلة خاصة في ضعف الصيانة، و التسيير و قلة الموارد المالية و تضخم اليد العاملة الغير المؤهلة، فان قطاع الصناعة في الجزائر أصبح يشغل أعدادا هائلة من العمال، و يساهم في الدخل الخام الوطني و في تنشيط التجارة الخارجية.

¹BENISSAD Mohamed EL Hocine, **Economie du développement de l'Algérie, sous développement et socialisme**, Alger, O.P.U, 2^{ème} Ed, 1982, P9

²جغلول، عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية بالتعاون مع دار الطباعة و النشر، لبنان، ط3، 1993، ص224

فتغير نمط الإنتاج من زراعي - رعوي تقليدي، إلى صناعي خدماتي حديث، يعني كذلك تحولا من نمط العمل العائلي التقليدي، إلى العمل الاقتصادي المأجور نجم عنه حراكا اجتماعيا و مهنيا متصارعا.

2.2 موجات النزوح الريفي و التحضر:

يمكن اعتبار نزوح الفلاحين الجزائريين، من قراهم نحو المدن بحثا عن العمل جراء الحملة الواسعة التي شنتها عليهم الإدارة الفرنسية لاغتصاب أراضيهم، الحملة الأولى في تاريخ الهجرة الريفية في الجزائر، وتلت هذه الموجة موجتان إحداهما رافقت السنوات الأولى للاستقلال، وكان معظم النازحين ريفيين ولاجئين في البلاد المجاورة (تونس، المغرب).

أما الموجة الأخرى فقد صاحبت انطلاقة التصنيع، و في هذا يقول عبد القادر جغلول: " رافق الاستقلال موجة ثانية، وفي هذه المرة ينبغي احتلال مكان المستعمر و الدخول في عالم كان ممنوعا من الآخر، و الاستفادة أيضا من التحديث المكتسب، أما الموجة الثالثة في مصاحبة لانطلاقة التصنيع¹ كما أنه هناك موجة أخرى كانت في التسعينات، و بالأخص في فترة انتشار الإرهاب، و لاشك أن التوزيع الغير المتكافئ لفرص العمل، و مختلف الخدمات الاجتماعية و الصحية و التعليمية... الخ ساهم في امتداد ظاهرة النزوح الريفي إلى يومنا هذا .

3.2 انعكاسات برامج السكن الجماعي الحديث (Z.H.U.N):

إن السكن هو أحسن إطار يسمح لنا بادراك تمثلات الأفراد، لكل ما هو حضري كما أنه الأرضية التي يرسم عليها النازحون مخيالهم الحضري.

إن الانتقال إلى المدينة بالنسبة للنازحين في سنوات التسعينات، امتاز بالطابع الاضطراري الاستعجالي، لأنه حدث بعد سلسلة من الحوادث الأمنية، و اتخذ قرار النزوح الريفي في فترة و جيزة، مما جعل الاستقرار في المدينة، يتم على مراحل تختلف باختلاف الوضعية الاقتصادية التي تكتسي أهمية كبرى في الفترة الأولى و تأثر على نوع السكن.

¹ جغلول ، عبد القادر ، تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص، 225-226.

و مما يمكن الإشارة إليه، هو أن هذا النوع من السكن شكل مرحلة مهمة في انتقال النازحين، في الموجات السابقة سواء في الأربعينات أو في الستينات، أما في فترة السبعينات و الثمانينات، تم الحصول على سكنات خاصة في إطار القضاء على السكنات الهشة، حيث تم إسكان جماعي لهم في الأحياء الجديدة، مما مكن من استمرار علاقات الجوار التي كانت موجودة بالاضافة إلى ظهور علاقات جديدة.

إن قطاع السكن، من كل هذا يكتسب أهمية بالغة كمختلف الجوانب الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، إلا أن الدولة لم تأخذ هذا القطاع، بعين الاعتبار مثلما عملت على تطوير القطاعات الأخرى، كالصناعة و التعليم و الصحة...

و قد ظهر هذا الإهمال في السنوات الأولى من الاستقلال، إضافة إلى النمو الديموغرافي السريع الذي عرفته الجزائر و الذي زاد من الطلب على السكن، فالتطور الديموغرافي زاد من حدة اختلال التوازن بين العرض والطلب في العشرية الأولى.

فقامت بوضع سياسات سكن اختلفت حسب اختلاف الأوضاع السياسية التي عرفتھا البلاد من فترة ما بعد الاستقلال من 1962 إلى 1965، إلى فترة السبعينات حيث أن الدولة في هذه الفترة عملت على ترتيب الأملاك الشاغرة، و أعطت تسمية لهذا الوضع القائم بما يسمى (**les biens vacants**).

حيث أن الواقع السكني أدى إلى تدخل الدولة في إطار سياسات خاصة بالسكن، و توفير العقار، و بعد ذلك أدخلت قضية السكن في المخططات التنموية في أواخر السبعينات.

و نظرا لهذا الوضع صدر لأول مرة نص تصريحي حول توفير سكن محترم و كان هذا في ميثاق 1976.

وبعد مرور سنوات عديدة أصبح قطاع السكن يعرف أزمة، حيث زاد الطلب على السكن فيما غابت المشاريع السكنية، فكان إلزاما على الدولة أن تهتم بهذا الجانب بعد بداية السبعينات، حيث أخذت على عاتقها انتهاج سياسات سكن مختلفة و بادرت في بناء السكن الجماعي (collectif)، المتمثل في العمارات الذي كان له دور مهم في تقليص من حجم العائلة و انقسامها وفي سنة 1977 برزت سياسة المناطق الحضرية الجديدة (Z.H.U.N)¹

وتواصلت محاولات الدولة للتقليل من الضغط في مجال السكن مع مطلع الثمانينات، إذ تدخلت عن طريق التوفير و منح القروض و التجزئة الترايية.

¹Joelle, Deluz-Labruyère, **Les grands ensembles ou l'impuissance de l'utopie**, l'exemple, d'Alger in le monde des grands ensembles, Ed, CREAPHIS, Paris, 2004 P, 113.

خلاصة الفصل

تتأثر العلاقات الأسرية في مساراتها المتعددة، بالتغيرات الحاصلة على مستوى تكوين الأسرة، و بنيتها الداخلية في علاقة الزوج مع زوجته، و في علاقة الأب مع أولاده و في علاقة الأم مع بناتها، و في علاقة الأسرة الواحدة مع أقاربها و جيرانها.

كما تناولنا في هذا الفصل العلاقات الاجتماعية الأسرية، و لقد تبين أنها بنية معقدة فهي تخضع لطبيعة التنشئة الاجتماعية، التي تعتبر بمثابة إعادة الإنتاج الاجتماعي، للأدوار الاجتماعية و تخضع للنظام الذي يوزع القوة و النفوذ و بالتالي ما يميز العلاقات الاجتماعية بين مختلف الأطراف.

إن تحول الثقافة الاجتماعية التقليدية في المجتمع الجزائري، جعل من العلاقة بين الرجل و المرأة تتميز بالازدواجية أي توجد عناصر تقليدية و أخرى حديثة.

الفصل الخامس

سوسيولوجية الهجرة و تكوين الرابط الاجتماعي

تمهيد

I. المسارات الاجتماعية للأزواج في وضعية الهجرة الداخلية

1. الجذور التاريخية للهجرة

1.1. أنماط الهجرة وأنواعها

2.1. عوامل الهجرة ودوافعها

3.1. نظريات الهجرة وقوانينها

4.1. خصائص المهاجرين

5.1. نتائج الهجرة وآثارها

2- أهم الدراسات الميدانية التي تناولت موضوع الهجرة الداخلية

1.2. مفهوم الهجرة الداخلية و العلاقات الاجتماعية

2.2. مشروع الهجرة الداخلية للأزواج و الرابط العائلي

II. الهجرة الداخلية و تأثيرها على الرابط الاجتماعي للأزواج

1. الرابط الاجتماعي

2. علاقات الجوار

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعد النزوح الدائم أو المؤقت نحو المدن و التحضر، دافعا إنسانيا يحرك اغلب المجتمعات البشرية، و منها المجتمع الجزائري هذا الأخير عرف عدة تحولات اجتماعية و ثقافية واقتصادية، أثرت على التركيبة الاجتماعية الأسرية، و من ضمن هذه التحولات الهجرة الداخلية كظاهرة اجتماعية، بارزة لا زمت الأفراد و الجماعات أثناء وجودهم ، و لا تزال إلى اليوم في استمرار بشتى أشكالها و اتجاهاتها، فهي تعبر عن حراك جغرافي للأفراد و الجماعات من فضاء لآخر داخل نفس المجتمع.

كما أن هناك فرقا واضحا بين الحراك الجغرافي و النزوح الداخلي، ذلك أن الحراك الجغرافي يعتبر انتقالا فيزيقيا من منطقة جغرافية إلى منطقة أخرى ، في حين ينظر إلى الهجرة الداخلية في كونها تغيرا سوسيو -ثقافي في حياة المهاجرين، قد يحقق في مجتمع الاستقبال مستوى من الحياة الاجتماعية و يصل إلى بعض المراكز و المكانات الاجتماعية لم تكن له تكن في مجتمعه الأصلي.

تتمثل أهمية موضوع الهجرة الداخلية، في كونها تشكل واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية، التي ارتبطت بالإنسان منذ ظهوره ، لذا جذبت اهتمام العديد من الباحثين ، نظرا لما ينشأ عنها من أوضاع اجتماعية مرتبطة بالمجتمع، فكل هذه العوامل جعلت بموضوع الهجرة عموما و الهجرة الداخلية على وجه الخصوص يتسع .

I. المسارات الاجتماعية للأزواج في وضعية الهجرة الداخلية

1. الجذور التاريخية للهجرة:

من الوجهة التاريخية تعتبر المجتمعات البشرية منذ فجر التاريخ، مسرحاً لتقل السكان فيما بينها ولعل أقدم الهجرات البشرية، تكون قد خرجت من جنوب غرب آسيا، ووسطها إلى غرب أوروبا ونحو الأمريكيتين في الشرق ونحو إفريقيا في الجنوب الغربي، وسبب تلك الهجرات يعود إلى التغيرات المناخية والنقص في الغذاء وتحت تأثير الغزو والحروب¹ إلا أن البدايات الأولى لظاهرة الهجرة تلك الهجرات البدائية التي عرفت جماعات الصيد والقتل في العصور المبكرة من تاريخ الجنس البشري، ثم النزوح لجماعات الزراعية التي تعيش على الزراعة المتنقلة والتي تضطر إلى تغيير إقامتها كل عدة سنوات، بعد أن يتم استنزاف خصوبة الأرض، ومما سجله التاريخ عن تلك الهجرات الفردية هجرة القبائل الجرمانية بين القرنين الرابع والسادس من منطقة بحر البلطيق جنوباً بحثاً عن الأراضي الزراعية²

وفي العصور الوسطى يمكن أن ندرج هجرة بعض القبائل العربية التي اتجهت نحو الشمال الإفريقي، والأمثلة كثيرة، وإذا كان التاريخ قد سجل كل تلك الهجرات الجماعية لأسباب عدة، فإن الهجرات الفردية وباتجاه الحواضر لم تخل منها تلك المجتمعات، فقد وردت إشارات إلى تلك الظاهرة، حيث أشار المفكر الروماني "شيشرون" إلى دور الهجرات في إحداث التواصل الثقافي والحضاري، ومن بعده الفيلسوف "سينكا" الذي ركز على الآثار الأخلاقية للهجرات البشرية.³

وفي العصور الحديثة فإن الكشف الجغرافية والثورة الصناعية، ثم الظاهرة الاستعمارية أدت إلى إحداث نقلة نوعية في ظاهرة الهجرة، من حيث دوافعها وأنماطها ونتائجها، فقد عمت الظاهرة أرجاء العالم واتخذت أشكالاً مختلفة، فقد توجه في بداية القرن 19 ما يقارب من 57 مليون مهاجراً إلى القارة الأمريكية، باختيارهم وإرادتهم وبدافع وجود فرص اقتصادية هائلة، وهناك هجرة بشرية نكبت بها إفريقيا بخروج الملايين من أبنائها للعمل كرفيق في العالم الجديد، وحين نتجه نحو العالم العربي ستوقفنا نكبة فلسطين والهجرة اليهودية التي بدأت مع نهاية القرن التاسع عشر لتتواصل في القرن العشرين.

¹ عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدن، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص 101.

² محمد علي محمد، تاريخ علم الاجتماع (الرواد والاتجاهات المعاصرة)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دت، ص 28

³ عبد القادر القصير، نفس المرجع، ص 101.

إن الهجرة الدولية كان لها تأثير في التركيب السكاني والاقتصادي والاجتماعي لسكان العالم ، فسمحت باحتكاك الحضارات وتولد عنها صراع حضاري، كما حدث في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي من جراء هجرة الأوربيين إلى الجزائر، ويحدث الآن في فلسطين إلى جانب تلك التحركات السكانية الواسعة والتي تخطت الحدود، عرفت المجتمعات هجرات محلية لم تتعد الحدود السياسية للوطن، والتي يطلق عليها الهجرة الداخلية، والتي من أهم أنماطها وأكثرها شيوعا الهجرة الريفية، إن المتتبع للثورة الصناعية في أوربا يسجل أنها كانت وبالا على الزراعة والعالم الريفي ، فعلى سبيل المثال ، فقد أدى الإصلاح الزراعي في بريطانيا إلى الرفع من إنتاجية العمل الزراعي وتحرير اليد العاملة التي استقطبتها الصناعة ، حيث تخلت اليد العاملة عن الفلاحة فبعد أن كانت تمثل 70 % من السكان أوائل القرن¹ أصبحت في حدود 37 % فقط مع حلول القرن 19.

وإذا كانت الهجرة الريفية إحدى عوامل النمو الحضري، فإن سكان الولايات المتحدة الأمريكية مثلا عام 1790 لم يتجاوزوا 5 % من مجمل عدد السكان لتقفز النسبة إلى 80 % مع ستينات القرن 20 ، وفي العالم العربي لم تشهد الأوساط الريفية قديما إلا حركات نزوح طفيفة باتجاه المدن، نظرا لطبيعة الاقتصاد الحضري والذي لم يكن بحاجة إلى يد عاملة، لكن التطور الحاصل أدى إلى نمو حضري متسارع وهجرة ريفية بمعدلات عالية، فعلى سبيل فقد تضاعف سكان المدن 8 مرات، بين 1907. 1966.

1.1 أنماط الهجرة و أنواعها:

اتخذت الهجرة عدة أنماط وأشكال وتميز كل منها بخصائص سوسيوديمغرافية خاصة، ومن ثم تقسيمها وتصنيفها حسب الدافع والمسافة⁶¹، والاستمرارية وحسب الحجم والاتجاه وما إذا كانت محلية أم دولية ، ويعد هذا التصنيف للهجرة أمرا ضروريا في فهم خصائص التحركات السكانية، هذه زمانا ومكانا وآثارا.

¹فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي (مدخل للدراسات الاقتصادية)، دار الحداثة، بيروت، 1981، ص18

إلا أن هذه التقسيمات لا تخلو من عيوب ،بسبب تداخل الأنماط الهجرة بعضها ببعض، وبالرغم من ذلك يظل تصنيف الهجرات، أمرا لا مناص منه ،لفهم هذه الظاهرة والنتائج التي تترتب عليها في أقاليم الأصل والوصول، ومن ثم يمكن تصنيف الهجرة بشكل عام على النحو التالي:

أ-تصنيف الهجرة من حيث الكم:

تصنف الهجرة من حيث الكم إلى :هجرة فردية ، هجرة أسرية ، هجرة جماعية، فالهجرة الفردية وهي التي تحمل أفراد منفردين قريبا أو بعيدا ،من أمكنة إقامتهم الأصلية لسبب من الأسباب، أما الهجرة الأسرية ففي مثل هذا الحالة يصطحب المهاجر معه أسرته.

ويبدو هذا الشكل من الهجرة حيث يقرر المهاجر عدم العودة إلى موطنه، وسوف يكون تأثيرها على أفراد الأسرة كبيرا ،كما حصل لنوع من المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا، والملاحظ أن الهجرة الأسرية أحيانا تدرج ضمن الهجرة الفردية على أساس أنها واحد ، أما الهجرة الجماعية فيقوم بها مجموعة من الأفراد أو الأسر تحت تأثير ظروف مختلفة طبيعية أو اقتصادية أو سياسية.

ب -تصنيف الهجرة من حيث الكيف:

ويتعلق الأمر هنا بنوعين من الهجرة :هجرة عمودية أو شاقولية: هي التي تستهدف إحداث تغيير في المكانة الاجتماعية والاقتصادية ،وفي حراك مهني للمهاجر ، هجرة أفقية، حيث يتم تغيير مكان الإقامة مع الاحتفاظ بنفس العمل والمهنة، وهنا يمكن إدراج ما يطلق عليها بالهجرة الزراعية، حيث يتخلى الفرد عن العمل الزراعي مع بقاءه في الريف مكان الإقامة ليمارس نشاطات أخرى غير¹ زراعية.

ج-التصنيف من حيث الاستمرارية:

وتصنف الهجرة حسب الاستمرارية إلى - :هجرة نهائية، حيث لا تتبعها أي رغبة في العودة إلى محل الإقامة الأصلية، فيعتمد إلى تركها نهائيا والاستقرار في المنطقة المهاجر إليها .

¹عبد اللطيف بن اشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد الأتاسي، المؤسسة الوطنية للطباعة التجارية، الجزائر ١٩٨٥، ص155 .

وتتخذ هذه الهجرة الدائمة أنماطا كثيرة، كذلك الهجرات الجماعية التي عرفت أوروبا جراء الغارات التي شنتها الشعوب الرعوية على الشعوب الزراعية المستقرة، وتلك الهجرات التي صاحبت الفتوحات الإسلامية إلى البلدان التي دخلها الإسلام، وعلى مستوى الهجرات الفردية الدائمة هجرة الأدمغة من حملة الشهادات الجامعية وأصحاب المواهب والمهارات المختلفة من العالم الثالث نحو أوروبا وأمريكا.

-أما الهجرة المؤقتة فتتمثل في الانتقال الجغرافي من مكان لآخر لفترة محددة، ما يلبث المهاجرون أن يعودوا إلى مواطنهم الأصلية، ويتخذ هذا النوع من الهجرات أشكالا مختلفة .

-الهجرات الموسمية، وقد ارتبط هذا النوع من الهجرة بالزراعة، حيث ينتقل العمال الزراعيون في مواسم الحصاد والقطف والجني، وينتقل مربو المواشي والرعاة بين المزارع الشتوية والصيفية .

-هجرات عرضية: وتندرج ضمن هذا النوع تلك الهجرات العمالية في العمل، في قطاعات الصناعة والتعدين، حيث يتوجهون إلى تلك المواقع، ثم يعودون بعد أن ادخروا قدرا من رأس المال كذلك الهجرات ذات الطابع العلمي والسياسي.

د-تصنيف الهجرة حسب إرادة القائمين لها:

ويشكل هذا البعد أهمية كبيرة نظرا لارتباطه وشيوعه وتأثيره وتصنف وفق هذا الاعتبار إلى:

✓ الهجرة الاختيارية (الطوعية):

تعد الهجرات الطوعية أكثر أنماط الهجرات البشرية ارتباطا بظروف البيئة الجغرافية، حيث تتفاعل أكثر من العوامل بها إما لطرد أعداد من السكان أو لجذبهم، وفق تقدير الأفراد لمكاني الأصل والوصول . والملاحظ أن هذا النوع من الهجرات قد تباين واختلف من حيث الحجم، والمدة من وقت لآخر ففي العصر الحديث أصبحت الهجرة على نطاق واسع أكثر، مما كانت عليه في العصور السابقة ومرد ذلك التطور الذي شهدته وسائل النقل والاتصال.

✓ الهجرات الإجبارية: وهي تلك الهجرات القسرية أو القهرية والتي يضطر فيها الأفراد أو المجتمعات إلى النزوح من مناطق إقامتهم، لظروف طبيعية أو عسكرية أو سياسية أو أمنية، والأمثلة كثيرة كذلك ..

الهجرات تحت تأثير الحروب والإرهاب، كما حصل في لبنان ويحصل في الجزائر، والتهجير الإجباري لليد العاملة كالأفارقة الذين هجروا نحو العالم الجديد.

ه- تصنيف الهجرة من حيث المكان:

وتصنف وفق هذا البعد إلى هجرة داخلية وهجرة خارجية، فالهجرة الداخلية ويقصد بها انتقال الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة، من مجتمع محلي إلى مجتمع محلي آخر، ومن أبرز أشكالها الهجرة الريفية، أما الهجرة الخارجية فهي: عملية انتقال الأفراد والجماعات من دولة لأخرى تحت ظروف وعوامل مختلفة .

أما الهجرة الريفية، فتشكل نمطا من الهجرات الداخلية، وأهم مظاهرها وأكثرها شيوعا، وتعود الهجرة الريفية إلى تأثير عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، هذه العوامل هي التي تعمل على تحريك عملية الهجرة، إلا أن تلك العوامل والدوافع أحيانا ما تفقد فعاليتها فتؤدي إلى هجرة ريفية مرتدة أو عائدة، وما دامت ظاهرة الهجرة تتعلق بعالم الريف والعلاقة مدن أرياف فإنه يمكن أن نميز بين عدة أنواع من الهجرات.

-الهجرات الريفية الحضرية : وهي الشكل الأكثر شيوعا واستمرارا، وتعني الانتقال من الريف إلى المدينة بأشكال مختلفة ودوافع عدة .

-الهجرة الريفية المرتدة: وهي ما يمكن تسميتها بالهجرة الريفية العائدة ،وهي نوع من الهجرة الداخلية حيث يقفل المهاجرين عائدين من المدن إلى أريافهم، ومما هو جدير بالذكر أن هذه الهجرة نحو الريف قد تثير قضايا اقتصادية واجتماعية وثقافية، سيما ما تعلق بفرض العمل ونقل أنماط سلوكية إلى الريف وربما عدم قدرة المهاجر على التكيف مع المحيط، لأنه أُلِف حياة ونمط معيشي قد لا يجده في القرية، ولعل أفضل نموذج للهجرة المرتدة وجد عند أبناء النوبة ، حيث يهاجر الذكور إلى المدن للعمل وتكوين مدخرات ثم يعودون إلى قراهم أواخر العمر للإقامة نهائيا ، وهم في إقامتهم في المدينة يزورون قراهم خلال فترات منتظمة¹

¹ غريب سيد أحمد ، علم الاجتماع الريفي ، المكتب العلمي للنشر و التوزيع ، الإسكندرية، 1999 ص 189،

وفي الجزائر فإن هؤلاء المهاجرين، إما أن يكونوا ممن أحيوا على التقاعد أو ممن سرحوا من العمل أو ممن نقلوا في إطار العمل، أو ممن استفادوا بأرضي زراعية في إطار الاستصلاح. ويشكل النمط الأخير الظاهرة الأكثر شيوعا سيما في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية.

-الهجرة الزراعية:

وهي انتقال الأفراد من النشاط الزراعي وتحولهم إلى نشاطات غير زراعية مع بقائهم في الريف أي اندماجهم في سوق أخرى غير زراعية لقوة العمل. ويتميز هذا النمط بشكلين :

- ✓ هجرة زراعية كلية: حيث يتخلى الفرد كلية عن النشاط الزراعي .
- ✓ هجرة زراعية جزئية: وذلك حين يزواج الفرد بين العمل الزراعي وممارسة أعمال أخرى غير زراعية¹ وفي تصنيف آخر اعتمد على البعد الزمني والمكاني وعلى الوصول حيث²، صنف فيه دارسو الهجرة الريفية إلى أربعة أنماط:

-هجرة الموجة القصيرة:

وفي هذا النمط ينتقل السكان من الأرياف والقرى إلى المدن المجاورة، أو ينتقلون من المدن إلى الأرياف المحيطة بها وفي تحليل (كورت) لهذا الشكل، يركز على المدينة بهدف ومنطلق للهجرة في آن واحد فهو يعتبر المدينة (داخلا)، عندما تكون موجة الهجرة تتجه نحوها، بينما يعتبرها (خارجا) عندما تتجه موجة الهجرة من المدينة إلى الريف.

إن هذا الشكل يتماشى وطبيعة موضوع الدراسات، لأنه يأخذ بعين الاعتبار الهجرة من الريف إلى المدينة ومن المدينة إلى الريف.

-هجرة الموجة الطويلة:

¹ عبد اللطيف بن اشنهور، الهجرة الريفية في الجزائر، مرجع سابق، ص3-4

² حسين خريف، المدخل إلى الاتصال و التكيف الاجتماعي، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث و الترجمة، جامعة قسنطينة، 2005 ص،113،114.

وفي هذا النمط يكون انتقال السكان لمسافة طويلة (لا تقل عن 300 كلم)، داخل الحدود السياسية للبلد، إلا أن هذا التحديد للمسافة يصطدم بواقع بعض البلدان التي تقل المسافة فيها عن 300 كلم بين حدودها.

-الهجرة الموسمية:

هناك من صنف الهجرة تبعا للفصول والمواسم ،حيث يهجر السكان العاملون من منطقتهم في فصول معينة (مواسم القطف) ثم يعودون بعد انقضاء الموسم.

-الهجرة الطوافة:

ويظهر هذا النوع من الهجرة لدى الأشخاص الذين ينتقلون من مدينة لأخرى، محولين تثبيت أقدامهم في واحدة منها في دراسة لـ (د شموك) عن مدينة دلهي الهندية لاحظ أن 65 % على الأقل من المهاجرين جربوا حظهم في عدد من المدن.

2.1 عوامل الهجرة ودوافعها:

تعود الهجرة إلى مجموعة من الدوافع النفسية، فهي اتجاه نفسي وفردى نحو السياقين الاجتماعيين الطارد والجاذب، أي ما يقصد بالتخلخل والتركز وكلاهما يمثل النقيض بالنسبة لأي من خصائص أو ظروف السياق الاجتماعي، فإذا كان عاملا ما كالظروف الاقتصادية يمثل عاملا جاذبا في المنطقة المهاجر إليها فهو نفسه العامل الطارد في المنطقة المهاجر منها.

وتبدو عوامل الطرد في المناطق المهاجر منها ،في أنها تتصف بالحرمان ،وعدم إمكانية الإنسان في العيش والبقاء فيها لأسباب اجتماعية أو نفسية أو طبيعية، أو ظروف سياسية أو اقتصادية تكمن عوامل الجذب في الظروف الحسنة وتتميز المناطق الجاذبة ، بقدرتها على استمالة الناس لما تتمتع به من حياة أفضل في شتى مناحي الحياة، لقد احتلت نظرية الطرد والجذب لفترة طويلة مكانا بارزا في تفسير الهجرة، فقد اعتبر "بوج" (Bouge)، هذه النظرية على أنها مكونة من متغيرين مستقلين هما الطرد والجذب، أما جورج" (George Arias)، فقد أرجع التحركات السكانية إلى عاملين رئيسيين هما:

-تحركات بفعل عوامل ضرورية معينة أو قهر أو إلزام معين.

-تحركات حسب الحاجة أو تحركات اقتصادية¹ وفي ضوء نظرية الطرد والجذب حللت "نلسون" الدوافع الأساسية إلى :

- عوامل طاردة كنضوب المصادر الطبيعية وتقلبات المناخ وعدم التكيف الاجتماعي

-عوامل جذب كاكشاف مصادر جديدة.

إلا أنها نبهت إلى الصعوبة التي تكتنف هذا التصنيف، لأنه من النادر أن تعمل مجموعة من العوامل بصورة مستقلة، فالتغيرات التكنولوجية مثلاً ربما تعمل كقوى² طرد وقوى جذب في آن واحد وفي نفس السياق جاءت إسهامات "زييف" Zepf و "سومر ميجر" (Samer meiger) لتركز على العوامل الاقتصادية كقوى طاردة في المجتمع الأصلي، وبحشد أكبر قدر ممكن من العوامل حيث يستغرق جميع عوامل الهجرة من طرد وجذب ، فتوصل الأخير "سومر ميجر" إلى أن الهجرة هي محاولة الفرد في التغلب³.

على صعوبات مختلفة والوصول إلى حالة التوازن إلا أن "بالرسون" نجده يستبعد العوامل الاقتصادية من منطلق أن تلك الظروف الاقتصادية ليست سوى عملية تحسين المستوى المعيشي للمهاجر ومن ثم حصر الدوافع في⁴

- الضغوط السياسية بالمجتمع الأصلي .

-الثقافة الإلزامية القهرية في المجتمع الأصلي

-قوة الجذب التي تتمتع بها المدينة.

وبشكل عام وتقييمي، أن هذه التصنيفات والدوافع، تظل قاصرة لأنها لم تستوعب جميع القوى والدوافع الكامنة وراء قرارات الأفراد المهاجرين، ولا يمكن استيعابها لأنها تتنوع وتختلف بحسب المقاصد الحقيقية للأشخاص المهاجرين وحسب اهتماماتهم.

¹أحمد الربابعة: دراسات في نظرية الهجرة و مشكلاتها الاجتماعية والثقافية ، دار الثقافة و الفنون ، عمان ، 1978، ص38-39

²أحمد الربابعة، نفس المرجع، ص، 40

³أحمد الربابعة، نفس المرجع، ص، 41

⁴أحمد الربابعة، مرجع سابق ، ص، 45

ثم إن القصور بدا حين اعتمدت النظرية على الفصل بين المتغيرين الطرد والجذب ، بيد أن الواقع أثبت أن العوامل الطاردة والجاذبة متشابكة ومتداخلة، فقد تكون عوامل الطرد هي عوامل الجذب ومن الانتقادات التي وجهت لها ،أنها لم تنجح في وضع تصنيف تدرجي مناسب للقوى والدوافع أو القوى ذات الأهمية القصوى، وهناك من يشير إلى أن هذه النظرية ،لم تجب عن السؤال التالي: لماذا يهاجر بعض الأشخاص بينما لا يهاجر البعض الآخر، مع أنهم يعيشون تحت ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية واحدة ،وفي ضوء نظرية الطرد والجذب ، ومن واقع الهجرة الريفية في الجزائر، نحاول حصر عوامل الهجرة الريفية وفي إيجاز فيما يلي¹ :أولا: عوامل الطرد ويمكن تلخيصها في :الزيادة الطبيعية للسكان في الأرياف .

-ضعف أو استهلاك المواد الطبيعية

-تفشي البطالة والبطالة المقنعة .

-هيمنة الثقافة الإلزامية القهرية .

-عوامل تنظيمية في المجتمع الريفي وسوء تقدير .

-الظروف السياسية والأمنية

فالزيادة الطبيعية للسكان، سيما حين تكون بمعدلات عالية ، تؤدي إلى تضخيم في المناطق الريفية وبالتالي اختلال التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية، فتتضاءل فرص العمل وتتفشي البطالة بأشكالها المختلفة.

أما الكوارث الطبيعية فتؤدي إلى، الهجرة حين تعجز السلطات عن توفير ظروف إعادة الحياة الطبيعية ، كما تساهم في الكثير من الأحيان الثقافة الريفية، والتميزة بالسلطة الأبوية إلى الهجرة بحثا عن الحرية، كما تلعب بعض القضايا التنظيمية دورا في الهجرة ،كما حدث في الجزائر غداة تطبيق الثورة الزراعية، وأخيرا تشير إلى الظروف الأمنية والتي أدت في الجزائر إلى نزوح ريفي رهيب سيما في المناطق الساخنة.

¹ رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية ، ص 66.

أما عوامل الجذب فممكن إيجازها في :

- توافر فرص العمل.
 - سرعة النمو الاقتصادي والصناعي وتركز الاستثمارات في المدن .
 - انتشار المدنية وازدهار الثقافة ووسائل الترفيه
 - إغراء المدينة.
- إن الإغراء الذي تمارسه المدينة على سكان الأرياف ،يرجع إلى جانب منه إلى بعض المزايا الحقيقية التي تتوفر عليها المدينة ، وإلى بعض ما يروج ويشاع فقط ، وترجع قوة الجذب إلى تلك الامتيازات ، كتوفر فرص العمل والتعليم واحتلال مراكز اجتماعية عالية بفضل تركز الصناعة والنشاطات التجارية والخدمية ووسائل الترفيه إضافة إلى الحريات التي يتمتع بها أهل المدينة.

3.1 نظريات الهجرة وقوانينها.

اهتم العديد من الباحثين بظاهرة الهجرة منذ القدم، و انصب اهتمامهم حول أسبابها وانعكاساتها وتباين ذلك من مجتمع لآخر ،و حتى في إطار المجتمع الواحد عبر مراحل تطوره ، هذا التباين أدى إلى ظهور عدة اتجاهات في تفسيرها ، كما كان التخصص العلمي سبيلا إلى اختلاف اتجاههم التفسيري .

ومن جهات أخرى، فقد ظلت الدراسات الأولى للهجرة ذات توجه ديموغرافي، استندت إلى المعالجة الإحصائية ،ووصف الظاهرة أكثر من تحليلها ،فاهتمت بالتحركات السكانية ولم يكن هناك اهتمام كافي بآثارها خاصة ما ¹ تعلق بالتكيف و الاندماج ومن ثم فان الدراسات السوسيولوجية ،ركزت على الهجرة باعتبارها عاملا هاما من عوامل التغير الاجتماعي، لما تؤدي إلى تحولات في النسيج الاجتماعي خاصة في شبكة العلاقات الاجتماعية بالإضافة إلى ² آثارها على النظام الاقتصادي هذا.

¹أحمد الربابعة، دراسات في نظرية الهجرة و مشكلاتها الاجتماعية والثقافية، مرجع سابق،ص7.

²أحمد الربابعة، نفس المرجع، ص 10.

ويعد البعد التفسيري في ظاهرة الهجرة، أحد المصادر التي تضيف أهمية خاصة على دراسة ظاهرة الهجرة على الرغم من إن تلك الاتجاهات و النظريات ،التي حاولت تفسيرها تواجه جوانب قصور واضحة ، واعني بذلك النظرية الجغرافية و النظرية الاقتصادية و النظرية السوسيولوجية ، فالنظرية الاقتصادية و الجغرافية تقدم تفسيرات حتمية.

✓ النظرية الجغرافية:

يقوم التفسير الجغرافي على مقولتين :أولاهما ترتبط بتفسير سبب الطرد من الموطن الأصلي ، و ثانيهما يرتبط بتحديد مجتمع الاستقبال، فقد حاول الجغرافيون الربط بين عدد السكان و خصائص منطقة تواجدهم و ضرورة وجود توازن بينهما، و أن أي عدد يزيد عن العدد المسموح به يؤدي إلى الإخلال بالتوازن فيدفع بالعدد الزائد إلى الهجرة.

أما النقطة الثانية و المتعلقة بمجتمع الاستقبال، فتشير النظرية إلى أن المهاجرين يختارون منطقة الاستقبال ،في ضوء تماثل ظروفها الجغرافية مع ظروف منطقة الطرد، كما اهتم الجغرافيون بعامل آخر و هو عامل المسافة، حيث يرون أن طول المسافة يؤثر عكسا على الهجرة بين الموطن الأصلي و موطن الاستقبال¹

و يبدو أن المدخل الجغرافي يعتريه قصور، لأنه يعطي دراسة وصفية للظاهرة متأثرا بأدوات جاهزة للتحليل متجاهلا عوامل التغير الاجتماعي، و التطور الحاصل في ميدان تكنولوجيا المواصلات ، حيث لم تعد المسافات عائقا، ثم إن مسألة التوازن هذه تعد غير كافية لأنها تتعلق بالعلاقة بين الإنسان و الطبيعة.

✓ **التفسير الاقتصادي:** يرى أنصار التفسير الاقتصادي ،أن العوامل الاقتصادية هي المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة،وإذ تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار العوامل الطاردة ،في بلد الاستقبال (مثل البطالة، التضخم، ضآلة فرص العمل ،الخ) و عوامل الجذب في البلد المستقبل ، إلا أن التركيز ظل منصبا على هذه العوامل في بلد الإرسال فقط.

¹ عبد الله عبد الغي غانم : المهاجرون(دراسة انثرو بولوجية)المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط 2 ، 2002 ص،19.

و يعني التفسير الاقتصادي للهجرة، أن المهاجر يترك موطنه بحثا عن العمل، و أن السلوك الهجري يساير نموذج تعظيم المنفعة، حيث يهدف المهاجر من خلال العملية إلى تعظيم المنفعة الاقتصادية في مستوى يفوق ما كان عليه في موطنه الأصلي.¹

و لقد بالغ بعض الاقتصاديين في أهمية العوامل الاقتصادية هذه، حتى وجدنا من يقول إذا عرفنا منطقة معينة و مواردها الفيزيائية من خلال تاريخ هذه المنطقة، و ثقافتها فانه يمكن تحديد حجم سكانها، والعدد المطلق لهؤلاء السكان من خلال المدخل الاقتصادي وحده²

إن هناك حالات كثيرة من الهجرة كانت نتيجة السياسات المتبعة من طرف الحكومات في البلد الأصلي كالحرمان و الظلم الاجتماعي و السياسي.

✓ التفسير الاجتماعي الثقافي للهجرة:

يختلف التفسير الاجتماعي عن غيره، انه يحاول أن يرجع الهجرة إلى مجموعة من العوامل المتداخلة فهو لا يركز على عامل واحد فقط، و لا يقتصر أيضا على العوامل الطارئة فقط، كما هو الحال لدى التفسير الاقتصادي، بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة كلية متكاملة، إضافة إلى ذلك فان التفسير الاجتماعي يستند إلى استقرار الواقع ويحاول أن يستفيد من نتائج الدراسات الميدانية.

و يأخذ التفسير الاجتماعي للهجرة، عدة اتجاهات فهناك اتجاه ثقافي، وهناك اتجاه التنظيم الاجتماعي، وثالث يأخذ بخصائص المركز الاجتماعي.

✓ الاتجاه الثقافي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن للثقافة، دور هام في تشجيع الهجرة، وان الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة عن الميل العام للهجرة، حيث تتمزج العوامل الثقافية مع العوامل الاقتصادية فتعطي الهجرة بعدا ثقافيا أوسعاً.

¹ احمد براح: التغيرات الأسرية الناجمة عن هجرة رب الأسرة إلى الخارج- دراسة ميدانية بمناطق عين البانيان براقي وآزفون، رسالة دكتوراه الدولة (غير منشورة) قسم علم الاجتماع جامعة البليدة، 2005 ص 34.

² عبد الله عبد الغي غانم: نفس المرجع السابق ص 17.

فهناك شعوب تعتبر الهجرة جزءا لا يتجزأ من ثقافتها ، كما هو الحال لدى البدو الرحل و لدى الكثير من الشعوب البدائية ، لقد تحدث الانثروبولوجيون ، عن دور العامل الثقافي في الهجرة، وقدموا صياغة لما يسمى بنظرية الانتشار الثقافي التي تعني انتشار العناصر الثقافية الخاصة بمجتمع ما في مجتمع آخر عن طريق عوامل مختلفة و منها الهجرة¹

✓ الاتجاه التنظيم الاجتماعي:

حيث يقدم " (Mengalam) هذه النظرية، ليؤكد أن الهجرة هي عملية من عمليات التغير الاجتماعي وأن كل مجتمع يمر بمرحلة من التغير الاجتماعي، يوضحها اختلاف وضع المجتمع و نظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين ، و في هذه العملية تعمل الهجرة على حفظ عملية التوازن الدينامي للنظام الاجتماعي ، و في نفس الوقت تعطي أعضائه طرقا ليتخلصوا من حرمانهم ، و أن الهجرة في الأخير تؤثر و تتأثر بالنظام الاجتماعي بكل من منطقتي الطرد و الجذب ، ثم إن القيم الاجتماعية تتغير أيضا ، و باختصار فان نسق الهجرة لدى هذا الاتجاه يشتمل على ثلاثة عناصر متفاعلة :

- مجتمع المنطقة الأصلية

-الطرد.

- مجتمع المنطقة المستقبلية (الجذب).

-المهاجرون أنفسهم²

✓ اتجاه خصائص المركز الاجتماعي

لاحظ بعض الباحثين أن سلوك المهاجر و الميل إلى الهجرة، يختلف اختلافا واضحا على أساس المركز الاجتماعي و الوضع الطبقي ، فقد سجل توماس (1939) أن العمر يعتبر أكثر خصائص المركز الاجتماعي تأثيرا في الميل نحو الهجرة.

¹احمد براح، التغيرات الأسرية الناجمة عن هجرة رب الأسرة إلى الخارج، مرجع سابق، ص 37،

²عبد الله عبد الغني غانم ،المهاجرون(دراسة انثرو بولوجية)، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط 2 ، 2002 ،ص22

عن قوانين الهجرة فإن هدف علم الاجتماع، سوف يبقى الكشف عن القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية، ومن ثم حاول العديد من علماء الاجتماع التنظير لظاهرة الهجرة، ولكن يبدو أنهم أخفقوا في صياغة نظرية شمولية وأدركوا عدم كفاية تعميماتهم وقصر المعرفة التطبيقية في دعم هذه التعميمات¹

ففي نظريته عن الهجرة حدد "إيفريت لي (lee Everett) عدة خصائص ترتبط بتيارات الهجرة وديناميكيتها² وهي:

- أن الهجرة تميل للحدوث داخل تيارات محددة تماما، فالمهاجرون يسلكون طرقا محددة بين منطقة الأصل ومنطقة الوصول، وتغلب المهاجرين الأوائل على العوائق يقلل من صعوبة انتقال المهاجرين الجدد .

- أن لكل تيار هجرة رئيسي تيار في الاتجاه المعاكس، ويعود ذلك إما لاختفاء عوامل الجذب أو ضعف عوامل الطرد، مما يدفع بعدد من المهاجرين إلى البحث عن مكان آخر أو العودة إلى الموطن الأصلي .

إن كفاءة تيار الهجرة والتيار المعاكس تميل إلى الانخفاض، إذا كان مكانا الأصل والوصول متشابهين، وهذا يعني أن الحركة بين المنطقتين قد تكون متساوية، و أن الهجرة الصافية تميل إلى الصفر.

إن كفاءة تيارات الهجرة تكون عالية إذا كانت العوائق المتداخلة بين المنطقتين كبيرة، ومرد ذلك مشاق وكلفة الانتقال بين المنطقتين، فكلما ازدادت هذه العوائق والمشاق كلما قل التفكير بالعودة إلى الموطن الأصلي.

¹ أحمد الربابعة، دراسات في نظرية الهجرة و مشكلاتها الاجتماعية والثقافية، مرجع سبق ذكره، ص 18،

² عبد الله عطوي، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص 279.

إن كفاءة تيار الهجرة تتماشى مع الظروف الاقتصادية، فتكون عالية أثناء الرخاء ومنخفضة في أوقات الشدة، وهذا يعني أن تيار الهجرة يكون عاليا إذا كانت مناطق الوصول عالية الإنتاجية والمداخيل فيكون التيار العائد قليلا، وفي ضوء العوامل المؤثرة في أماكن الأصل والوصول خلص "إيفريت" إلى ما أسماها بقوانين الهجرة ومن أبرزها¹:

- أن حجم الهجرة داخل منطقة معينة، يتباين مع درجات الاختلافات البيئية التي تتميز بها هذه المنطقة.

- أن حجم الهجرة يختلف باختلاف السكان وتنوعهم.

- أن حجم الهجرة يرتبط بالقدرة على تخطي العوائق في منطقتي الأصل والوصول.

- أن الهجرة تتأثر بالتقلبات الاقتصادية إلى حد كبير.

- إذ لم تفرض ضوابط صارمة للحد من الهجرة فإن حجمها ومعدلها يميلان للزيادة بمضي الزمن .

هذه هي الخصائص والقوانين التي أوردها "إيفريت لي" والتي يغلب عليها الطابع الشمولي أي كهجرة بشكل عام.

4.1 خصائص المهاجرين:

لقد تركزت الاهتمامات منذ البدايات الأولى لدراسة ظاهرة الهجرة على اكتشاف قوانين عامة وثابتة للفروق بين المهاجرين، بينهم وبين المهاجرين وغير المهاجرين من ناحية أخرى، إن الخصائص التي يفترض أنها تبرز أكثر من غيرها في الهجرة هي : النوع والعمر والمستوى التعليمي والمركز الاجتماعي والطبقية، وهذا يعني ميل بعض المجموعات من حيث هذه الخصائص المذكورة للهجرة أكثر من غيرها من الفئات السكانية الأخرى في منطقة الأصل . وسنحاول استعراض تلك الخصائص لنرى إلى أي حد تتدخل في الهجرة.

¹عبد الله عطوي، جغرافية السكان ، نفس المرجع ، ص، 280

-النوع:

الانتخاب في النوع يعني ميل أحد النوعين أو الجنسين للمهاجرة أكثر من الآخر .وإذا كانت تعميمات "رافنستن" تشير إلى أن الإناث أكثر هجرة من الذكور، إلا أن الكثير من الباحثين والمتخصصين أشاروا إلى أن الذكور أكثر قابلية واستعدادا للهجرة، واستندوا في ذلك إلى فرضية مؤداها أن الذكور على عاتقهم أعباء المسؤوليات في تلبية المطالب الحياتية والمعيشية الضرورية.

-العمر :

تعني هذه الخاصية ميل بعض الأشخاص من فئات عمرية معينة للهجرة أكثر من غيرها من السكان في البيئة الأصلية، ويرى كثير من الباحثين أن الشباب في سن النشاط والإنتاج هم أكثر ميلا، فقد أثبتت الدراسات أن الأشخاص الذين تقع أعمارهم في الفئة العمرية¹ (20-34 سنة) أكثر استعدادا وقابلية للهجرة من باقي الفئات العمرية إلا أن هناك دراسات حديثة أثبتت أن سن المهاجرين قد ينزل إلى ما دون الـ سنة خاصة في الدول النامية²

-المستوى التعليمي:

يبدو أن للمستوى التعليمي دور في عملية الهجرة، إذ أن هناك علاقة ترابطية موجبة بين درجة التعليم ومستوى الهجرة في الريف، وقد فسر ذلك بأن ارتباط فرص العمل في المدن بالمستوى الثقافي، وأن العمل يكون من نصيب العمال الأكثر تعليما .إلا أن هذه الفرضية تتعرض لكثير من التحديات، والدليل هو اكتظاظ المدن بالأحياء الشعبية والبيوت القصدية، والتي يدل على افتقار سكانها إلى المؤهلات والكفاءات العلمية والفنية.

الطبقية الاجتماعية والمعايير الأخلاقية: هناك فرضية تقول أن النبلاء والأشراف وكبار المزارعين أكثر ميلا إلى الهجرة ، إلا أنه في المقابل هناك فرضية أخرى على النقيض منها ،ومؤداها أن المجرمين والمنحرفين عن القيم والمعايير الاجتماعية أكثر ميلا للهجرة، ذلك أن المناطق الريفية تمارس ضغطا

¹ أحمد الربابعة، مرجع سبق ذكره ص 61 .

² أحمد الربابعة، نفس المرجع، ص 62 .

على الأفراد ،وتجبرهم على الانصياع للعادات والتقاليد مما يدفعهم إلى الهجرة لممارسة أشكال الانحراف المختلفة¹

5.1 نتائج الهجرة وآثارها:

للهجرة نتائج وآثار واضحة على أكثر من صعيد ، وعلى المجتمعين الريفي (المرسل) والحضري (المستقبل) ، فللهجرة نتائج في حجم السكان وتوزيعهم وتركيباتهم ونموهم، وتتحدد ملامح تغير حجم السكان في اتجاهين عكسيين ، يتمثل أحدهما في زيادة سكان المدن المستقبلية أو مناطق الاستيطان البشري ، ويتمثل الآخر في تناقص السكان في مناطق الهجرة المغادرة (الريف).

وهكذا تبرز مشكلة التغير في البناء السكاني، حيث يختل التركيب من حيث العمر والنوع والمهنة والطبقة والمستوى التعليمي، وهذا تبعا لخصائص المهاجرين، فعلى مستوى الأرياف فإن الهجرة قد تحرمها من شباب في سن النشاط والإنتاج والعطاء، وتترك في ربوعها العجزة والصبية.

ولكن قد تكون الهجرة عاملا مساعدا في التخفيف من البطالة وتؤدي أيضا إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد،وعلى مستوى المدينة فإنها قد تستفيد من تلك الطاقات المنتجة المهاجرة ، إلا أنها قد تؤدي إلى تضخم حضري وتدهور في البيئة الحضرية جراء انتشار الأحياء المتخلفة، والنقص في الخدمات الحضرية، بما في ذلك الإسكان والمواصلات والمنافع العامة وقلة الخدمات الصحية والتعليمية والترويحية ،مع انتشار أمراض اجتماعية مختلفة.

وعلى المستوى الأسري فإن الهجرة تعتبر إحدى العمليات الأساسية التي تؤدي إلى التفكك الأسري، واختلال العلاقات بين أفراد الأسرة ، وانحيار الروابط الأسرية التقليدية.

2.أهم الدراسات الميدانية التي تناولت موضوع الهجرة الداخلية:

لقد جاء تناول الباحثين لظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، من عدة توجهات نظرية و تطبيقية، و من أشهر هذه الدراسات اعتمدنا على دراستين هما:

¹أحمد الربابعة، دراسات في نظرية الهجرة و مشكلاتها الاجتماعية والثقافية ،مرجع سابق، ص،67

-الدراسة الأولى: تتمثل في العمل الميداني الذي قام به كل من وليام توماس (W.Thomas) و فلوريان زنانيكى (F.Znanieki) ، حول الفلاح البولندي في أوروبا و أمريكا (1918-1920)، و هو يعد أهم عمل سوسيولوجي تم انجازه في جامعة شيكاغو، حيث تناولت هذه الدراسة هجرة الفلاحين البولنديين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ شكلت التغيرات السوسيو-ثقافية مركز اهتمام الباحثين في هذه الدراسة، حيث ارتبطت هذه التغيرات بالخصائص الذهنية والأخلاقية، و أنماط العيش للمهاجرين البولنديين عندما هاجروا من أريافهم ، الى مدن بولونيا ثم الى المدن الكبرى الأمريكية، و في هذا السياق اهتم الباحثان أساسا بالقيم و الاتجاهات باعتبارها مفاهيم لهذه الدراسة، و لقد حاول هاذين الباحثين ، من خلال هذين المفهومين تطبيقها على هجرة الفلاحين البولنديين الى المدن الأمريكية، باستعمال تقنيات البحث المتمثلة في الرسائل الخاصة بالإضافة الى دراسة السير " الحياة اليومية" من خلال تاريخ طويل¹ للمهاجرين البولنديين إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

- الدراسة الثانية : تتمثل في العمل الأنثروبولوجي الذي قام به " بيار بورديو (Pierre Bourdieu) و عبد المالك صياد (Abdelmalek Sayad) حول الاجتثاث ، أزمة الزراعة التقليدية في الجزائر (Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie 1964).

لقد عرف المجتمع الجزائري ظاهرة الهجرة الداخلية، من الريف الى المدينة وذلك بعد الاستقلال ، فلقد خلقت هذه الظاهرة آثار اجتماعية و نفسية على السكان، أطلق عليها بورديو و صياد بتسمية " الاقتلاع"(le déracinement) .

¹Thomas, I, Znaniecki, F, Le paysan polonais en Europe et en Amérique, Récit de vie d'un migrant, Préface Tripier, Une sociologie programmatique, Paris, Ed, NATHAN, 1998, P7.

الذي شهدته العائلات المقيمة في الريف ، و التي نزحت الى المدن بسبب السياسة الاستعمارية، و قدمت القطيعة " مع المحيط السابق و مع الروتين الذي كان يجمعهم ليتم توسيع حقل العلاقات الاجتماعية و الفضاء"¹

إن ضرورة فهم هذه الظاهرة التي أصبحت موضوع سوسيولوجيا و انثروبولوجيا ملحاً، هو الذي دفعنا في البحث عن مدى تأثير الهجرة الداخلية في طبيعة العلاقات الاجتماعية ما بين الجنسين وذلك ضمن موضوع دراستنا.

وفي هذا الصدد نحاول التطرق للتمثلات و ممارسات الازدواج في وضعية الهجرة الداخلية، و ذلك من خلال انتقال الأزواج إلى تجمعات حضرية باعتبارها موقع سكاني خارج المدينة المركزية. تعد حركة الانتقال إلى التجمعات الحضرية ،من مظاهر النمو الحضري المثيرة لاهتمام علماء الاجتماع الحضري لما صاحبها من تغيرات سوسيو-ثقافية داخل المجتمع المدروس، بحيث أصبح يشكل الحراك الجغرافي للأسر النازحة إلى حي بني سميّر جانبا تحليليا لفهم الديناميكية التي تعرفها مدينة عين الترك.

1.2 مفهوم الهجرة الداخلية و العلاقات الاجتماعية:

تشير الهجرة في مفهومها العام ،إلى انتقال الأفراد من منطقة إلى منطقة أخرى ، قصد الإقامة الدائمة، بينما تعتبر الهجرة الداخلية احد أشكال انتقال الأفراد من المكان الأصلي إلى المكان المضيف داخل المجتمع الواحد، و يتبع هذا الانتقال بضرورة تغيير مكان الإقامة " و التخلي التام عن كل نشاط زراعي"²

¹ Pierre, Bourdieu, Abdelmalek, Sayad, **Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnel en Algérie**, Paris, Les Editions de Minuit, 1964, P143

² Abdellatif, Benachenhou, **L'exode rural en Algérie**, Alger, Ed. O.P.U, 1979, P.6.

و البحث عن وضع اجتماعي و اقتصادي أفضل، و التوجه إلى ممارسة النشاطات الصناعية المتوفرة في المدينة.

كما تعد الهجرة الداخلية من أهم العوامل المؤثرة في النمو الحضري، من خلال انتقال الأفراد بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها ظروف العيش الملائمة.

و يتضح مما سبق حول تعريف الهجرة أن هناك معيارين هامين هما ¹:

-المعيار المكاني: يعني بأن هناك حراكا جغرافيا من مكان لآخر، داخل نفس البلد حيث يتوفر لهذا الانتقال تغير مكان الإقامة و استهداف الاستمرار في المكان الجديد.

-المعيار الزمني: يتعلق بمدة الهجرة و هذا معيار هام في التمييز بين الهجرة باعتبارها نقلة دائمة و بين بعض أنواع الحراك الجغرافي الأخر، عبر المكان لكنه يفتقر إلى البعد الزمني الذي يجعل منه هجرة، وبذلك فأتناء دراستنا لموضوع الهجرة الداخلية لم نركز فقط بالاعتماد على البعدين الزمني والمكاني، في تناول هذه الظاهرة، فهناك بسيكو-سوسيولوجية و ثقافية ترتبط بمواقف و اتجاهات المهاجر ذاته و عملية انتقاله و تكيفه لقيم المجتمع الجديد.

و في هذا الصدد شكلت دراسات **عبد المالك صياد**، أول الدراسات السوسيولوجية في ميدان الهجرة والغربة أو الغياب المزدوج على حد تعبيره، حيث يقول عن المهاجرين الذين يعيشون وضعية الهجرة إلى الخارج أنهم "يتأرجحون بين زمنين بين بلدين بين طرفين و يعيشون في وضعية عبور"² من خلال هذا المحور حاولنا الكشف عن العوامل التي دفعت المبحوثين الهجرة إلى هذا الحي، من خلال المقابلات التي أجريناها مع بعض المبحوثين حيث صرح لنا **احد المبحوثين** في (المقابلة رقم 08 السن 45 سنة) ،أن السبب الذي دفني إلى الهجرة إلى هذا الحي هي الظروف المعيشية القاسية التي كنت أعيشها حيث كنت بدون عمل مستقر فانتقلت إلى هذا الحي لمساعدة عائلتي و لما انتقلت إلى هذا الحي كل أموري الشخصية و العائلية تغيرت .

¹عبد الله عبد الغني غالم، المهاجرون: دراسة سوسيو-أنثروبولوجية، الإسكندرية، مرجع سابق، ص18.

² Abdelmalek, Sayad, Op cit, P93.

و تقول **مبحوثة** أخرى في المقابلة رقم 09 سن 50 سنة "أن ما دفعني إلى الانتقال إلى هذا الحي هو كثرة المشاكل العائلية مع أهل الزوج، مما اضطررت أنا وزوجي إلى تغيير مكان الإقامة أين توجد الراحة و السكنية، مع العلم أن زوجي كان لا يعمل فكان هجرتنا إلى هذا الحي فال خير سمح لي و لزوجي الحصول على عمل و سكن مستأجر.

تم تصنيف **مبحوثة**: " أن الدافع الأساسي الذي حفز أسرتي للانتقال إلى حي بني سمير هو انخفاض الدخل حيث أصبحت بعض النشاطات الحرفية التي كنت أقوم بها كصناعة بعض الأواني الفخارية و نشاطات الخياطة لم تعد كافية لإعالة أسرتي... " (مقابلة رقم 08 السن 36 سنة).

يتبين من خلال تصريح المبحوث الأول، أن العامل الأساسي الذي دفعه للهجرة بحي بني سمير يرجع إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية، التي كان يعيشها و المتمثلة في تدني المستوى المعيشي و عدم توفر منصب عمل مما جعله ينتقل إلى المنطقة الأخرى بحثا عن العمل، كما أن خروج المرأة للعمل كان وسيلة لمشاركتها في تسيير الشؤون المنزلية وذلك يعد "تعزيزا لدور المرأة المغربية"¹

إن الظروف الاجتماعية و الاقتصادية المتمثلة في انخفاض الدخل و تدني المستوى القدرة الشرائية التي تتميز بها منطقتي "واد ارهيو- يلل قد عملت على جعل هذه المناطق الريفية مركز هجرة داخلية لمهاجرين ريفيين عانوا من ويلات الفقر و البؤس ..

و هذا نظرا لمساهمة القطاع الفلاحي و الحرفي، في تلبية حاجيات العائلات الريفية التي كانت تعيش " من خلال العمل بالزراعة مكونة مجتمعات مستقلة على المستوى الاقتصادي و المستوى الرمزي"²

¹ Camille, Lacoste-Dujardin, et Marie, Virole, **Femmes et hommes au Maghreb et en immigration la frontière des genres en question**, Etudes sociologiques et anthropologiques, Paris, Editions Publi sud, 1998, P185.

²FANNY, Colonna, Savants paysans : **Eléments d'histoire sociale sur l'Algérie rurale**, Alger, Ed, O.P.U, 1987, P25.

و هذا ما أدى ببعض من الأسر إلى الانتقال إلى حي بني سمير، بحثا عن الظروف الاجتماعية و الاقتصادية لتحسين مستوى معيشتهم.

تعد العوامل الاقتصادية و الاجتماعية العامل المهم في تفسير ظاهرة الهجرة الداخلية للمبحوثين و ذلك بهدف إعالة أسرهم و الرفع من المستوى المعيشي لهم، مما يساعدهم و يشجعهم على البقاء في الحي.

فالعامل الاقتصادي يعد عامل مهم للهجرة الداخلية و ذلك من خلال " الاندماج بواسطة المهنة و شبكة التضامن اللذين ساعدا في الحصول على مهنة و في الإقامة.. " لكنه يبقى عامل غير كاف في تفسير الحراك الجغرافي للمبحوثين، وذلك لان سيرورة هذه العملية تتدخل فيها عوامل متعددة ، حيث تقول مبحوثة في هذا الشأن:

" السبب الرئيسي في هجرتنا يكمن في البحث عن الاستقرار و الأمن و العيش... " (مقابلة رقم 07 السن 34 سنة).

يتضح من خلال هذا التصريح إن العامل الذي دفع هذه المبحوثة إلى الهجرة إلى حي بني سمير كان بحثا عن الأمن و الاستقرار ،الذي كانوا يفتقدونه في السابق، نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عرفت الجزائر أثناء سنوات التسعينيات،التي من خلالها المجتمع الجزائري عدة تغيرات اجتماعية من بينها ظاهرة الإرهاب الذي سبب اضطرابات في عمق البناء الاجتماعي و النفسي للأفراد، و في المنوال ترى ميمونة بدره، (Mimouna Badra) أن " الإرهاب طرد الملايين من الأشخاص من أراضيهم و منازلهم و قراهم و دواويرهم ،هؤلاء السكان وجدوا أنفسهم منفيين في فضاءات لا يعرفون عاداتها و هذا ما احدث سوء فهم لأنماط العلاقات و نوع من انفصام في هذه العلاقات، هذه التغيرات أجدت خشونة كبرى تمت في العلاقات ضمن العائلة.."¹

¹ Mimouni-Moutassem, Badra, (sous la direction de), **Tentatives de suicide et suicide des jeunes à Oran. Désespoir ou affirmation de soi**, Ed CRASC, 2010, P.60.

2.2. مشروع الهجرة الداخلية للأزواج و الرابط العائلي:

تشير الأسرة إلى تلك المؤسسة الاجتماعية، التي تقوم بتنظيم المعايير الاجتماعية، و هي تمثل إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأساسية، التي يتم بواسطتها نقل القيم و المعايير الاجتماعية لأعضائها.

نحاول في هذا السياق التقرب من تمثلات المبحوثين، من خلال التطرق لمشروع الهجرة الداخلية للأزواج، فهذه الوضعية أحدثت "تغيرا في نمط الحياة الاجتماعية"¹ و يشكل مشروع الهجرة الداخلية بالنسبة للأزواج حقلا كبيرا للدراسة، بحيث يثير الكثير من الجوانب ، لهذا حاولنا أن نقتصر على بعض النواحي فيما يخص تأثير اتخاذ قرار الهجرة من طرف المبحوثين على الروابط العائلية، و ما مدى دور المرأة في هذه العملية.

فدراسة مشروع الهجرة الداخلية للأزواج، يكشف لنا عن بعض عناصر التغير الاجتماعي في الفضاء العائلي، و هذا ما جاء في تصريح احد المبحوثين قائلا: "إن فكرة الهجرة جاءت من طرف احد أقربائي، فعندما قررت الهجرة إلى هذا الحي، ليس بالأمر السهل داخل العائلة الكبيرة ففي البداية لم تتقبل الأسرة هذه الفكرة من طرف الوالدين، لكن بعد أن قمت بمشاورتهم و إقناعهم بالهجرة استطعت فعل ذلك" (مقابلة رقم 08 السن 42 سنة).

وتضيف مبحوثة أخرى: "عندما قرر زوجي الهجرة إلى حي بني سمير، لم يتقبل أفراد عائلته ذلك، فقررت مساعدته في إقناع نساء العائلة الكبيرة ، كما قمت بجمع المال لمساعدة زوجي و القيام بالهجرة و ذلك بمساعدة أقربائي أيضا..." (المقابلة رقم 07 السن 48 سنة).

¹ Hadjidi, El-Djounid, « Du rural délaissé à l'urbain convoité : « Mutations sociales et dynamiques d'intégration » in Collectif, Espace-population, Actes du séminaire, Université d'Oran, Ed, Dar EL Gharb, 2002, P80.

يتضح من خلال تصريح الباحثين، أن طابع المشورة التقليدي يتدخل في عملية اتخاذ قرار الهجرة الداخلية، الذي يخضع لقيم العائلة الموسعة، هذا ما يشير إلى قوة منظومة القيم و المعايير الخاصة بالمجتمع الريفي التي بقيت فاعلة في حياتهم الاجتماعية، و مرجعا في تكييفهم أمام الأوضاع المستجدة و الطارئة"¹

و يظهر في خطاب الباحثة، مدى مساهمة الرماة في عملية الهجرة من خلال دورها كفاعلة اجتماعية و مخططة إستراتيجية، تستثمر كل مواردها المادية والمعنوية من اجل تحقيق مشروع الهجرة الداخلية، و هذا ما يشير إلى "عناصر الالتقاء بين دراسات النوع ودراسات الهجرة، كمنتوج لتبادلات فئات تأويلية و منهجية يستعمل كل منهما في حقل الدراسة"²

II. الهجرة الداخلية و تأثيرها على الرابط الاجتماعي للأزواج:

1. **الرابط الاجتماعي :** يشير الرابط الاجتماعي إلى مجموع العلاقات و الأواصر الاجتماعية، سواء كانت مادية أو معنية، و التي تربط الأفراد و تجعلهم متلازمين مع بعضهم البعض، كما يكشف الرابط الاجتماعي عن تلك "العلاقات الاجتماعية التي تتم و تجمع بين الأفراد في حالات وجه لوجه، سواء أكانت علاقات شخصية أو لا شخصية.

يشير الرابط الاجتماعي، إلى مجموع العلاقات التي توحد الأفراد من خلال انتماء جماعي"³ كما يعتبر الرابط الاجتماعي من المواضيع الأساسية في الدراسات السوسيولوجية و الانثروبولوجية، حيث يعد عنصرا فعلا لمعرفة التحولات الديناميكية التي تعرفها المجتمعات بصفة عامة ، والمجتمع الجزائري بصفة خاصة، و في هذا الصدد يركز الرابط الاجتماعي حسب **هوارى عدي** " على نظام معياري للقيم الذي يعطي معاني لسلوك الفاعل." ⁴

¹ مرضي مصطفى، "المجتمع الريفي من الاستقلالية إلى التبعية معالم و دلالات" في إنسانيات، العدد 7، جانفي -أفريل، 1999، ص 18.

²Adelina, Miranda, « **Migrations féminines et perspective de genre en question** » in Revue Naqd, N°26-27, 2009, P66.

³Pierre-yves, **Le lien social**, Paris, Armand Colin, 2007, P5.

⁴Addi, Lahouari, Op cit , P,2

كما تطرق ايميل دوركايم " إلى مفهوم الرابط الاجتماعي من خلال كتابه " التقسيم الاجتماعي للعمل " (De L a division sociale de travail) ، حيث تناول من خلاله كيفية المرور من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، و يحدث في هذا السياق عن نوعين من التضامن: التضامن الآلي و التضامن العضوي، حيث يسود في الشكل الأول من التضامن رابط اجتماعي بسيط من خلال التشابه و التجانس بين الأفراد، في ممارساتهم و تصوراتهم حيث ينخرطون في نفس القيم و المعايير الاجتماعية.

بينما يسود في التضامن العضوي رابط اجتماعي معقد من خلال الاختلاف و التباين حيث يتم فيه تحقيق الإجماع من خلال وحدة عضوية مترابطة.

كما اهتم تونيز فيرديناند بالرابط الاجتماعي من خلال كتابه " المجموعة المحلية (الأولية و المجتمع) « Communauté et Société » ، حيث قدم نموذج التصوري من خلال الانتقال من نظام المجموعة المحلية ، إلى المجتمع التعاقدية "

فالمرور أو الانتقال يكون عبر عملية ، يكون الانتماء فيها إلى مجموعة محلية تكون فيها العلاقات و نوعية التواصل و الرابط بين الأفراد قوية، أين تشخص فيه العلاقات تم تنتقل إلى نظام مترابط (التبعية البينية)، هذا النظام الأخير الذي يعمل على إدخال الأفراد في إطار من العلاقات اللاشخصية حتى و إن كان هؤلاء الأفراد لا تجمعهم أي علاقة "

فالرابط الاجتماعي، إذا يعني مجموع العلاقات الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالألفة أو الأنسة الاجتماعية (sociabilité) ، أو العلاقات الاجتماعية (Rapports sociaux)¹

فمن خلال هذا حاولنا التقرب من تمثيلات الأزواج، في إظهار مدى تأثير الهجرة الداخلية في الرابط الاجتماعي للمبحوثين لحي بني سمير، و نظرا لصعوبة إلمامنا بجميع الجوانب المتعلقة بالرابط الاجتماعي، تم تركيزنا فقط على جانبين :

¹ رشيد حمدوش، "أهم النظريات الرابط الاجتماعي ، دراسة نقدية" في الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري، فعاليات الملتقى الوطني الرابع، قسم علم الاجتماع، 6-7 نوفمبر 2006، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص42.

يتعلق الأول، في العلاقات العائلية للأزواج ، وذلك من خلال التركيز على الزيارات العائلية.

الجنب الثاني، في علاقات الجوار للأزواج وذلك من خلال عرض بعض المقابلات التالية:

من خلال هذا المحور ،حاولنا الكشف عن العوامل التي دفعت المبحوثين إلى الهجرة إلى هذا الحي، من خلال المقابلات التي أجريناها مع بعض المبحوثين ،حيث صرح لنا احد المبحوثين في (المقابلة رقم 15 السن 45 سنة) أن ،السبب الذي دفعني إلى الهجرة إلى هذا الحي هي الظروف المعيشية القاسية التي كنت أعيشها حيث كنت بدون عمل مستقر ،فانتقلت إلى هذا الحي لمساعدة عائلتي، و لما انتقلت الى هذا الحي كل أموري الشخصية و العائلية، تغيرت و تقول مبحوثة أخرى في المقابلة رقم 16 سن 37 سنة "أن ما دفعني إلى الانتقال إلى هذا الحي هو كثرة المشاكل العائلية مع أهل الزوج، مما اضطررت أنا وزوجي إلى تغيير مكان الإقامة أين توجد الراحة و السكينة مع العلم أن زوجي كان لا يعمل، فكان هجرتنا إلى هذا الحي فال خير سمح لي و لزوجي الحصول على عمل و سكن مستأجر.

يقول أحد المبحوثين " إن عائلتي قامت بمساعدتي في تدبير شؤوني العائلية و شاركني همومي خاصة في السنوات الأولى عندما انتقلنا إلى الحي الجديد فالعلاقة التي تربطني بها هي علاقة قوية ..."

(المقابلة رقم 12 السن 50 سنة).

يتبين من خلال تصريح المبحوثين، ما مدى تأثير الهجرة الداخلية في تقوية الرابط الاجتماعي بينهما و بين عائلاتهم، من خلال التبادل المستمر للزيارات في مختلف المناسبات الاجتماعية العائلية، حيث تؤدي وظائف بسيكو-سوسيولوجية هامة ،غايتها المحافظة على التماسك العائلي.

تقول احدى المبحوثات : في الوقت لي هجرنا من دوارنا لي كونا نعيشو فيه و جينا للعيون قعدوا ماليا يجو عدنا خترات و في الأعياد تاني و انا مقطعتش عليهم الزيارات أنا تاني نروح عندهم ' المقابلة رقم 13 السن 55 ، لقد سمح الرابط الاجتماعي للمبحوثين، من تفاعلهم الاجتماعي داخل الفضاء المادي و الاجتماعي واندماجهم عن طرق الانخراط في نسق قيمي يضبط مواقفهم ،و اتجاهاتهم في إطار الحياة الاجتماعية المشتركة.

و من جهة أخرى، حاولنا معرفة مدى تأثير الهجرة الداخلية في تدعيم الرابط الاجتماعي داخل جماعة الجيرة، والتي تشير إلى التجانس أو التشابه الاجتماعي للسكان من حيث المستوى الاجتماعي و الثقافي، و من جهة أخرى بينت مدرسة شيكاغو (**école de Chicago**)، في دراستها للمدخل الايكولوجي للروابط الاجتماعية، أن ايكولوجية المدينة بما تفرضه من تفاعلات و علاقات، ينتج عنها مواقف و اتجاهات معينة يكتسبها الفرد داخل الفضاء الحضري و الذي لا يجب اعتباره تجمعاً من الأفراد، بل يجب النظر إليه من خلال تنوع العلاقات المكونة للفضاء المادي و الاجتماعي الذي يربط بعلاقات عديدة بين الجماعات المختلفة المكونة للحياة الحضرية في المدينة، و في هذا الصدد يطلق ريمون لودريت (**Raymond ledrut**) على جماعة الجيرة بمصطلح التجاور السكاني، و يعني به " إقامة السكان قرب بعضهم البعض و يؤدي هؤلاء السكان غالباً ما يتعايشون و يتعارفون فيما بينهم "¹ وفي هذا السياق نذكر بعض المقابلات، حيث تقول مبحوثة: " لقد كانت علاقتي مع جاري طيبة ، كنا دائماً نتعاون في مختلف المناسبات و الأوقات الصعبة ، فكانت تجئ إلى بيتي للتخفيف عني عبء الأعمال المنزلية...." (مقابلة رقم 17 السن 60 سنة).

يتضح من تصريح المبحوثة أن العلاقات الجوارية، التي تربطها مع غيرها، حيث نلمس من جهة الرضا عن علاقات الجوار المتينة ، التي تعتمد على التعاون المتبادل، وذلك لتواجدهم لفترة زمنية معينة بنفس الفضاء الجغرافي بالإضافة إلى التقارب المكاني هذا من اجل إشباع حاجاتهم ، لكن بمجرد التقارب المكاني بين المبحوثين لا يؤدي بالضرورة إلى تكوين جماعات الجوار، و حتى تتحقق هذه الأخيرة يجب أن تتكون لدى هذه الجماعات بعض القيم و المعايير، التي تتحكم في أعضاء هذه الجماعة أثناء قيامهم بأدوارهم إن علاقات الجوار بين المبحوثين ، لا تقتصر على مجرد الزيارة أو الالتقاء الاجتماعي، بل تتعداها إلى تقديم مختلف المساعدات والخدمات المتبادلة، كما تشمل علاقات الجوار على تقديم المشاركة كأسلوب تبادلي من طرف الجيران من أجل مواجهة بعض الاحتياجات التي تؤدي إلى تدعيم علاقات الجوار.

¹ Raymond, Ledrut, *Sociologie urbaine*, Paris, Ed, P., 1968, P 106.

لكن بمجرد التقارب المكاني بين المبحوثين، لا يؤدي بالضرورة إلى تكوين جماعات الجوار، و حتى تتحقق هذه الأخيرة يجب أن تتكون لدى هذه الجماعات بعض القيم و المعايير التي تتحكم في أعضاء هذه الجماعة أثناء قيامهم بأدوارهم، حيث يقول احد المبحوثين: " العلاقة بالجيران تغيرت عن السابق فالجار كان يعتمد عليه في كل الأوقات كان مثل احد أفراد العائلة أما الآن قد طغت ذهنية المصالح و قلة العلاقات مع الآخرين..." (مقابلة رقم 18 السن 49 سنة) ، و من جهة أخرى يعبر هذا المبحوث عن **علاقات الجوار السطحية و الضعيفة** ، حيث تتسم العلاقات الاجتماعية بالصراع كدليل على عدم الانسجام بين المبحوثين الذين ينتمون لنفس الفضاء الاجتماعي و تتسم علاقاتهم بقلة القواسم المشتركة... ، اذ تقول **مبحوثة** أخرى في هذا المجال : 'علاقتي مع جيرانى مولاتش كيما بكري الجار يدخل على جار اليوم ولات الجورة كل واحد ييلع على روحه...' (المقابلة رقم 11 السن 44) ، و في هذا الصدد يقول هواري عدي "**Addi Lahouari**) أن الشباب في حيه يحترم قاربه و يهتم لرأيهم و يشعر بأنه "حر" في حي آخر حيث يتصرف بطريقة ذميمة و عنيفة أمام القواعد المقبولة فهو أجنبي"¹

2. علاقات الجوار:

يعتبر الحي الفضاء الذي تبلور فيه العلاقات الأولية ، و نقصد بها العلاقات الاجتماعية اليومية مع الجيران و علاقات الشراء و الاتصال بالمؤسسات التعليمية و الخدماتية، إن وجدت فقبل النزوح كان الجيران من الأقارب بحكم أن الجوار تحكمه السكن بالأرض و التي تقسم بين أفراد العائلة الواحدة ، أو من الأسرة التي تتجاوز منذ سنوات كثيرة ، و هي علاقة تتسم بالقوة كما يصفها المبحوثون مستدلين على معرفة التاريخ المشترك للأفراد و العائلات منذ الأجداد. إضافة الى أن الأرض رابط مستمر حال دون بيع السكن ، هو أيضا عنصر مؤثر في شكل العلاقة حيث تتكرر الخلافات بين العائلات، بسبب الأرض بعد أن كان في فترات سابقة مثلا حول منابع الماء في المناطق التي تعرف قلة من هذه المادة .

¹Addi, La houari, OP, Cit, 1999, P22.

كما أنها و من خلال خدمتها و التعاون عليها تجدد الحاجة الى المساعدة المتبادلة ،و التي عرفت بعض التقلص بعد انتشار الآلات الفلاحية الحديثة ،كآلة الحصاد التي تنجز عملا كان يتطلب القيام بتوزيع جماعية، إضافة إلى استخدام خمسين الأمر الذي يتعلق بمساحة الأرض المراد حصادها.

بعد النزوح الريفي تختلف النظرة إلى علاقة الجوار، لأنها علاقة احدث و بالتالي في إطار التكوين حيث نلاحظ أن النازحين برغم الخطاب الرافض لتعميق العلاقة و بل وصفها بأنها علاقة ثانوية لا ترقى الى العلاقة الأسرية ،التي تكون دائما محل مقارنة معها فنجد الاتهامات ¹

دائما توجه للجيران بعدم الاحترام سواءا التعاليم الإسلامية ،حيث نجد الأحاديث الموصية على الجار دائما مذكورة أو الآداب العامة و الأخلاق، أو الفضائل المشتركة، و هنا نلاحظ أن النازحين ينعنون سكان الحي ،و قد يعمم الحديث على سكان المدينة بغياب تربية الأبناء ،و قلة احترام الكبار و يعتبر الأطفال من أهم أسباب الخلاف بين الجيران، إضافة إلى التعامل مع الفضائل المشتركة التي نجدها خاصة في حالة العمارات ،حيث تكون السلام و الدرج ،و مداخل العمارات و الأقبية من خلال الخلافات حول استعمالها و الاعتناء بها، و تضليها من أهم مواضع المشتركة بين الجيران ،و الملاحظ غياب أي تنظيم، او هيكل يجمع السكان بل تحل المشاكل منفصلة و حسب حدوثها.

في ذات السياق، قامت **سوالمية نورية** ² في دراستها المعلقة ب انثروبولوجية الجيرة كرابط اجتماعي في المجتمع الحضري ببلدية ارزو بوهرا، أين توصلت الباحثة من خلال نتائج بحثها، مستعملة في ذلك تقنية المقابلة ل 32 عائلة تقطن بحي الهضاب بارزوي، إلى أن الروابط الاجتماعية تغيرت عما كانت عليه و ذلك يرجع لأسباب منها: **التغير الاجتماعي للمجتمع الحضري الجزائري بشكل عام.**

¹Abdelkader Lakjaa, **L'habiter identitaire** : Eléments pour une problématique d une urbanité en émergence, P96

² نورية سوالمية، الرابط الاجتماعي الحضري، دراسة سوسيوانثروبولوجية للعلاقات الاجتماعية بين الجيران في حي الهضاب بارزوي وهران، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الانثروبولوجيا ، جامعة وهران، 2014-2015، ص 258.

كما تؤكد الباحثة، على أن رابط الجيرة ما زال قائما في مجتمعنا، حسب دراستها ويعود ذلك إلى وجود العامل الديني و التنشئة الاجتماعية، التي تلعب دورا هاما في تكوين شخصية الفرد إضافة إلى ذلك دور التقاليد ، و هنا يتفق معظم الباحثين على أن التغير و التحول الاجتماعي، لهما دور كبير في تحول الروابط الاجتماعية بكل أنواعها في المجتمع الجزائري ، كما أنهم يؤكدون على ظهور شكل جديد من الروابط الاجتماعية في المدينة تغلب عليه المصلحة الخاصة للأفراد¹

ومما أنقص رابط الجيرة أيضا، حسب نورية سوامية، هو خروج المرأة إلى العمل، الذي أضعف الروابط الاجتماعية، نظرا لنقص الوقت وزيادة المسؤوليات، على المرأة العاملة.

ومن خلال هذا يبدو واضحا، أن رابط الجيرة تزيد شدته وتضعف، حسب المكان أي المجتمع الحضري والغير حضري، السكن الفردي والعمودي، وكذلك المستوى الثقافي والاقتصادي للأسر. زيادة على ذلك ترى الباحثة أن رابط الجيرة في المجتمع الحضري، طبيعته الحقيقية هي المصلحة في غالب الأحيان، لأن الروابط التي يشكلها الأفراد، ليست متماسكة بدرجة تماسك الروابط الدموية أو القرابية.²

كما تم الاستعانة في هاته الدراسة، بمجموعة من الدراسات الميدانية التي تصب في اتجاه دراستنا لعلاقات الجيرة، نذكر :

دراسة شيمبار دولو، (P.H.Chombart de lauwe) ، حول طبيعة علاقات الجوار في إحدى المدن الفرنسية ، حيث حاول معرفة مختلف النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية اليومية للسكان، وتوصل إلى أن الحياة اليومية في الحي الشعبي، تختلف تماما عن الحياة في الحي الراقي، فالجار يتجاهل جيرانه و يعيش عزلة تامة، عكس ما يوجد في الحي العمالي³.

¹ كرابية أمينة، أمالي بيداغوجية في مقياس الرابط الاجتماعي، مرجع سابق، ص102

² نورية سوامية، الرابط الاجتماعي الحضري، مرجع سابق، ص258.

³ CHOMBART DE LAUWE P.H, Des hommes et des villes, Payot, Paris, 1965.

- دراسة ريمون لودريت (R.Ledrut)، حول دراسة وحدة جماعية متماسكة، تتكون انطلاقاً من علاقات اجتماعية، فهي روابط مباشرة تظهر من خلال درجة التعاون و التضامن، بين أفرادها، و في هذا الصدد يعتبر الباحث أن التقارب الجغرافي بمثابة مؤشر قاطع لتكوين علاقات صداقة بين الجيران¹ كما توصل عبد القادر القصير، في دراسته حول المجتمعات العربية، إلى أن الصفات التقليدية التي كانت تميز الأسرة العربية الحضرية، قد تغيرت بشكل كبير بفعل التغيرات الناتجة أساساً عن التحضر و التصنيع و التحديث، فبالرغم من ذلك حسب الباحث أن علاقات الجوار ما زالت قائمة، وهي تتفاوت من حيث الدرجة و المستوى الثقافي والاقتصادي للأسر، فهي تقوى و تضعف حسب الطبقة الاجتماعية لهذه الأسر.²

كما ذهب العربي مهدي، في دراسته حول التضامن و المجتمع، إلى أن الأفراد و الجماعات التي تنتشر في المدن الجزائرية، لا تزال لحد الآن تبحث عن حياة جماعية، وأن الروابط العائلية و الجوارية التي تطورت في الأحياء الشعبية غير قادرة على صنع مجتمع سياسي كونها غير مستقرة.³

¹. LEDRUT, R, L espace social de la ville. OP, Cit.P71.

² أنظر : القصير عبد القادر، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري و الأسري.

³ أنظر: مهدي العربي، التضامن و المجتمع، اقتراب تحليلي لأشكال التضامن بحسب الضاية الشعبي بوهرا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع بجامعة وهران، 2008.

خلاصة الفصل

إن الحراك الجغرافي لهؤلاء المهاجرين بحى بني سمير، لا يعني بالضرورة الاندماج بصورة كاملة، في هذا الفضاء الجغرافي ، بل غالبا ما يصاحب هجرتهم و خاصة في المراحل الأولى أثناء إقامتهم، اضطرابا اجتماعيا و نفسيا و ذلك بسبب الاختلاف ، في نمط العيش و أساليب التفكير و مختلف التمثلات و الممارسات الاجتماعية.

و بهذا يتخذ التكيف في الفضاء شبه الحضري للمهاجرين ، بعدين هامين الأول يتمثل في الجانب الثقافي أي في القيم و المعايير الاجتماعية المشتركة التي تنظم الحياة الاجتماعية للمبحوثين ، بينما يتجلى البعد الثاني في الجانب الاجتماعي، من خلال دخول المهاجرين في علاقات الجوار و التعاون مع من سبقهم للهجرة من أبناء بلدتهم و أقاربهم، من حيث تتمثل أولى جوانب سيرورة هذا التكيف بحى بني سمير من خلال بحث المهاجرين، عن عمل يضمن من خلاله دخل اقتصادي بالإضافة إلى الحصول على مسكن و الذي من خلاله يقيم المهاجرين علاقات الجوار .

الفصل السادس

تمهيد

I. العلاقات الاجتماعية ما بين الأزواج بحري بني سمير

1. التقسيم الجنسي للعمل في الفضاء الاجتماعي

2. العمل المأجور

3. العمل المنزلي

II. سيورة بناء العمل المنزلي

1. العمل المنزلي و الاقتصاد الغير الرسمي

2. تنظيم الوقت و استثماره في العمل

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر العمل من العناصر الأساسية في التعامل مع موضوعنا، و قد برز ذلك من خلال اعتباره جزءا مكونا من الوسط الحضري ، فهو يؤثر على دور الفرد و تعامله مع الفضاء العام و الخاص، أي مع المدينة كفضاء و الأسرة كعلاقات و تصورات مستقبلية .
وبذلك تعتبر تمثلات الذكورة والأنوثة ،من قبل أفراد المجتمع و ما ينتج عن ذلك من مواقف و اتجاهات، مؤشرا هاما في معرفة الأسس التي تبنى عليها تلك المواقف ،و ما ينجر عنها من علاقات اجتماعية ما بين الجنسين، كما يكشف لنا مفهوم النوع عن علاقات السلطة و السيطرة التي يتمتع بها الجنسين،و التي تأخذ علاقة معقدة و متداخلة تقوم على طابع ديناميكي ،من خلال الصراع و التناقض بين مصالحهما.

لا يقتصر مجال دراستنا على مصطلح الدراسات النسوية ، لأنه يهدف إلى فحص ديناميكي للعلاقات الاجتماعية ما بين الجنسين باعتبار هذه الأخيرة ليست نتاجا لفوارق بيولوجية و إنما بناء اجتماعي و ثقافي مرتبط بقيم الذكورة والأنوثة.

و إذا رجعنا إلى تناول موضوع العلاقات الاجتماعية، ما بين الجنسين في واربا خصوصا في فرنسا، نجد أن الاهتمامات الأولى لهذا الحقل المعرفي قد انتقلت مع سيموندي بوفوار (Simone De Beauvoir) و التي نشرت كتابها " الجنس الثاني " 1849 ،الذي يعد من النصوص الكلاسيكية في مجال العلاقات الاجتماعية ما بين الجنسين،هذا ما يظهر " أصالة و أهمية كتاب الجنس الثاني كونها ربطت كل جوانب مشكلة العلاقات بين الجنسين و بينت نماذجها الاجتماعية و الاقتصادية و النفسية "³

¹Sophia, Laouargant, « Des territorialités de genre aux territorialités de projet dans le bassin méditerranéen »in Revue Montagnes Méditerranéennes, N°19, 2004, P5.

²Andrée, Michel, « Recherches sur les femmes et le développement »In, Revue l'homme et la société, XXVe année, N°1-2, 1991, P159.

³Hirata, Hélène, et al, Dictionnaire critique du féminisme, Paris, Ed P.U.F, 2000, P29.

و في هذا السياق تكونت أول حركة نسوية سميت ب حركة تحرير المرأة (**Mouvement de libération des femmes**)، و التي نشأت في قلب الإضرابات الطلابية و العمالية التي

شهدتها باريس عام 1968¹

تعد هذه الحركة نافذة لتجسيد التطلعات المتعلقة بالمرأة و حياتها، " كفرد من الأفراد الاجتماعيين " ²من خلال التعرف على أنماط تفاعلها الاجتماعي مع كل فرد من أفراد المجتمع.

لذلك ينظر إلى العلاقات الاجتماعية ما بين الجنسين ،على أنها علاقة اجتماعية تتفاعل في نطاق

رمزية ثقافة المجتمع المنتميان إليه، و في هذا الصدد لا تعبأ كريستين دلفي " (**Christine Delphy**) ،بالفوارق البيولوجية بقدر ما تهتم بكيفية ظهور مفهوم الأنوثة من خلال الظروف

الاجتماعية الواقعية"³

I. العلاقات الاجتماعية ما بين الأزواج بحي بني سمير

1. التقسيم الجنسي للعمل في الفضاء الاجتماعي:

لقد أصبح موضوع التقسيم الجنسي للعمل ،مجال الدراسة السوسيولوجية والانثروبولوجي، التي تهتم بتحديد الأدوار و المكانات الاجتماعية للجنسين، في البناء الاجتماعي باعتبار التقسيم الجنسي للعمل شكل من أشكال التقسيم الاجتماعي للعمل،فهو يختلف حسب المجال و الزمان و المجتمعات البشرية، و ترى " دانيال كاراغو (**Daniele kergot**) في هذا المجال، أن" التحديد التصوري للتقسيم الجنسي للعمل يأخذ بعين الاعتبار مبادئ التقسيم الجنسي للعمل وكيفية،حيث يأخذ هذا الشكل الخاص من التقسيم الجنسي للعمل مبدئين هما:

¹Laure Beremi, Sébastien, Chauvin, Alexandre, J'aunait, Anne, Revillard, **Introduction aux Genre Studies**, Manuel des études sur le genre, Bruxelles, Ed De Boeck Université, 2008, P8.

²بيار بونت، ميشال ايزار و آخرون،معجم الانثولوجيا والانثروبولوجيا، ترجمة وإشراف : مصباح الصمد،بيروت،مجد،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،المعهد العالي للترجمة،الجزائر،ط 1،2006،ص468.

³غامبل سارة،النسوية و ما بعد النسوية(دراسات و معجم نقدي)،ترجمة:احمد الشامي ،مراجعة:هدى الصدة،القاهرة، المشروع القومي للترجمة،المجلس الأعلى للثقافات،نيويورك،ط2،2002،ص312

أ-مبدأ الانفصال: حيث أن هناك أعمال للرجال و أخرى للنساء.

ب-مبدأ الهرمي: و فيه نجد أن عمل الرجال اعلي مرتبة من عمل النساء ¹ ، يساعد التقسيم الجنسي للعمل في الكشف عن ما تنطوي عليه العلاقات الاجتماعية للذكورة و الأنوثة، و مختلف التمثيلات و الممارسات الاجتماعية المرتبطة بكل منهما، و ما ينتج عن ذلك من تفاعل اجتماعي في الفضاءين: الفضاء الخاص الذي يتجلى في المنزل، و هو الفضاء الأساسي للنساء

المسؤولات عن الشؤون المنزلية و العائلية، و الفضاء العام الذي يتم فيه " تبادل و جهات النظر التي تعبر عن مواقف و اتجاهات متعلقة بموضوعات محددة يجري فيها إعادة إنتاج المجال من خلال فعل تواصل على حد تعبير "هاربرماس"(Habermas.j)"²، و يذهب التيار الوظيفي الأمريكي الذي يمثله "تالكوت بارسونز" " أن دور كل من الرجل و المرأة يتحدد على أساس نوعين من الأدوار: -الأدوار الانفعالية التي تقوم بها المرأة، و الأدوار الذاتية التي يقوم بها الرجل حيث يعد المعيل لأسرته،و يرى أيضا أن " في كل أسرة ميل لظهور تباين في الأدوار فهناك أفراد يختصون بالأدوار الرئاسة و آخرون يختصون بالدوار الثانوية التابعة يشير بذلك إلى أن الجماعات الصغيرة المتمثلة في الأسرة تختلف بناء على محورين:³

- محور الرأسي الذي يشير إلى التباين في القوة.

-محور أفقي و يشير إلى التباين في الأدوار.

2. العمل المأجور:

يعد العمل المأجور شرطا من شروط الوجود الإنساني،وذلك باعتباره ظاهرة ملازمة للاجتماع البشري،فالإنسان لا يستطيع أن يكتفي بذاته فهو يستمد من المجتمع كل ما هو ضروري له.

¹Helena, Hirata, et Danièle, Kergoat, Op, cit, P200.

²فواز رابلسي،"المجالات العامة و الفضاء الحضري،مقاربة نقدية مقارنة"،ترجمة:مها مجوح،في مجلة إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع،العدد5،2009،ص31.

³ سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، القاهرة، الدار الدولية لاستثمارات الثقافية، 2007، ص213.

لقد ارتبط ظهور مفهوم العمل المأجور بالمجتمع الصناعي ، و ماصاحبه من تغيرات سوسيو-اقتصادية من خلال بروز اقتصاد السوق و اقتصاد العمل، إذ انحصر مفهومه على الجانب الاقتصادي وبذلك أصبح العمل كإنتاج بالمعنى السلعي، فهناك حاجة تدفع العمل إلى البحث عن عمل مأجور يتحصل من خلاله على منافع سواء كانت مادية أو اجتماعية، هذا ما أدى إلى ترسخ مفهوم العمل المأجور، كأداة ضرورية لتحقيق الأرباح و المنفعة المادية، فالعمل عند آدم سميت (Adam smith)، به يحقق الإنتاج و الثروة " التي تشير إلى سلطة في إدارة حول عمل الغير و في قياسه " ¹ الذي يعتبر غني المجتمعات الذي يقاس عنده بوفرة الإنتاج وجودته.

و مع تعقد الحياة الاجتماعية وتطورها، أضحى العمل المأجور ضروريا لبناء المجتمع و استمراره، و خصوصا مع ظهور تقسيم العمل الاجتماعي، حيث لم يعد العمل المأجور يعني بالضرورة القهر، بل شعور باقتناع الفرد بضرورة العمل ودوره في الحياة الاجتماعية، و هذا ما أعطى لعمل المأجور من المنظور الدوركايي بعدين هامين: **بعد اجتماعي** في كونه نشاط اجتماعي، يقوم على التعاون بين الأفراد، ويتطلب نظاما معيناً من الخبرات و المعارف، بينما يتجلى البعد الثاني في الجانب الأخلاقي، حيث يعد العمل المأجور واجبا أخلاقيا يحفظ و يصون كرامة الإنسان، وشرفه داخل المجتمع.

إضافة إلى ذلك تشكلت النظرة للعمل المأجور ، بإضفاء ميزات الاستمرارية و ضمان المستقبل بمقارنته مع الوضعية بعد النزوح التي امتازت بالاضطراب ، و عدم الوضوح و التي ألحقت بالتالي بالنشاط الفلاحي إضافة إلى عوامل أخرى ، عادة ما تكون لأسباب أمنية كالحروب و النزاعات أو اقتصادية كالركود و البطالة ، و لا تختلف في هذا الجانب الهجرات إلى الخارج عن النزوح الريفي .

¹ Remaoun, Mourad, « la valeur et son statu dans la théorie économique : Essai sur la science d'Adam Smith » in insaniyat, N°41, Juillet-Septembre, 2008, P147.

يساعدنا العمل المأجور على فهم المنطق الاجتماعي، للممارسات الاجتماعية بين الجنسين، و يرتبط تصور المبحوثين للعمل المأجور بفاعلية كسب القوت والإنفاق على أفراد الأسرة، وهذا ما تجسده بعض تصريحات المبحوثين:

حيث يقول أحد المبحوثين " أن الرجل عليه أن يعمل ، فانا في البداية كنت اعمل مزارعا ، لكن هذا العمل أصبح لا يكفي فالظروف المعيشية أصبحت صعبة ، و لما انتقلت الى حي بني سمير زوالت أعمالا كثيرة من بينها مهنة البناء في إحدى الشركات الوطنية، فمن خلال العمل يثبت الرجل مكانته و شرفه....." (مقابلة رقم 02 السن 45 سنة).

وتقول مبحوثة أخرى في المقابلة رقم 6 سن 45 سنة " انه منذ أن انتقلت إلى هذا الحي زاولت أعمالا مهنية كثيرة، و هذا من اجل الإنفاق على عائلتي فانا اعتمد كل شيء لان لا أبقى بدون عمل..."

إلى جانب العمل المأجور هنالك العمل المنزلي و المهام المنوطة به ،إذ يشمل العمل المنزلي على مجموعة من المهام المنزلية المجانية المتخذة من طرف النساء ،حيث تهدف المرأة من خلال هذه المهام إلى تقديم خدمات

منزلية من خلال دور التنشئة الاجتماعية في تلقين المهارات و المعارف المرتبطة بالمرأة، حيث تقول المبحوثة في المقابلة رقم 01 السن 56 سنة " تعلمت مند صغري عدة مهارات منزلية من طرف الأم بخصوص الشؤون المنزلية و تقول مبحوثة أخرى في المقابلة رقم 4 السن 45 سنة "...أنا مأكثة بالبيت بالرغم من مستواي الجامعي تعلمت الكثير في العائلة الكبيرة و خاصة الدور الذي لعبته جدتي في تقديم لي مختلف المعارف المنزلية فساعدتني كثيرا في تدبير شؤون المنزل..."

فمن خلال خطاب المبحوثات ،نجد مدى الدور الذي تلعبه التنشئة الاجتماعية في تلقين مختلف المهام و النشاطات الأنثوية ،حيث تلقن الفتاة عملية التنشئة الاجتماعية بما تتضمنه من معايير و قيم اجتماعية.

و في هذا السياق،تشكل سيورة بناء العمل المنزلي عن عملية معقدة بما تتضمنه من مهام منزلية، و التي تخضع لتراتبية هرمية تقسم من خلالها إلى مهام أساسية و التي تحتاج لتلقين المهارات المنزلية.

من خلال تصريح المبحوثين، نرى بان المجتمع الجزائري قد خص الرجل بمكانة مرموقة داخل البناء الاجتماعي باعتباره النواة الرئيسية التي تؤسس للمجتمع وتحركه، و قد تعززت هذه المكانة من خلال الوظائف السوسيو-اقتصادية، التي أسندت اليه، فهو المكلف بجلب القوت لأسرته و توفير الحماية لها و بذلك " يعتبر حياته أو كفاحه ليس له بل لأولاده فيحرم نفسه، في سبيل أن يؤمن لهم معيشة أفضل"¹.

كما يتضح من خلال كلام المبحوثين، مدى الارتباط بين الإنفاق و الشرف، حيث يكسب الإنفاق الرجل شرفا ومكانة اجتماعية محددة داخل المجتمع، فبواسطة المال يستطيع الرجل أن يحظى باحترام الآخرين و أن يصون كرامته و أن يفرض سيطرته على أسرته، و هو بذلك يلعب الإنفاق لدى المبحوثين و لا سيما بين الزوجين " تحديد الكيان و الدور لكل منهما "² داخل الأسرة و توزيع الأدوار و هيكل السلطة بين الجنسين.

يعد الإنفاق الذي يقوم به الرجل كأحد محددات الوجاهة الذكورية، و من بين العوامل الرئيسية في البناء الجندري، حيث تبدو صلته للذكورة و بنية السلطة الرمزية مهمة بواسطته تتحقق فاعليته الذكورية، و بفضلله يحافظ الرجل على هيئته في فضائه العائلي بصفة خاصة، و في المجتمع بصفة عامة و يبرهن على فحولته و هنا تظهر روابط وثيقة بين واجب الرجل بالإنفاق و بين امتلاكه للمال لممارسة نفوذه داخل الأسرة.

¹ حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر بحث اجتماعي استطلاعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2006، 9، ص177.

² عبد الوهاب بوحدية، الجنسانية في الإسلام، ترجمة محمد مقلد، تونس، سراس للنشر، 2000، ص55.

3. العمل المنزلي:

لقد برز العمل المنزلي، كموضوع للدراسة السوسيولوجية، والأنثروبولوجية حيث "احتل مكانة مركزية في النقاشات النسوية"¹ التي تناولته ضمن الفضاء العائلي، هذا الأخير الذي يتجسد فيه التقسيم الجنسي للعمل.

إذ يعتبر العمل المنزلي عاملا من عوامل التغير الاجتماعي، و الذي ارتبط بمختلف التغيرات الملازمة للنشاطات المنزلية التي تصبح فيها المرأة المنقذ الرئيسي، و في هذا الصدد فقد تعددت التعاريف الخاصة بالعمل المنزلي و هذا ما يبرز صعوبة الاقتراب من دراسته.

و في ذات السياق نفسه، يرى فوزي عادل " أن العمل المنزلي هو " كل الأعمال والخدمات المنتجة من طرف النساء في إطار تقسيم العمل داخل الفضاء المنزلي "²

و بذلك يشمل العمل المنزلي على جانبين ، فمن جهة الإنتاج المنزلي بما يتضمنه من مختلف النشاطات التي تزاو لها المرأة داخل المنزل، و من جهة أخرى مختلف الخدمات المنزلية التي تساهم في تسيير الشؤون العائلية. و يكتس العمل المنزلي عدة خصائص تميزه، تتعلق أساس بالطابع اللامنطور و الاختفاء للمهام المنزلية، داخل الفضاء الخاص الذي تزاوله فيه المرأة نشاطاتها، كما يرتبط بالصفة المجانية من خلال كونه عمل تقوم به المرأة بدون مقابل مادي.

يعتبر العمل المنزلي عاملا اجتماعيا ،منظما للعلاقات الأسرية، من خلال تحديده للأدوار و المكانات الاجتماعية لأفراد الأسرة، كما تظهر أهمية دراسة العمل المنزلي في إدراك منطق العلاقات الاجتماعية ما بين الجنسين و مختلف التفاعلات الاجتماعية التي تتم داخل الفضاء العائلي.

¹Isabelle, Puech, « **Le non, partage du travail domestique** »in Margaret, Maruani (sous la direction de), Femmes, Genre et société. L'état des savoirs, Paris, Ed, la Découverte, 2005, P176.

² Adel, Faouzi, Op.Cit, 1997, P13.

وبذلك يضم العمل المنزلي "مجموعة من المهام المنجزة ، في إطار العائلة فهو عمل مجاني ينفذ أساس من طرف النساء"¹ إن أهم ما يجب على المرأة أن تضطلع به، يتجلى في الانشغال بتدبير البيت ،و بذلك يتم الإعلاء من شأن الخدمة التي تنجزها في بيتها ولفائدة أسرتها و هذا ما يؤدي إلى تعظيم من دور المرأة داخل الفضاء العائلي اجتماعيا ورمزيا.

II. سيرورة بناء العمل المنزلي:

يحتل العمل المنزلي مكانة مهمة في الحياة المنزلية، لما يتضمنه من تفاعلات اجتماعية تربط بين أفراد الجماعة المنزلية، و من خلال تحديد مختلف أدوارهم و مراكزهم داخل الفضاء العائلي، فالعمل المنزلي يشتمل على مجموعة من المهام المنزلية المجانية المنفذة من طرف النساء، و الضرورية لسير الحياة اليومية وفق معايير اجتماعية معينة، حيث تهدف المرأة من خلال هذه المهام إلى تقديم خدمة لأعضاء المجموعة المنزلية.

و في هذا السياق تشكل سيرورة بناء العمل المنزلي عن عملية معقدة بما تتضمنه من مهام منزلية، و التي تخضع لتراتبية هرمية تقسم من خلالها إلى مهام أساسية و التي تحتاج لتلقين المهارات المنزلية. و من جهة أخرى ارتبط تصور العمل المنزلي بالحس الجمعي، باعتباره يحتوي على جملة من المهام البسيطة والعادية و المبتدلة نظرا لما ينجم عنها من أعمال مجانية، لا قيمة لها تزاو لها المرأة يوميا حيث يقوم جسدها " برقصة منزلية"²، يمثل العمل المنزلي المسلك المفضل لفهم جانبها مهما من التمثيلات و الممارسات الاجتماعية، المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية بين الجنسين.

¹Dominique, Fougeyrollas-Schwebel, « Travail domestique, services domestique » in jacquet, Kergoat, et al (sous la direction), le monde du travail, Paris, Ed, la Découverte, 1998, P328.

² جون كلود كوفمان، علم الاجتماع الشائ، ترجمة بسمة بدران، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2001، ص 69

و من خلال هذا المفهوم، سنتطرق إلى الدور الذي تلعبه التنشئة الاجتماعية في تلقين مختلف المهارات و المعرف المرتبطة بالمرأة، و ذلك من خلال عرض بعض المقابلات التالية: **تقول مبحوثة**: " تلقيت في طفولتي العديد من المهارات المنزلية من طرف الأم ،التي كانت تحرص على تعليمي كل صغيرة و كبيرة تخص الشؤون المنزلية..." مقابلة رقم 02، 47 سنة ، و **تقول مبحوثة أخرى**: " يرجع الفضل للعائلة الموسعة، و خاصة الدور الذي لعبته جدتي، في تقديم لي مختلف المعارف المنزلية التي تجعل مني امرأة كاملة لها القدرة على تدبير المنزل ... " مقابلة رقم 05، 49 سنة .

1. العمل المنزلي و الاقتصاد غير الرسمي :

إن النشاط غير الرسمي ،يتطلب تحليلا للعمل المنزلي في العائلة و ضرورته الاجتماعية ،و تأثيره في طبيعة العلاقات الاجتماعية ما بين الجنسين.

و في هذا الصدد يقول **احمد هني** " إن الفرق لا يكمن في كون هذا النشاط رسمي، أو غير رسمي، لكن بين نمطين من التصورات للواقع، فالرسمي يعتمد على معطيات حسابية مسبقة ، أما الغير الرسمي يعتمد على النتائج الحقيقية للممارسات الاجتماعية"¹

و من خلال تسليطنا الضوء على العمل المنزلي، نحاول معرفة تأثير العمل غير الرسمي في العلاقات الاجتماعية ما بين الجنسين و أهميته بالنسبة للمرأة.

و ذلك من خلال ما جاء في قول إحدى **المبحوثات**: "لقد تمكنت من خلال قيامي ببعض النشاطات الاجتماعية التقليدية كالخياطة ،و هذا من اجل مساعدة زوجي خاصة عندما نواجه مشاكل مالية فعملي ساعدني على تحسين نمط المعيشة " (المقابلة رقم 07 السن 47 سنة).

² Ahmed, Henni, Essai sur l'économie parallèle en Algérie, Alger, Ed ENAG, 1991, P148

يتضح من خلال الخطاب الأول، الخاص بالمبحوثة أن الهدف من مزاولتها للعمل غير الرسمي كان وسيلة لتحسين وضعيتها المادية، فالمرأة تهدف من خلال ممارستها لهذا العمل تحقيق مدخول لمساعدة الأسرة فمن خلال هذا تحاول الرفع من المستوى المعيشي لعائلتها ، و مواجهة المشاكل المالية للعائلة و مساعدة زوجها "باعتبارها الممول الرئيسي للمداخيل المنزلية" حسب ما قاله فرانسوا دي سنغلي (François De Singly)¹.

لذلك السبب اختارت بعض المبحوثات، العمل غير الرسمي لرغبتهم الشديدة في تحسين المستوى المعيشي لأفراد أسرتها، من خلال " الاستجابة للخدمة في المنزل لمواجهة الصعوبات الأولى المادية في الحياة اليومية "² و ما يمكن ملاحظته أيضا عند بعض المبحوثات هو أن ممارسة العمل الغير الرسمي كان الهدف من وراءه الاستقلال المادي في الفضاء العائلي، ابن أتاحت لهن الفرص لإثبات الذات و المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالحياة الأسرية.

تقول مبحوثة أخرى : " لم أكن أرغب في الرضوخ للروتين القاتل رغم الظروف العائلية الصعبة، لكن كل هذا لم يمنعني من تعلم الخياطة التي بها تعززت مكاني و خرجت من العزلة و الانطواء " (مقابلة رقم 06 السن 45 سنة).

يتضح من خلال تصريح المبحوثة أن الهدف من مزاولتها للعمل غير الرسمي، الذي يعتبر كفرصة لإثبات الذات، بحكم قدرتها على القيام بمختلف متطلبات الحياة المنزلية، و مزاولتها لهذا العمل يخلق لديها الشعور بتحقيق الذات و مكانته داخل الفضاء العائلي، الذي يعد مؤسسة اجتماعية تمارس فيها المرأة مختلف نشاطاتها المنزلية.

¹ Francois,De Singly , « Charges et charmes de la vie privée » in jacqueline,Lanfer,et al (sous la direction),Masculin,Feminin,questions pour les science sociales de L'homme Paris,Ed,PUF,2001,P154.

²Benghabrit-Remaoun, Nouria, « Les femmes : chômage et réalités au travail », in IMED, Les Algérienne, Citoyennes en devenir, Oran, Editions CMM, 1999, P134.

وبذلك تتمثل غاية التنشئة الاجتماعية، للفتاة من طرف أمها المسؤولة عن نقل الرأسمال الثقافي و الرمزي إلى الأجيال اللاحقة، و ذلك من خلال مساهمتها في التنشئة الاجتماعية ، هذا ما صرحت به إحدى المبحوثات: " بأنها اكتسبت المهارات الأنثوية من خلال ما غرسته الأم و العائلة وذلك لجعلها امرأة كاملة ، فهي " أكثر من الولد تتعلم المعايير والقواعد السلوك لتكون امرأة كاملة"¹ ' مقابلة رقم 07 سن 46

2. تنظيم الوقت و استثماره في العمل:

تعد دراسة الوقت من أهم المواضيع السوسيولوجية و الانثروبولوجية، في المجتمع المعاصر وذلك لارتباطه الوثيق بالنسق الاجتماعي و الثقافي من خلال كيفية تنظيم الوقت و استثماره في العمل، فقد أدى الاهتمام بالوقت الاجتماعي إلى تقسيمه لوقت عمل ووقت خارج العمل. فوقت العمل هو الوقت، الذي يقضيه الفرد في العمل الإنتاجي لكسب قوت عيشه و إشباع حاجاته و تطوير أنماط حياته الاجتماعية.

أما الوقت الذي هو خارج العمل أو الوقت الحر، فهو يشير إلى الوقت الخالي من كل الضغوطات والاكراهات الاجتماعية ، و هذا النوع من الوقت هو الذي يهتما في هذه الدراسة، إذ يستمد الوقت الحر أهميته " كنظام اجتماعي من خلال الوظائف الاجتماعية و النفسية المرتبطة بالحياة الاجتماعية للجنسين حيث يتيح لهما الفرصة للتخلص من تعب العمل اليومي و التوجه نحو التعبير عن الذات"²، و في هذا الصدد يرى: دومازوديه (j-Dumazedier)، بأن علم الاجتماع الفراغ هو "العلم الذي يدرس أوقات الفراغ و كيفية استثمارها في أنشطة الفراغ و الترويج المتيسرة للأفراد والجماعات"³ و لقد أكدت المدرسة الفرنسية بزعامة إميل دوركايم (Emile Durkheim)، على أهمية المفهوم الاجتماعي للزمن كمقولة اجتماعية حيث تمثل إحدى

¹Camille, Lacoste-Dujardin, **Des mères contre les femmes, Maternité et patriarcat au Maghreb**, Paris, Ed la Découverte, 1996, P72.

²محمد، علي محمد، وقت الفراغ في المجتمع الحديث، دار النهضة العربية، 1985، ص93.

³إحسان محمد الحسن، علم اجتماع الفراغ، عمان، دار وائل، 2005، ص32.

الأطر الاستمولوجية المرتبطة بالفكر، و التي تنظم و تضبط أحكامه المعرفية، "فالزمن الموضوعي الذي هو حقيقة الزمن فانه زمن كل إنسان في كل حضارة"¹

لقد اهتمت الدراسات المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية، ما بين الجنسين اهتماما كبيرا بعلاقة الوقت الاجتماعي المنظم للحياة الاجتماعية للرجال والنساء، حيث يضيفي كل منهما معاني ودلالات على أوقاتهم الاجتماعية.

لقد ساعد العامل القروي، في انتقال معظم الأزواج إلى هذا الحي حيث يصرح احد المبحوثين في قوله " أن عائلي قامت بمساعدتي لانتقالي إلى هذا الحي فالعلاقة جيدة و قوية مقابلة رقم 12 السن 37 وتقول مبحوثة أخرى في المقابلة رقم 14 السن 32 سنة أن علاقتي مع عائلي هي دائمة في اتصال و أحاول دائما للحفاظ على صلة الرحم، فعندما قرر زوجي الهجرة إلى هذا الحي لم تتقبل عائلته ذلك لذا عملت على مساعدته داخل العائلة الكبيرة...."

فمن خلال تصريح المبحوثين نفهم بوضوح تمثلات الأزواج، من خلال إظهار تأثير الهجرة الداخلية في الرابط الاجتماعي للمبحوثين، من خلال التبادل المستمر للزيارات في مختلف المناسبات الاجتماعية حيث أنهم لم يقطعوا صلتهم بفصائلهم العائلي الأصلي.

تصرح مبحوثة انه " عندما أشعر أن لدي وقت فراغ وبعد الانتهاء من كل الأشغال اليومية أذهب عند أختي حتى أحكي لها كل مشاكلي و نتقاسم أطراف الحديث....." (مقابلة رقم 06 السن 50 سنة)، فمن خلال تصريح المبحوثة نرى بأن الوقت الحر، الذي تقضيه في الزيارات العائلية، يعتبر من أهم وسائل و أنشطة الفراغ التي تمتص القسم الأكبر للحياة اليومية للمرأة، و هذا لتغيير الروتين اليومي التي يتسم بالكثافة " ووزن المهام العائلية المنزلية "²، فلقد كثرت هذه الزيارات خاصة بعد تحول عائلات المبحوثين من عائلات كبيرة إلى أسر مصغرة (نووية)، و أخذت هذه الزيارات تأخذ محلها خلال أوقات الفراغ.

¹Emile, Durkheim, *Les Formes Élémentaires de la vie Religieuse*, Paris, Ed P.U.F, 1994, P14

²Dominique, Média, *Le travail des femmes, Pour un nouveau partage des rôles*, Paris, Ed, Champs-Flammarion, 2001, P27.

مما تساهم هذه الروابط العائلية ،مساهمة فعالة في تقوية الروابط الاجتماعية فيما بينهم،وتعزيز مختلف أشكال التعاون و التضامن الاجتماعي و حل أسباب الصراع فيما بينهم.

و في هذا الإطار يقول **مبحوث آخر** : " إنني عندما يكون لي وقت فراغ انتهر الفرصة من اجل تصليح الآلات المعطلة إذ لا أريد أن أبقى مكتوف اليدين بدون عمل..." (المقابلة رقم 06 السن 60 سنة). من خلال هذا التصريح الخاص بالمبحوث ،نرى بان الوقت الحر يكون موجه نحو تصليح الآلات المنزلية، و كل ما يتعلق ببعض التغيرات التي تكون داخل الفضاء المنزلي. و بذلك فان دراسات الجنوسة ،في اعتمادها على العلاقة بين الجنسين قد أولت أهمية قصوى للوقت من خلال التقسيم الجنسي للعمل¹

يلعب العمل المنزلي دورا هاما في حياة المرأة، فمهما كانت صفتها أو طريقة عيشها لا يمكنها التخلي عنه، فهو يمثل جزءا من مكونات البيولوجية، كما يصنع هويتها، فترية الأبناء ورعايتهم، وترتيب المنزل، تنظيف وغسل الملابس، الطبخ... الخ، هي عبارة عن مجموعة من النشاطات اليومية التي تدخل في يوميات المرأة العاملة، التي تحتاج إلى نوع من الحكمة والكثير من التخطيط للوصول إلى مخطط متكامل من شأنه أن يحافظ على إنجاز هذه الأعمال، في وقتها المخصص لها وفي الوقت ذاته يساعد المرأة على العمل خارج المنزل، فقد كشفت أحدث الدراسات التي أجريت في جامعة براون على النساء تمضين ما يقارب من 40 ساعة أسبوعيا في أداء الأعمال المنزلية، في حين أن ساعات عمل الزوج في الأسبوع لا تزيد على 17 ساعة، وهذا ما يدل على أنَّ المرأة تسعى جاهدة للحفاظ على مكانتها، ودورها في العائلة وتسعى لأن يكون لها دورا آخر خارج العائلة يتمثل في مشاركتها في التنمية الاقتصادية ،من خلال توظيفها في إطار رسمي يتمثل في العمل المأجور ،وهو ما سمح لها بتحدي الواقع وإثبات وجودها رغم ما يثقل كاهلها من أعمال منزلية.

¹ مطاير، شرب دليلة، الفضاء المنزلي و العمل،الاساتذة الجامعيون و العلاقات الجنوسة،أطروحة دكتوراه في العلوم،قسم علم الاجتماع، جامعة وهران،2009-2010،ص233.

خلاصة الفصل

يتبين لنا من خلال هذا الفصل الأخير ، والذي يتمثل في تقسيم العمل المنزلي بين الزوجين أن الزوج يقوم بمساعدة زوجته في إطار العائلة النووية ، كون هذه الأخيرة تتميز بخصائص تجعلها أكثر ملائمة للتخلي عن بعض العادات والتقاليد ، التي تحد من تداخل وتفاعل الأدوار الزوجية، وتقلل من أهمية العمل المنزلي الذي يمثل حلقة الوصل إلى الاستقرار العائلي، وكذا القيم التي لطالما سعت منذ زمن إلى الفصل في الأدوار الزوجية ، وجعلت من تقديم يد العون للزوجة في البيت فعلا محرما ففي الماضي كانت المرأة تقوم بكل الأعمال المنزلية بمفردها سواء كانت ضمن العائلة الموسعة أو النووية، أما اليوم ونظرا للتغيرات التي فرضتها التكنولوجيا الحديثة من خلال المساهمة في تطوير وتحسين الظروف العائلية ، والتقليص من وظائفها وفسح المجال أمام المرأة للمشاركة في التنمية الاقتصادية من خلال العمل المأجور ، ضمن إطار رسمي أصبحت تمتلك نوعا من الديمقراطية والحرية في قرار الشخصية التي تسمح لها بالتأثير في الغير (الزوج)، وتدفع به إلى التخلي عن بعض القيم الذكورية ، التي تحد من أدواره لتحصرها في الخارج لتمنحه دورا آخر يلعبه ضمن الفضاء المنزلي .

يتمثل في مساعدة على أداء الأعمال المنزلية ، دون إحراج أو تدمير ليسود في الأخير التعاون والتماسك بين أفراد الأسرة دون الإخلال بالهوية الاجتماعية للزوج أو الزوجة .

الخاتمة العامة

إن الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية، التي ينشأ فيها الفرد ويتعلم من خلالها قواعد التعامل والقوانين الاجتماعية التي توجه السلوك، إذ تقوم الأسرة بعملية الضبط تحت معايير خاصة بها، حيث أن النظام العائلي يحتوي على أسلوب تقليدي، يقوم على التدرج السلمي بين الأجيال وبين الجنسين يخضع إلى نظام السلطة؛ خاصة في مواضيع العلاقات الزوجية، بدءاً من الاختيار لقرناء الأزواج إلى غاية نشأة علاقة زواجية تدخل في علاقات تفاعل مع أسرة النسب.

و عليه لقد قمنا من خلال هذه الدراسة، بمحاولة تناول موضوع سوسيو- انثروبولوجي، يتعلق بالعلاقات الاجتماعية، ما بين الأزواج و علاقتهم بالفضاء الاجتماعي، كما جاءت هذه الدراسة إجابة على إشكالية مهدت لبروز فرضيات مثلت المحاور الأساسية لانطلاقة البحث.

و بعد تقييم هذه الدراسة، و التي كان الهدف من وراءها، دراسة التمثلات و الممارسات المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية ما بين الأزواج الذين ينتمون إلى الأسر النازحة من ولاية غليزان، و على وجد التحديد منطقتي "يلل- و وادي ارهيو"، و ذلك من خلال الكشف عن بعض التغيرات السوسيو- ثقافية و الاقتصادية، أثناء فترة قبل و بعد عملية الهجرة الداخلية لهذه الأسر، أثناء انتقالها إلى حي بني سمير بعين الترك بوهران.

لقد تبين لنا من خلال العمل الميداني، أن بعض المبحوثين قد نشأوا في عائلات موسعة، و التي تكون فيها السيطرة خاضعة للزوج على أفراد عائلته، كما يسود فيها التماسك الأسري و المحافظة على الوحدة العائلية، كما تتميز بنمط عيشها حسب المبحوثين بالبساطة و الهولة حيث لا تتطلب مهاماً كثيرة و معقدة، مقارنة بما تعرفه الحياة الحضرية الحديثة و متطلباتها الدقيقة.

كما تم فهم سيورة تكوين الأزواج، و ذلك من خلال الكشف عن مدى تأثير الهجرة الداخلية للمبحوثين في عملية اختيار الشريك، فتبين لنا أن اختيار الزوج لدى بعض المبحوثين قبل الانتقال إلى حي بني سمير، كان يتم من خلال تدخل الوالدين، أي العائلة الموسعة .

وأن الاستقلالية النسبية للزوج، أدت إلى التقليل بصورة كلية، على الاعتماد على العائلة الموسعة، و بذلك أصبحت الأسر المصغرة، تشكل وحدة اجتماعية و اقتصادية قائمة بذاتها و هو ما أتت به نتائج البحث.

كما ساعدنا هذا البحث الذي قمنا به من تمثيلات المبحوثين، فيما يخص العوامل التي دفعتهم إلى الانتقال لحي بني سمير، فتبين لنا أن العوامل الاجتماعية و الاقتصادية، تعد من بين العوامل المهمة و المفسرة لهذه الظاهرة بالنسبة للأزواج،و ذلك بهدف إعالة أسرهم و الرفع من مستواهم المعيشي،ولكن بالرغم من أهمية هذه العوامل ،إلا أنها غير كافية لتفسير الحراك الجغرافي لهؤلاء المبحوثين،وذلك لان سيرورة هذه العملية تتدخل فيها عوامل أمنية و هذا بحثا عن الاستقرار.

كما أدى بنا هذا البحث في الكشف ،عن بعض عناصر التغير الاجتماعي في الفضاء العائلي،فتبين لنا أن عملية اتخاذ القرار في الهجرة حسب المبحوثين، يأخذ طابع المشورة التقليدي الذي يخضع لقيم العائلة الموسعة،بينما ذهب عدد من المبحوثين إلى أن قرار الهجرة الداخلية يتم بشكل توافقي بين الزوجين.

كما ساهم عامل الهجرة ،إلى هذا الحي في التأثير على تقوية الرابط الاجتماعي بين المبحوثين،و عائلاتهم الموسعة من خلال التبادل المستمر للزيارات العائلية في مختلف المناسبات الاجتماعية العائلية،كما عززت هذه الهجرة لدى بعض الأزواج رابطهم الاجتماعي من خلال علاقة الجوار.

سمحت لنا هذه الدراسة أيضا، بالكشف عن دراسة العلاقات الاجتماعية ما بين الأزواج و التغيرات السوسيو -ثقافية للعائلة من خلال:

التعرف على الأدوار و المكانات الاجتماعية للرجل و المرأة، داخل الفضاء العائلي،و مدى تأثير التنشئة الاجتماعية في تلقين قواعد السلوك،و تحديد الأدوار و الوظائف المحددة لهما.

كما حاولنا في هذه الدراسة، تبين معالم التنشئة الاجتماعية ،التي يحصل عليها الزوجان أثناء مشوار حياتهما،فاتضح لنا أن التنشئة الاجتماعية قائمة على تصور واضح المعالم ،شامل للفرد المرغوب فيه،حسب الظروف الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية المحددة،ومعنى ذلك أن النظرة الى الخصائص المكونة للذكورة و الأنوثة، محكومة بحاجات المجتمع و مصالحه المختلفة، مما يبرهن أن الذكورة و الأنوثة

واقع الأمر المعطيات البيولوجية، لتعد نتاجا اجتماعيا و ثقافيا، منسجم مع النسق القيمي الخاص بالمجتمع.

إن التكيف في الفضاء شبه الحضري للمبحوثين، اتخذ بعدين هامين يتمثل الأول في الجانب الثقافي أي في القيم و المعايير الاجتماعية المشتركة، التي تنظم الحياة الاجتماعية للمبحوثين، بينما يمثل البعد الثاني في الجانب الاجتماعي، من خلال دخول المبحوثين في علاقة الجوار و التعاون مع من سبقهم في المهجرة من أقاربهم.

و من خلال ما سلف ذكره، فإنه لا تكاد تخلو أية دراسة ميدانية من الصعوبات في البحث التي تعيق سيره و تقف أمام الباحث، أثناء دراسته للظاهرة السوسيو-انثروبولوجية، و هنا وجب علينا ذكر بعض الصعوبات التي واجهتنا من خلال البحث، و تتعلق في عدم القدرة على الخوض بعمق فيما يخص الحياة الحميمة، و المنطق الاجتماعي للممارسات و التمثلات للأزواج، التي تمثل إحدى الوجوه المتنوعة ذات الأهمية بالنسبة للعلاقات الاجتماعية ما بين الجنسين.

قائمة المصادر و المراجع

القران الكريم:

I. المصادر

1. القرآن الكريم ، سورة التكوين ، الآية 32.

II. المراجع باللغة العربية:

1. كتب

- ابراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999.
- أجيريون شارل روبيرت، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيس عصفور، منشورات عويدات، لبنان، بيروت، ط3، 1990.
- إحسان محمد الحسن، العائلة، القرابة، الزواج، دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة، القرابة، الزواج في المجتمع العربي، بيروت، دار الطليعة للنشر و التوزيع، 1971.
- إحسان محمد الحسن، علم اجتماع الفراغ، عمان، دار وائل، 2005.
- أحمد الربايعة، دراسات في نظرية الهجرة و مشكلاتها الاجتماعية والثقافية ، دار الثقافة و الفنون ، عمان ، 1978.
- احمد براح، التغيرات الأسرية الناجمة عن هجرة رب الأسرة إلى الخارج- دراسة ميدانية بمناطق عين البانيان براقي وآزفون، رسالة دكتوراه الدولة (غير منشورة) قسم علم الاجتماع جامعة البليدة، 2005 .
- أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن (مكتبة سعيد رأفت القاهرة.مصر)، 1982.
- إبراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999.
- بركات، حلیم، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاع اجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.
- بوطالب، محمد نجيب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، لبنان، مركز الدراسات العربية، 2002.
- بيار بورديو و جان كلود باسرون ،إعادة الإنتاج، في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم ، ترجمة ماهر ترمش،مراجعة سعود المولى،بيروت، المنظمة العربية للترجمة ، ط1، 2007.
- بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة سلمان قعفرانين ،مراجعة ماهر ترمش، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2009.

- بيار بونت، ميشال ايزار و آخرون، معجم الاثنولوجيا والانثروبولوجيا، ترجمة وإشراف :مصباح الصمد، بيروت، مجد، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، المعهد العالي للترجمة، الجزائر، ط1 2006.
- ييري، الوحيشي احمد، الأسرة و الزواج، مقدمة في علم الاجتماع العائلي، الجامعة العربية المفتوحة، 1998.
- جون كلود كوفمان، علم اجتماع ثنائي، ترجمة بدران بسمة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، سنة 2001.
- حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب القاهرة، 1972.
- حسن سعفان، مقال في كتاب حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي، الجزائر، 19-26 مارس 1973، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، إدارة الثقافة .
- حسين خريف، المدخل إلى الاتصال و التكيف الاجتماعي ، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث و الترجمة ، جامعة قسنطينة، 2005 .
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري. مكتب الجامعي الحديث الازرطة الاسكندرية، 1978.
- حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة و المجتمع: دراسة في علم الاجتماع الأسرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2003.
- حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر بحث اجتماعي استطلاعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط9، 2006.
- حمدوش ، رشيد ، الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، امتدادية أم قطيعة ؟ ، الجزائر ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2009.
- سامية الساعاتي، الاختيار للزواج و التغيير الاجتماعي ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر مصر 1981 .
- سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، القاهرة، الدار الدولية لاستثمارات الثقافية، 2007.
- سعيد محمد عثمان الاستقرار الأسري، و أثره على الفرد ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009.
- سناء الخولي، التغيير الاجتماعي و التحديث، دار المعارف الجامعية ، 2003.

- السيد حنفي عوض، سكان المدينة بين المكان والزمان. المكتب العلمي للكمبيوتر للنشر والتوزيع. الإسكندرية 1997 .
- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق مشكلات وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1997.
- صالح العبد، التغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.
- الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال ،الجزائر، موفوم للنشر، 1994.
- عاطف، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار النهضة العربية بيروت، دون طبعة، 1983
- عباس إبراهيم محمد، التصنيع و المدن الجديدة، دراسة انثروبولوجية لمدينة كيما باسوان، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009.
- عبد الله عبد الغي غانم ، المهاجرون (دراسة انثرو بولوجية) ،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط 2 ، 2002 .
- عبد الله عطوي، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت، 2001 .
- عبد الباسط عبد المعطي وعادل الهواري، علم الاجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985.
- عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت-1981.
- عبد العزيز سعد، الزواج و الطلاق في قانون الأسرة الجزائرية :دار هومة ط1 الثالثة..، 1996.
- عبد الفتاح تركي موسى، البناء الاجتماعي للأسرة، المكتب العلمي للنشر و التوزيع، مصر، 1998.
- عبد القادر جغلل ،تاريخ الجزائر الحديث:دراسة سوسولوجية،دار الحداثة :لبنان ،بيوت، بالتعاون مع المطبوعات الجامعية بالجزائر، ط ،1983.
- عبد القادر القصير ،الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية: دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري،دار النهضة العربية،بيروت، ط1، 1999.
- عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدن، دار النهضة العربية، بيروت، 1992 .
- عبد اللطيف بن اشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد الأتاسي، المؤسسة الوطنية للطباعة التجارية، الجزائر ،1.د.ت.
- عبد الله عبد الغني غالم، المهاجرون: دراسة سوسيو-أنثروبولوجية،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث، ط2 ،السنة 2002.

- عبد المجيد سيد منصور وزكريا أحمد الشربيني، الأسرة على مشارف القرن 21، الأدوار، المرض النفسي، المسؤوليات، ط1، ملتزم الطبع والنشر، دار الفكر العربي، القاهرة 2000 .
- عبد الوهاب بوحديدة، الجنسانية في الإسلام، ترجمة محمد مقلد، تونس، سراس للنشر، سنة 2000.
- علي غربي و آخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003،
- عوفي مصطفى، خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري ،
- غامبل سارة، النسوية و ما بعد النسوية (دراسات و معجم نقدي)، ترجمة: احمد الشامي، مراجعة: هدى الصدة، القاهرة، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافات، نيويورك، ط1، 2002.
- غريب سيد أحمد ، علم الاجتماع الريفي ، المكتب العلمي للنشر و التوزيع ، الاسكندرية، 1999 .
- فاتن شريف، الأسرة و القرابة، دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية، دار الوفاء، الاسكندرية ، ط 1 ، 2006 .
- فاتن محمد شريف، دراسات في الانثروبولوجيا الاجتماعية، الأسرة و القرابة، مطبعة الانتصار ، مصر، 1999.
- فادية عمر الجولاني، ، التغير الاجتماعي (مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، 1993.
- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي (مدخل للدراسات الاقتصادية) ، دار الحداثة، بيروت، 1981 .
- فيليب بالنشيه، التداولية: من أوستن إلى غوفمان ، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع: سوريا، ط1، 2007،
- قبادري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية، منشآت المعارف للنشر، الإسكندرية، 1986 .
- لامبرت، وليم، ولامبرت، وولاس، علم النفس الاجتماعي، تر: سلوى الملا، ط2 دار الشروق، مصر، القاهرة، 1993.
- مجد الدين، عمر خيرى خمش، علم الاجتماع الموضوع و المنهج، دار مجدلاوي، عمان، 1999.
- محبوب عطية الفائدي، مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي ، جامعة عمر المختار، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1992 .

- محمد احمد محمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، علم الاجتماع العائلي -دراسة التغيرات في الاسرة العربية، مصر: دار المعرفة الجامعية، سنة 2003.
- محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق، دار مجدلاوي، عمان، ط2، 1996 .
- محمد حسن الغامري، مقدمة في الانثربولوجيا العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1991 .
- محمد عبده محبوب، أنثروبولوجية الزواج والأسرة والقربا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985،
- محمد علي الجوهرى، الانثربولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثالثة، 1993
- محمد علي محمد ، تاريخ علم الاجتماع (الرواد و الاتجاهات المعاصرة) ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دت .
- محمد عودة، أساليب الاتصال و التغير الاجتماعي، تقديم السيد محمد خيرى، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.
- محمد محدة، "الخطبة والزواج"، ج1 ، مطبعة شهاب، باتنة، ط2 ، 1994 .
- محمد مهدي القصاص، علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب: جامعة المنصورة ، 2008.
- محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الأسري و تحليل التوافق الزوجي و العنف الاسري، الاسكندرية دار الجامعة الجديدة، سنة 2008.
- محمد يسري إبراهيم دعبس، الأسرة في التراث الديني و الاجتماعي، مصر : دار المعارف، سنة 1995.
- محمد، علي محمد، وقت الفراغ في المجتمع الحديث، دار النهضة العربية، 1985.
- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع العائلي -دار الكتاب سنة 1971.
- مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر: بيروت 1981.
- مصطفى بوتفوشنت، العائلة الجزائرية، التطور و الخصائص الحديثة، ترجمة احمد دمري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
- مغربي، عبد الغاني، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

- المكتب العالمي للبحوث ،الخلافات الزوجية في نظر الإسلام،بيروت،منشورات دار مكتبة الحياة،1984.

2. المجلات و المقالات:

- بومخلوف محمد، "نمط الأسرة الجزائرية و محدداتها : دراسة إحصائية و تحليل نظري" في التغيرات الأسرية و التغيرات الاجتماعية، فعاليات الملتقى الثالث 20-21 جانفي 2004، سلسلة الوصل، قسم الاجتماع ، جامعة الجزائر، ج 1 ، العدد الثاني ، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2006.
- تومي الخنساء أ. أحمد سويس، الزواج وتغيير منظومته المجتمعية مابين قديم متروك وحديث متداول .
- حسن سفعان، مقال في كتاب حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي،الجزائر،19-26 مارس 1973، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، إدارة الثقافة ، دراسة تحليلية سوسيولوجية جامعة بسكرة ،جامعة الأغواط.
- سالم لببض، " الجنوسة و النوع (الجندر) في الثقافة العربية": في المستقبل العربي، العدد 348، السنة، 2008
- سعيد محمد،"الدار ، المرأة رمزية الفضاء بين المقدس و الدنيوي في الثقافة الشفوية"، في إنسانيات ، العدد 2، خريف 1997.
- الطيبي، محمد، الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال، وهران، وحدة البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية، 1992.
- فوز رابلسي،"المجلات العامة و الفضاء الحضري، مقارنة نقدية مقارنة"، ترجمة:مها مجوح، في مجلة إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 5 ، 2009.
- مرضي مصطفى،"المجتمع الريفي من الاستقلالية إلى التبعية معالم و دلالات" في إنسانيات، العدد 7، جانفي -أفريل، 1999.
- مصطفى حجازي، المرأة والتحرر من الاعتراف المشروع "مجلة باحثات، النساء في الخطاب العربي المعاصر، سنة 2003.
- وسترمارك، قصة الزواج عبد الحميد يونس: مطبعة المجلة الجديدة: القاهرة السنة غير مذكورة.

- هادفي سمية، رؤية سوسيولوجية في مفهوم الهوية الثقافية والعولمة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة العدد 17 ديسمبر، 2014.

3. ملتقيات و محاضرات:

- بومخلوف محمد، "نمط الأسرة الجزائرية و محدداتها : دراسة إحصائية و تحليل نظري" في التغيرات الأسرية و التغيرات الاجتماعية، فعاليات الملتقى الثالث 20-21 جانفي 2004، سلسلة الوصل، قسم الاجتماع، جامعة الجزائر، ج 1 العدد الثاني، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2006.
- رشيد حمدوش، "أهم النظريات الرابط الاجتماعي -دراسة نقدية"، في الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري، فعاليات الملتقى الوطني الرابع، قسم علم الاجتماع، 6-7 نوفمبر 2006، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة 2007-2008
- عادل فوزي، "علم الاجتماع الانثروبولوجي"، ترجمة العياشي عناصر، في عادل فوزي (تحت ادارة)، علم الاجتماع الانثروبولوجي او كيف نعيد تكير المنهج' دفتر رقم 1-2001 وهران، منشورات CRASC، 2000.
- عبد الكريم بويحيوي، تفكك الرابطة الاجتماعية عبر وسائل الاتصال من الأنوميا إلى ظاهرة الخواء الاجتماعي، فعاليات الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع يوم 6 و 7 نوفمبر 2006، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر
- كرايبة أمينة، أمالي بداجوجية في مقياس سوسيولوجيا الرابط الاجتماعي للسنة الثالثة، قسم علم اجتماع، جامعة مستغانم، 2022-2023.
- محاضرة نظمت في: (CEMA) بجامعة وهران، بالتنسيق مع كلية علم الاجتماع بتاريخ 2009/10/25.

4. رسائل جامعية:

- احمد براح، التغيرات الأسرية الناجمة عن هجرة رب الأسرة إلى الخارج- دراسة ميدانية بمناطق عين البانيان براقبي وآزفون، رسالة دكتوراه الدولة (غير منشورة) قسم علم الاجتماع جامعة البليدة، 2005.
- احمد هدايجي، التحضر وأثره في تغيير العلاقات الاجتماعية، أطروحة نيل شهادة دكتوراه ل م د، جامعة احمد دراية ادرار، سنة 2023،
- بلخيرى، كمال، عوامل و آثار تأخر زواج الجامعيين، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، قسم علم الاجتماع، 2000-2001.
- بن هملة نسيمه، الفضاء السكاني و الحراك الاجتماعي، أطروحة نيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة وهران 2 ، سنة 2021 ،
- بوثلجة الحاجة، الأسرة النووية وروابط القرابة في الوسط الحضري ،أطروحة نيل شهادة نيل الدكتوراه، في علم الاجتماع الحضري، جامعة مستغانم، سنة 2021.
- رشيد ز و ز و، هجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر - 2008 1988، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2008،
- شعدو عبد الكريم، العوامل المفسرة لتطور ظاهرة الزوجية في الجزائر حالة سيدي بلعباس، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص ديمغرافيا الاقتصادية والاجتماعية جامعة السانبا، وهران الجزائر، 2014،
- شهرزاد طويل، المميزات السوسيوديمغرافية للزواج في بلدية عين الترك، رسالة ماجستير في الديموغرافيا، جامعة السانبا، سنة 2005.
- قرطي فائزة، الزوجان و العلاقات الأسرية، رسالة نيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع العائلة، جامعة وهران ، سنة 2016.
- كراية أمينة، طبيعة الرابطة الاجتماعية في الوسط الحضري، دراسة سوسيوانثروبولوجية لرابطة القرابة بالسانبا وهران، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، 2016-2017.
- دحماني سليمان، ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية، ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الانثروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2005-2006.

- مطاير، شرب دليلة، الفضاء المنزلي و العمل، الأساتذة الجامعيون و العلاقات الجنوسة، أطروحة دكتوراه في العلوم، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2009-2010.
- مليكة عرعور، الأدوار الزوجية في الأسرة الجزائرية المعاصرة ، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح.
- مهدي العربي، التضامن و المجتمع: اقتراب تحليلي لأشكال التضامن بحى الضاية الشعبي بوهـران، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع بجامعة وهران، 2008
- نورية سواملية، الرابط الاجتماعي الحضري، دراسة سوسيوأنثروبولوجية للعلاقات الاجتماعية بين الجيران في حي الهضاب بأرزيو ولاية وهران، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الأنثروبولوجيا، جامعة وهران، 2014-2015 .
- بورحلة حكيم ، " التغير لاجتماعي و الثقافي و تأثيره على البنى القبلية ، أطروحة نيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة وهران 2024، 2-2025.

5. المعاجم و الموسوعات

- بيار بونت، ميشال ايزار و آخرون، معجم الاثنولوجيا والانشروبولوجيا، ترجمة وإشراف: مصباح الصمد، بيروت، مجد، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، المعهد العالي للترجمة، الجزائر، ط1 2006.
- جون سكوت، علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية، تحرير: جون سكوت، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر علي موال: بيروت ، 2009
- دورتيه جان فرانسوا، معجم العلوم الانسانية، تر: جورج كتورة، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2009،
- دورتيه جان فرانسوا، معجم العلوم الإنسانية، تر: جورج كتورة، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2009.
- رشيد فكار، معجم موسوعي عالمي، دار النشر العالمية فيشر، باريس 1980 .
- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- معجم علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية، تحرير: جون سكوت، ترجمة محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر علي مولا: بيروت، 2009.
- معجم مصطلحات علم الاجتماع، تأليف جيل فيريول، ترجمة وتقديم: أنسام محمد السعد، مراجعة وإشراف: بسام بركة، دار ومكتبة الهلال: بيروت، ط 1، 2011.

III. LA BIBLIOGRAPHIE.....المراجع باللغة الأجنبية

1. Livres

- ABOUMALEK, Mostafa, qui épouse qui, Le mariage en milieu urbain, Casablanca, Ed, Afrique Orient, 1994.
- ADDI, Lahouari, la mutation de la société algérienne : famille et lien sociale dans l'Algérie contemporaine, OPU ; Alger, 1994,
- ADDI, Lahouari, Les mutations de la société algérienne famille et lien social dans l'Algérie contemporaine, Paris, Ed, la découverte, 1999.
- ADDI, Lahouari, » Femme, Famille et Lien social en Algérie » Famille et mutations sociopolitiques L'approche culturaliste à l'épreuve, Paris, Ed, de la Maison des Sciences de l'homme, 2005.
- Algérienne, I, Les sources démocratiques : Limites et potentialités, Alger, Ed CREAD, 2006,
- ARBRIC, J-C, Pratiques sociales et représentations, Paris, P.U.F .1994 .
- Banchet, A, L'enquête et ses méthodes : L'entretien, Paris, Ed Nathan Université, 1992,
- BEAUD, Stéphane, Weber, Florence, Guide de l'enquête de terrain, Paris, Ed la Découverte, 1997.
- BEDIDI, Zahia Oudah, « Le mariage au coeur du rapport individu-famille-société » in Jaque, Vallin, (coordonnée par), du genre et de l'Afrique : hommage à thèse locoh, Paris, Ed INED, 2009
- BENACHENHO, Abdellatif, L'exode rural en Algérie, Alger, Ed. O.P.U, 1979.
- BENDJEDID, Abed, « Texte introductif : Réalités
- BENGHABRIT-REMAOUN, Noria, « Les femmes : chômage et réalités au travail », in IMED, Les Algérienne, Citoyennes en devenir, Oran, Editions CMM, 1999.
- BENISSAD Mohamed EL Hocine, Economie du développement de l'Algérie, sous développement et socialisme, Alger, O.P.U, 2^{ème} Ed, 1982.
- BENNOUNE, Mahfoud, LES Algérienne victimes de la société Néo patriarcale, Alger, Ed MARINOOR, 1999.
- BLANCHET, A, Gotman, A, L'enquête et ses méthodes ; L'entretien, Paris, Ed Nathan Université, 1992.

- BOURDIEU, Pierre Sociologie de l'Algérie, Coll, Que-sais je? N 802, Paris, PUF, 1974
- BOURDIEU, Pierre, Abdelmalek, Sayad, Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnel en Algérie, Paris, Les Editions de Minuit, 1964,
- BOURDIEU, Pierre, Le Sens Pratique, Paris, Les Editions de Minuit, 1981.
- BOURDIEU, Pierre, sociologie de L'Algérie, PUF 1980.
- BOURDIEU, Pierre, « A propos de la famille comme catégorie réalisée » in Actes de la Recherche en Sociales, N100.
- BOURDIEU, Pierre, « Stratégies de reproduction et modes de domination » in Actes de la recherche en science sociales, N105, décembre.
- BOUTEFNOUCHENT, Mustafa. La famille algérienne, évolution et caractéristique récentes ; Alger, SNED, 1982.
- BOZON, Michel, François, Héran, La formation de couple : Textes essentiels pour la Sociologie de la famille, Paris, Ed, la Découverte, 2006.
- CAMILER, Camel, jeunesse, famille et développement, essai sur le changement socio culturel dans un pays de tiers monde (Tunisie), centre de recherche scientifique, France. (1973)
- CHAULET Claudine, La terre les frères et l'argent stratégie familiales et production agricole en Algérie, depuis 1962, OPU, 1984, TOM1.
- CHAULET, Claudine, La terre Les frères et l'argent, T1, Alger, Ed, O.P.U. 1987.
- CHOMBART DE LAUWE P.H, Des hommes et des villes, Payot, Paris, 1965
- CLAUDE, Marie, Hurting, Michèle, Kail, Hélène, Rouch, (Sous la direction), Sexe et genre. De la hiérarchie entre les sexes, Paris, Ed, CNRS, 2002-2003.
- DE SINGLY, François, la famille individualiste face à la pratique culturelle, paris, VERLIS. 2002
- DE SINGLY, François, sociologie de la famille contemporaine, Armand colin, paris, 2007
- DURKHEIM, Emile, Les Formes Elémentaires de la vie Religieuse, Paris, Ed P.U.F, 1994.
- FANNY, Colonna, Savants paysans : Eléments d'histoire sociale sur l'Algérie rurale, Alger, Ed, O.P.U, 1987

- AOUIZI, Adel, « **Femmes et mariage** » in Benghabrit-Remaoun, Femmes et développement, Actes de l'atelier, Organisé par le CRASC. La C.N.P.IVE^{ème} conférence Mondiale sur la femme, Ed, CRASC, 1995.
- FARGUES, Philippe, **Algérie, Maroc, Tunisie, Vers la famille restreinte, in population et société**, juillet-aout, 1990.
- FISCHER, Gustave Nicolas, **Le sens Pratique paris**, les Editions de Minuit, 1981.
- FOUGEYROLLAS-SCHWEBEL, Dominique, « **Travail domestique, services domestique** » in jacquet, Kergoat, et al (sous la direction), le monde du travail, Paris, Ed, la Découverte, 1998.
- FOUGEYROLLAS-SCHWIBEL, Dominique, et al (Sous la direction), **Le genre comme catégorie d'analyse, Sociologique, Littérature**, Paris, Ed, L'Harmattan, 2003.
- GHANIA, GRABA, Z, Haddad, »**Femmes-Objets ou Femmes –Sujets : Les enjeux du code de la famille en Algérie** « Ed ; AUF ,2007 .
- GOFFMANE, E, **La mise en scène de la vie quotidienne**, les éditions de minuit, Paris, 1973.
- GRAWITZ, Madeleine -**lexiques des sciences sociales**, Dalloz, paris 1983
- GRAWITZ, Madeleine, **Méthodes des sciences sociales**, Dalloz, éd 11, Paris, 2001,
- HADJ ALI, Djamel Eddine, avec la collaboration d'Ouardia, Labsari, **la famille algérienne, I, Les sources démocratiques : Limites et potentialités**, Alger, Ed CREAD, 2006.
- HADJIDJ, El-Djounid, « **Du rural délaissé à l'urbain convoité : Mutations sociales et dynamiques d'intégration** » in Collectif, Espace-population, Actes du séminaire, Université d'Oran, Ed, Dar EL Gharb, 2002,
- HADJII, Cherifa « **Femmes, Familles, Société et Etat : Les femmes algériennes entre la sphère privée et la sphère publique** »in revue NAQD, N°22/23, Automne/Hiver, 2006.
- HENNI, Ahmed, **Essai sur l'économie parallèle en Algérie**, Alger, Ed ENAG, 1991.

- HIRATA, Helena, et Danièle Kergoat, « Division sexuelle de travail professionnel et domestique : Brésil, France, Japon » Paris, Ed, la Découverte, 2008
- HLERIDON, C, sociologie du couple, 1^{ère} édition, PUF, 1993.
- Isabelle, Puech, « Le non, partage du travail domestique » in Margaret, Maruani (sous la direction de), Femmes, Genre et société. L'état des savoirs, Paris, Ed, la Découverte, 2005,
- JODLET, D, les représentations sociales, Paris, PUF, 1989.
- Joelle, Deluz-Labruyère, Les grands ensembles ou l'impuissance de l'utopie, l'exemple, d'Alger in le monde des grands ensembles, Ed, CREAPHIS, Paris, 2004
- KAUFMAN, J-C, La trame conjugale : Analyse du couple par son ligne, Paris, Ed, Nathan, 1992,
- KOUAOUCCI Ali, Famille-Femme et contraception ; contribution à une sociologie de la famille algérienne, CENEAP, FNUAP, Alger, 1992
- L'aménagement des villes algériennes », in Abed bendjdid villes d'Algérie formation vie urbaine et aménagement Oran Ed cracs 2010.
- LACOSTE-DUJARDIN, Camille, Des mères contre les femmes, Maternité et patriarcat au Maghreb, Paris, Ed la Découverte, 1996.
- LACOSTE-DUJARDIN, Camille, et Marie, Virole, Femmes et hommes au Maghreb et en immigration la frontière des genres en question, Etudes sociologiques et anthropologiques, Paris, Editions Publi sud, 1998.
- LAKJAA, Abdelkader, L'habiter identitaire : Eléments pour une problématique d'une urbanité en émergence,
- LAURE BEREMI, Sébastien, CHAUVIN, Alexandre, JAUNAIT, Anne, Revillard, Introduction aux Genre Studies, Manuel des études sur le genre, Bruxelles, Ed De Boeck Université, 2008.
- Le Play, F, Les ouvrier Européens, paris, 1877.
- LEDRUT, Raymond, Sociologie urbaine, Paris, Ed. 1968,
- LES NARD, Laurent, La famille désarticulée les nouvelles contrainte de l'emploi du temps, collection : le lien sociale, PUF, 2009.
- MARX. K ENGELS F. L'Idéologie Almande. Ed. Social. Paris 1974.

- MEDIA, Dominique, **Le travail des femmes, Pour un nouveau partage des rôles**, Paris, Ed, Champs-Flammarion, 2001.
- Média, Dominique, **Le travail des femmes, Pour un nouveau partage des rôles**, Paris, Ed, Champs-Flammarion, 2001,
- Miller, D.C, and Form, W.H, **industrial sociology**, new York, Harper and raw, 1964.
- MIMOUNI-MOUTASSEM, Badra, (sous la direction de), **Tentatives de suicide et suicide des jeunes à Oran**. Désespoir ou affirmation de soi, Ed CRASC, 2010.
- MUCHIELLI, Alex, **La méthode qualitative**, Paris, PUF ,1991.
- MUGNY, GARUGATI, F, L'intelligence **au pluriel ; Les représentations sociales et L'intelligence et son développement**, Paris, Coussent, Del-val, 1995.
- PIERRE-YVES, CUSST, **Le lien social**, 1^{ère} édition, Armand Colin, Paris, 2007.
- PUECH, Isabelle « **Le non, partage du travail domestique** »in Margaret,Maruani (sous la direction de), Femmes, Genre et société. L'état des savoirs, Paris, Ed, la Découverte, 2005,
- ROCHER Guy, **Introduction a la sociologie Générale**, Tome3, Le Changement Social, Edition Hurtubise HMH, 1995.
- SARI Djilali, **L'ampleur de l'urbanisation et ses répercussions sur la famille**, in Djilali SARI, les mutations socioéconomiques et spatiales en Algérie, Algérie, O.P.U, 1993
- SAYAD, Abdelmalek, **Le Double absence ; des illusions de l'émigré à la souffrance de l'immigré**, Paris, Ed, Seuil, 1999.
- SEGALIN, Martine, « **L'organisation sexuée des espaces** », in Collectif, La place des femmes, EPHESA, Paris, La Découverte, 1995,
- SEGAUD, Marion, **Anthropologie de l'espace** ; Habiter, Fonder, Distribuer, Transformer, Paris, Armand Colin, 2008.
- STRAUSS, C, levi, **Le regard éloigné, Plon**, Paris, 1983,
- Thomas, I, Znaniecki, F, **Le paysan polonais en Europe et en Amérique**, Récit de vie d'un migrant, Préface Tripier, Une sociologie programmatique, Paris, Ed, NATHAN, 1998.
- TOUALBI, Radia, **Les attitudes et les présentations du mariage chez la jeune fille algérienne**, Alger, Ed, ENAL, 1984

- William, GOODE, J, WORLD, *revolution and family patterns*, New York, Free Press, 1970
- ZERDOUMI, Nafissa, Enfant d'hier : l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel Algérien, Paris, Maspero, 1970.

2. Les revues

- Abed Bendjelid," Anthropologie d'un nouvel espace habité : enjeux fonciers et spatiales des classes moyennes à Oran et sa Banlieue (algerie), in insaniyat revue Algérienne d'anthropologie et Science sociales N°2 Mai –Aout 1997
- Adel, Faouzi, « Femmes et mariage » in Benghabrit-Remaoun, Femmes et développement, Actes de l'atelier, Organisé par le CRASC. La C.N.P.IVE^{ème} conférence Mondiale sue la femme, Ed, CRASC, 1995
- Andrée, Michel, « Recherches sur les femmes et le développement »In, Revue l'homme et la société, XXVe année, N°1-2, 1991.
- ANDREE, Michel, « Recherches sur les femmes et le développement »In, Revue l'homme et la société, XXVe année, N°1-2, 1991
- BOUHDIBA, A, Point de vue sur la famille tunisienne actuelle, Revue tunisienne des sciences sociales, octobre 1967, N°11.
- GENESTIER, Philippe « La mixité : mot d'ordre vœu pieux ou simple argument » in revue Espaces et Sociétés N°140-141, 2010
- GUETTA, Maurice ; Urbanisation et structure familiales en Algérie, (1948-1987), in, revue française de sociologie ; N° 4, 1991
- HADJIDJ. El-Djounid, « Urbanification et appropriation de l'espace Le cas de la ville d'ORAN », In : Insaniyat, N° 16, CRASC, Oran, Janvier-Avril 2002,
- HADJII, Cherifa, « Femmes, Familles, Société et Etat : Les femmes algériennes entre la sphère privée et la sphère publique »in revue NAQD, N°22/23, Automne/Hiver, 2006
- KATEB, Kamel, « Changements démocratiques et organisation familiale en Algérie » Revue Maghreb-Machrek, N176, Eté 2003.

- LAKJAA Abdelkader., « L'habitat identitaire : éléments pour une problématique d'une urbanité en émergence », In : Insaniyat, N° 2, CRASC, Oran, 1997
- LAOUARGANT, Sophia, « Des territorialités de genre aux territorialités de projet dans le bassin méditerranéen », in Revue Montagnes Méditerranéennes, N°19, 2004
- MOKADDEM, A Les effets du programme d'ajustement structurel sur les ménages algériens" in REVUE DU CENEAP, n°15, Décembre 1999.
- REMAOUN, Mourad, « la valeur et son statu dans la théorie économique : Essai sur la science d'Adam Smith »in insaniyat, N°41, Juillet-Septembre, 2008.

- TOUALBI, Noureddine, « Acculturation, Conflits de valeurs et pratique familiale du sacré en Algérie » in Revue internationale des sciences sociales, N° 126, Novembre 1990

3. Dictionnaires

- AKOUN A.-ANSART, P, Dictionnaire de sociologie, Le Roberte du seuil Paris, 1999.
- Encyclopédie, Universalise, corpus 13, France 1992.
- Hirata, Hélène, et al, Dictionnaire critique du féminisme, Paris, Ed P.U.F, 2000
- Mitchell, D A Dictionary OF Sociologie ;
 - Hirata, Hélène, et al, Dictionnaire critique du féminisme, Paris, Ed P.U.F, 2000.

4. THESES

- Adel, Faouzi, Formation du lien conjugal et nouveau modèles Familiaux aux Algérie, Thèse de doctorat d'état, Paris, Université Sorbonne, Rêne, Des Cartes, T1, 1990
- SOUIAH, Mehdi, « Espaces périphériques : Urbanité et lien social, Approche anthropologique de : Ain El-Beida, Sid El Bachir et El-Amel – quartiers oranais, Thèse de doctorat en sociologie, Université d'Oran 2,2015

5. TRAVAUX DE RECHERCHE

-Abed, Bendjedid, « **Texte introductif : Réalités contemporaines de l'aménagement des villes algériennes** », in Abed bendjdid villes d'Algérie formation vie urbaine et aménagement Oran Ed cracs 2010.

-Projet de recherche CNEPRU N°01820080049,Djounid HADJIDJ, **Ville et liens sociaux-Les grands ensembles à Oran entre adaptabilité et sociabilité**, Université d'Oran, Faculté des sciences social, Département de sociologie, 2011.

. REFERENCES STATISTIQUE

-Recensement Général de la population et de l'habitat 1998, Collection Statistiques, N° 86, O.N.S, Alger.

- Recensement Général de la population et de l'habitat 2008, Données statistiques, N° 527/31, O.N.S, Alger.

-Recensement Général de la population et de l'habitat 2022, Données statistiques, N° 853, O.N.S, Alger.

الملاحق

ملحق رقم (01) دليل مقابلة البحث

المحور الأول معلومات خاصة بالأسر المبحوثة

1. الجنس، السن، المستوى التعليمي، المهنة، مكان العمل.
2. نوع الأسرة (نووية أم كبيرة)، مهنة أفراد الأسرة، الأصل الجغرافي للأسرة، المستوى الاقتصادي للأسر.

المحور الثاني الزواج والحالة العائلية

3. كيف يتم اختيارك لشريك الحياة؟
4. هل ترغب في سكن مستقل عن العائلة؟
5. من الذي يأخذ قرارات شؤون العائلة؟
6. كيف تقضي أوقات الفراغ؟
7. هل تساهم في ميزانية الأسرة؟

المحور الثالث الهجرة الداخلية للأزواج و الرابط الاجتماعي

8. ما هي العوامل التي دفعتك إلى الانتقال إلى هذا الحي؟
9. هل قطعت علاقتك بأفراد أسرتك و موطنك؟
10. كيف تكيفت مع طبيعة الحياة بهذا الحي؟
11. ما هي طبيعة علاقتك بالجيران؟

المحور الرابع العلاقات القرابية

12. ما طبيعة العلاقة التي تربطك بأقاربك
13. من هم الأشخاص الذين يقومون بزيارتك في البيت العائلي؟
14. هل تقوم بزيارة عائلتك دائما

المحور الخامس العلاقات الاجتماعية الحوارية

15. هل توجد صلة قرابة مع جيرانك ؟
16. هل إقامتك في هذا الحي يتناسب مع طموحاتك ؟
17. هل تقوم بزيارات متبادلة مع جيرانك؟ او في المناسبات ؟
18. ما نوع علاقتك مع جيرانك؟

ملحق رقم (02) جدول يبين المميزات العامة للمبحوثين

رقم المقابلة	السن	الجنس	الحالة العائلية	المستوى الدراسي	المهنة	الأصل الجغرافي	نوع السكن
01	56	أ	متزوجة	ابتدائي	غير عاملة	يلل	حوش تقليدي
02	60	د	متزوج	ابتدائي	بناء	يلل	حوش تقليدي
03	50	أ	متزوجة	ابتدائي	غير عاملة	يلل	حوش تقليدي
04	45	أ	متزوجة	ثانوي	خياطة	يلل	حوش تقليدي
05	50	أ	متزوجة	أمية	غير عاملة	يلل	حوش تقليدي
06	45	أ	متزوجة	أمية	غير عاملة	يلل	حوش تقليدي
07	48	أ	متزوجة	ثانوي	غير عاملة	يلل	حوش تقليدي
08	55	د	متزوج	ثانوي	موظف اداري	واد ارهيو	شقة
09	50	أ	متزوجة	أمية	غير عاملة	واد ارهيو	شقة
10	54	أ	متزوجة	ابتدائي	خياطة	واد ارهيو	شقة
11	44	أ	متزوجة	أمية	خياطة	واد ارهيو	شقة
12	50	ذ	متزوج	ابتدائي	حرفي	واد ارهيو	شقة
13	52	أ	متزوجة	أمية	غير عاملة	واد ارهيو	شقة
14	61	أ	متزوجة	أمية	غير عاملة	واد ارهيو	شقة
15	45	ذ	متزوج	ابتدائي	بناء	يلل	شقة
16	37	أ	متزوجة	ثانوي	خياطة	يلل	شقة
17	60	أ	متزوجة	أمية	غير عاملة	يلل	شقة
18	49	ذ	متزوج	ثانوي	ادارة	يلل	شقة

3. ملحق قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع المدن حسب حسب قانوني: 20-2001 و 06-2006	117
02	ييين تطور سكان حي بني سمير	120

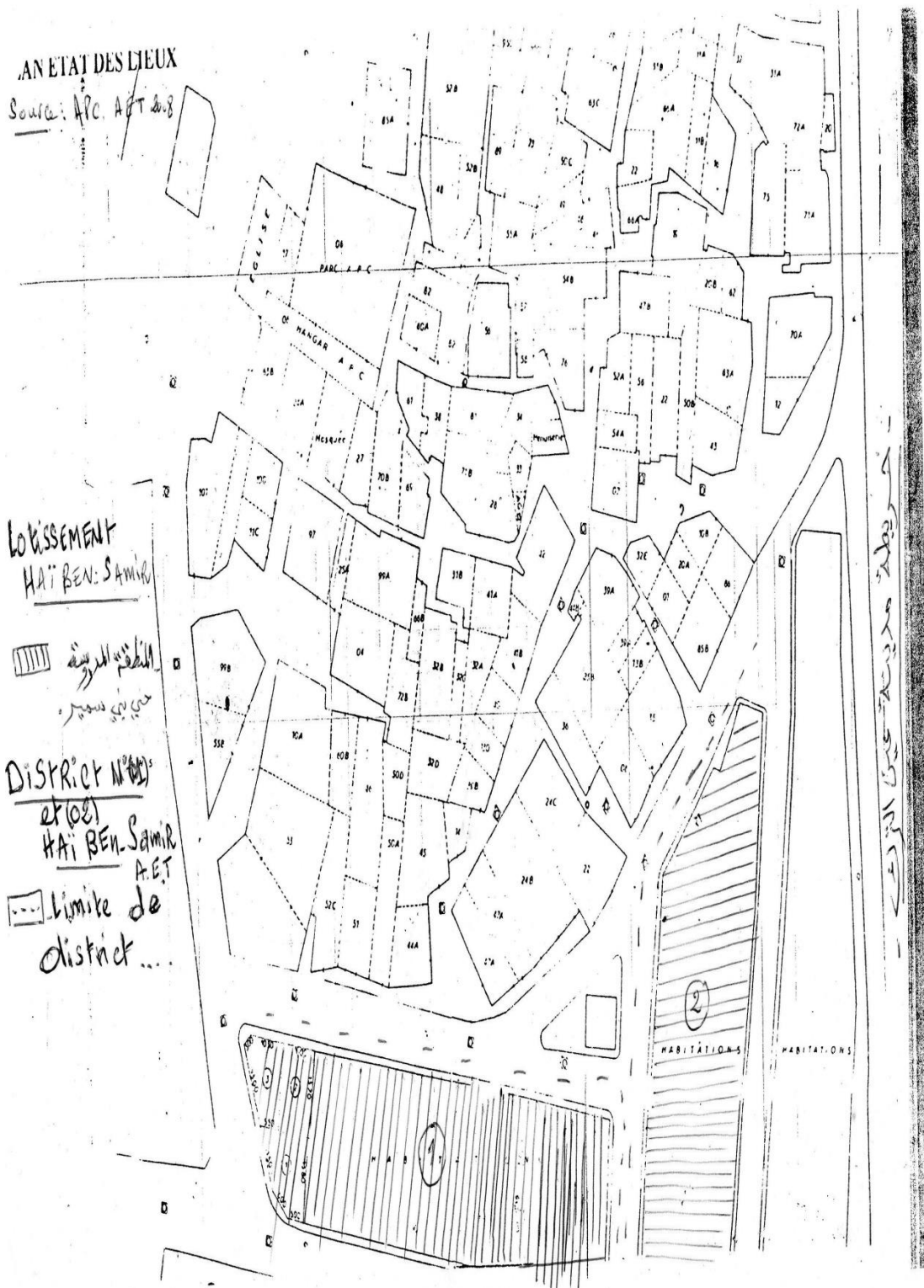
4. ملحق الخرائط

الخريطة رقم 1: خريطة صماء لبلدية عين الترك



مدينة عين الترك

الخريطة رقم 2 : الموقع حي بني سمير (01) (02)



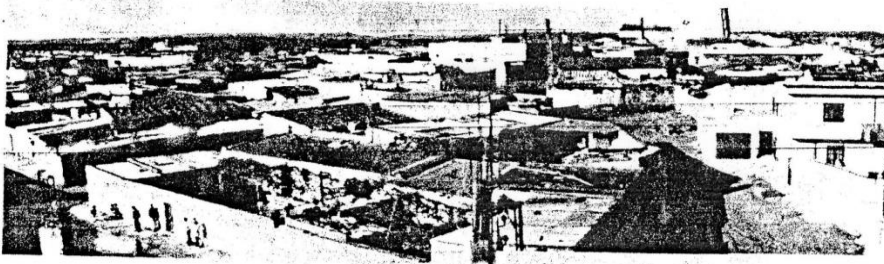
3. صورة خاصة بجي بني سمير في الفترة الاستعمارية

CADRE BATI

Horizontal (constructions en R.D.C)

Typologie de l'habitat du bâti 02 types de constructions.

- Ancienne habitations édifiée pendant la période coloniale en état vétuste couverte de tuiles rouges.
- Quelques constructions nouvelles, en dur et en bon état .



- صورة لحي بني سمير -

